المدينة والإعلام

جان فرانسوا تتي

JEAN-FRANÇOIS TÉTU

ترجمة

عبد الله ثاني قدور



مقدمة المترجم

يشكو كثير من الباحثين العرب من أساتذة وطلبة، إلى افتقار المكتبة الإعلامية العربية من المراجع الأساسية المتعلقة بالإعلام والاتصال. ويعاني هؤلاء الطلاب والباحثون وممارسو علوم الإعلام والاتصال من مشكلة عدم وجود مراجع وكتب متنوعة تعرفهم بالأبحاث والدراسات المختلفة في مجال الإعلام والاتصال، وبالمرجعيات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها.

ومن هنا جاءت هذه الترجمة لكتاب(المدينة والإعلام)، للأستاذ الباحث (جان فرانسوا تتي-JEAN FRANÇOIS TÉTU)، أحد أعمدة الدراسات الأكاديمية في علوم الإعلام والاتصال في فرنسا في العقدين الآخرين، وهو خلاصة منقحة لنتائج مؤتمر(المدينة والإعلام)، وجهود فكرية مضنية لمجموعة من المفكرين والأساتذة من أقطار كثيرة ساهموا في هذا المؤتمر الذي انعقد في إطار المخبر العلمي (الإعلام والمجتمع) الذي يشرف عليه جان فرانسوا تتي في 9 ديسمبر 1993 في إطار جلسات جاك كارتييه Jacques CARTIER

والذي شجعني أكثر في ترجمة هذا الكتاب هو لقائي مع مؤلفه في مدينة ليون الفرنسية سنة 2009، ومدارسته في أهم الخلفيات الفكرية في إنتاج هذا العمل، والمرتكزات النظرية في علاقة الإعلام بالمدينة الذي وظفها في الكتاب. ولهذا أردت أن أقدم من خلال ترجمة هذا الكتاب للقارئ العربي صورة كاملة عن الإعلام والاتصال وعلاقته بالمدينة، وعن السياقات والمضامين والدلالات الفلسفية والأيديولوجية والاجتماعية وعلاقتها بالفضاءات العمومية.

وحتى تكتمل هذه الصورة لابد من أعمال لاحقة تأخذ على عاتقها تقديم بعض الأعمال مفصلة إلى القارئ العربي، من خلال استثمار بعض الاتفاقيات التي أبرمها رئيس جامعة وهران السيد العربي شاهد مع بعض الجامعات الأوروبية، لتطوير أنشطة البحث والتدريس فيها على مر السنوات الثلاثة الماضية، وتحريك عملية البحث العلمي إلى الأمام، ومن ثم الرهانات الأساسية في تأهيل المؤسسة الجامعية حتى تصبح أكثر تنافسية.

فرضت المساحة الزمنية لهذا الكتاب تقديما موجزا، استطاع أن يعرف قارئه الغربي بالصورة المتكاملة لأبعاد التداخل والافتراق بين المدينة والإعلام. أما بالنسبة للقارئ العربي، وخاصة غير المطلع

على مختلف نظريات الإعلام والاتصال، فقد يجد صعوبة في متابعة التطورات الأساسية بين المدينة والإعلام، من خلال مراحل تاريخية مختلفة وفي سياق تيارات فكرية وفلسفية وسياسية متباينة.

واجهتني بعض الصعوبات في ترجمة المصطلحات لأسباب كثيرة أبرزها:

- الافتقار إلى وحدة المصطلح في الإعلام والاتصال في اللغة العربية، والمعروف عربيا أن كل مترجم يستعمل مصطلحات خاصة به.
- حرصنا كل الحرص على التقيد بأسلوب المؤلف وطريقته في عرض الوقائع والأفكار.

حاولت تقديم المصطلح العربي المناسب مع الحرص دائما على تثبيت الأصل الأجنبي، لأننا نجد ترجمة المصطلح الإعلامي تطرح بحدة في ترجمة هذا الكتاب. أرجو أن أكون قد وفقت في تقديم هذا الكتاب الهام إلى القراء العرب بأقل قدر من الثغرات والأخطاء.

وهران، الأحد 1432/3/3 هـ - الموافق 2011/2/6 م

عبد الله ثاني قدور
kaddourtani@yahoo.fr

المدينة والإعلام

VILLE ET INFORMATION

بعض الملاحظات في زواج يعيش صعوبة

QUELQUES REMARQUES SUR UN COUPLE EN DIFFICULTÉ

محفوظ جلول MAHFOUD GALLOUL **جان فرانسوا تتي**JEAN-FRANÇOIS TÉTU)

في كل في المجتمعات الصناعية، وأيضا في التجمعات السكانية الكبرى من مدن العالم الثالث، ينظر حاليا إلى الصعوبات المعاصرة والتي تسمى بمشاكل المجتمع (كالبيئة، والتشغيل والأمن على سبيل المثال)، على أنها مشاكل حضرية، والتي تستدعي الانتباه هنا وهناك، وتستوجب الإرادة لإيجاد سياسة حكيمة للمدينة. وقد أعلن في العصر الحديث جهارا نهارا أن التطور التكنولوجي، على حد زعمهم، بإمكانه التغلب على هذه الصعوبات التي تفرزها الحضارة، أن يضمن العمل للجميع، لا بل يختفي تماما لصالح "مجتمع الرفاهية"، وهكذا بعدما عرفت المدينة في بدايات الثورة الصناعية الخشية من أن ترى "الطبقات الكادحة" تتحول إلى طبقات خطيرة" فقد أصبحت في يومنا هذا محل اهتمام وتساؤل معظم العلوم الاجتماعية، وعلى وجه الخصوص علوم الإعلام والاتصال.

فعلا، وبعد الثورات التكنولوجية المتعاقبة، الصناعية ثم الإعلام الآلي، ها نحن الآن يقذف بنا من جديد نحو ثورات الشبكات العالمية للإعلام والاتصالات الكونية من بينها شبكة الإنترنت العالمية التي هي اليوم الرمز والأسطورة.
ومع ذلك، لم تكن التناقضات بين الوسائل التقنية وخطر حدوث شرخ اجتماعي أكبر مما هي عليه الآن. فيصعب إذن على "مجتمع الفرجة" المظفر إخفاء الانشقاقات والجراح التي رافقت نمو وتطور مجتمعاتنا، وانضم لخطر الازدواجية الواسعة النطاق للظروف المعيشية والجسم الاجتماعي، عزوف النخب والهيئة السياسية في مواجهة الإختلالات الاجتماعية وظهور أيديولوجيات الإقصاء وربما الاحتقار .

فيجب على المدينة اليوم، كما على المجتمع مواجهة التفتيت و هما مجتمعين، فإن الإعلام يتوسع بسرعة وفقا للطرائق والإيقاعات المنافسة غير المتزامنة وغير المحددة، فهو يواجه استحالة توفير الوقت ووحدة المكان الذي يمكن أن يعطي القيمة والطعم للوجود الجماعي، مثل نكهة "النحن" والجماعة.

فان مجتمع ما بعد الحداثة يوشك أن يكون مجتمع النسيان، نسيان الرجال ونسيان الجوهر والمعنى، فإن المدينة المعاصرة تبدو بدون معالم حيوية وعضوية التي تزودها بالقدرة على التركيب ورسم مشروعها الخاص بمجتمع حقيقي بإمكانه رسم مشاريعه بذاته و تحديد معاييره و ترقية تجمع مدني حقيقي.

فانه ليس من السهل إدراك وفهم ديناميكية العلاقات التي تحدد شكل المدينة والمجتمع في المناطق الحضرية كتركيبة اجتماعية تاريخية. فقد تنوعت وسائل الإعلام في أساليبها وإجراءاتها ووظائفها، مضاعفة بذلك هيئات التمثيل الجهوية منساقة وراء حرية الأسواق والفئات المستهدفة. فهاهي وظيفية الفضاءات الحضرية المتلازمة والمتزامنة مع النمو الحضري تنتقد اليوم بعد النشوة التي أثارتها عقلانيتها، لأنها نفت الديناميكية الخصوصية للفئات الاجتماعية باسم الاستقرار العقلاني مما أدى بالتالي إلى تفكك الفضاءات والمجموعات. فقد أصبح الاستناد إلى القول الذي يمكن أن ينقله الأعلام والاتصال، بأن العالم المعاش موحد ومتجانس، قولا غير محتمل . تكشف مسارات عملية الاتصالات الحديثة ديناميكية خاصة تمس الفضاءات المعاشة والظاهرة والتي تم إعلامها وإبلاغها من خلال جميع الوسطاء سواء كانوا إعلاميين أو سياسيين محترفين أو مواطنين عاديين، وتجعل أي عملية وصف واضحة للعلاقات التي تنسج بين المدينة والإعلام عملية قد تجاوزها الزمن.

إن استدعاء الفاعلين ومحترفي الإعلام لاستكشاف الأبعاد الجديدة للمدينة من خلال مشهدها أو خطابها في وسائل الإعلام والجهات السياسية الفاعلة يمكن أن يؤدي إلى مأزق مزدوج. يتمثل الأول في تجاهل المسائل السوسيولوجية التي تضبط التحليل للفضاء الاجتماعي والحضري. في الواقع، كانت المدينة في كل مكان منتوج ومنتجة في نفس الوقت للحضارة التي تجسدها والتي تؤكد رهاناتها المتعاقبة أشكال التاريخ السياسي والاجتماعي الذي كان دائما هو الأساس . فإن مفهوم المدينة أكثر من غيره، يطرح إشكال، لأنها تبدو كفضاء فوري للوهلة الأولى، فهي اختزلت بكل سهولة من خلال الموضوعية والأعراف التي كانت تستقرئ الظواهر المستجدة والتي تعرض مشهدها من خلال المعارف السطحية أو الخطابات المتنافسة. وبما أنه تم تجنيسها بسبب خضوعها للمقتضيات الأيديولوجية لأولئك وهؤلاء (السكن والحياة المحلية، أو التطور الاجتماعي للأحياء) فإنه ليس للمدينة روح مستقرة وملموسة في إطار مشروع مثالي. فالظواهر المستجدة في المدينة هي أكثر تأصلا في الاستعمالات والأصناف الإعلامية مما هي عليه في الاستعمالات السياسية التي تتناولها، والتي تتشابك وتفك فيها المجموعات الاجتماعية .

أما المأزق الثاني فهو ناجم عن فقدان الذاكرة لعناصر التكوين التي تساهم في تجاهل أشكال المدينة والعوالم

المعاشة التي تميز أي مجتمع. ففي التكوينات الخاصة بديناميكية تكنولوجيات الإعلام والاتصال يمكن أن يفهم تمثيل العلاقات الاجتماعية والرمزية، وكذلك تلك الخاصة بجميع الممارسات التي تحصل في المدينة وفي المجتمع، فالمسائل المتعلقة بالإعلام والاتصال للمجتمعات الحديثة تندرج في صميم العوالم المعاشة التي تتعايش جنبا إلى جنب أو تتداخل في المدينة وحولها كمظهر من مظاهر الحضارة.

إن الصعوبة لدى أهل الإعلام ناجمة عن التوتر الحاصل بين متطلبات الإبلاغ والإعلام واستحالة تجسيد نوع من الهوية ل"نحن" أو الجماعة والعيش المشترك، والتي تبدو فيها الأمكنة والطرائق يوما بعد يوم غامضة.

كيف يمكن فهم التحولات المتلازمة والمتزامنة للحياة الاجتماعية في المدينة بالاحتكاك والاتصال مع شبكات العولمة والتبادل الحر؟ كيف يمكن تصور المدينة في وقت يتزامن فيه تمدد المدن الكبرى مع تنقل متزايد للناس والنشاطات، في الوقت الذي تتجه فيه أماكن العيش والعمل للتحول إلى مجرد طريق لمسار؟

كيف يمكن في النهاية تصور الديمقراطية في مجتمع مهدد أكثر من أي وقت مضى بخطر التفتيت والانفجار، بسبب تهميش وإضعاف قطاعات كاملة من المجتمع، وفي ظل بروز أيديولوجيات الانزواء والانكفاء على الذات أو الإقصاء؟

لقد تناول المتدخلون في هذا اللقاء " المدينة والإعلام" واستكشفوا إلى حد كبير الإشكالية والتحدي السوسيولوجي الذي تظهره التحولات الاجتماعية والحضارية في سياق"مجتمع الإعلام" المعلن عنه أو المنشود. ونستسمحهم بأن نعلق في بضع الصفحات من الفصل الأول على النقاشات الحادة والتي نأمل أن يعترفوا بأنهم كانوا هم المدافعين عنها.

مؤتمر " المدينة والإعلام " الذي انعقد في 9 ديسمبر 1993 في إطار جلسات جاك كارتييه Jacques CARTIER وجمع مجموعة من الباحثين:

بينوا أوبين Benoît AUBIN

مدير الإعلام، لجريدة Le Devoir ، مونتريال

جان أودوان Jean AUDOIN

الرئيس التنفيذي لشركة Innovapresse ، محرر Urba الصحافة ، باريس

ميشيل بوس كامب Michel BEAUCHAMP

أستاذ في جامعة لافال ، كيبيك Québec

كارولين بوزيو Caroline BEAUZIEU صحفية ، وهانوي

موريس شارييه Maurice CHARRIER

رئيس بلدية فولون فيلين

Michel DESAUTELSميشيل ديزوتيلس

الصحفي والمنتج ويقود راديو كندا ، مونتريال

Jean-Louis DOUSSON جان لويس دوسون

مدير التحرير Le Progrès ، ليون

Daniel LATOUCHE دانيال لاتوش

الصحفي والمحاضر في العلوم السياسية ، INRS – اعمارة

(المعهد الوطني للبحوث العلمية) ، ومونتريال

Dominique MAGNEIN دومينيك ماغنيان

مديرية الاتصالات، مدينة ليون

Isabelle PAILLIART إيزابيل بايار

أستاذة محاضرة ، ومديرة مساعدة لمجموعة بحوث

تحديات الاتصال جامعة غرونوبل 3

Jean PARÉ جان باري

مدير L' actualité الرئيس مجلة ماكلين هنتر ، مونتريال

Michel RENAUD ميشيل رينو

مديرية الاتصالات ومدينة كليرمون فيران

Alessandro RIzzi اليساندرو الرزي

نائب رئيس تحرير صحيفة كورييري ديلا سيرا ، ميلانو

Louise Roy لويز روي

نائب الرئيس ، المجموعة ، مونتريال لورنتين

Benjamin TEITELBAUM بنيامين تيتلبوم

استشاري ، المكتب التنفيذي مجلس والأمانة العامة للمونتريال الكبرى

Claude TORRACINTA كلود توراسينتا

الصحافي ، تلفزيون ، راديو سويسرا الرومانديه ، جنيف

Bernard VILLENELVE برنار فيلناف

مدير البرنامج ، وفرنسا 3 Rhône – أوفيرني الألب ، لي

وتصدر المسؤولية العلمية لهذا المؤتمر كل من جان باري Jean PARÉ وجان فرانسوا تتي Jean-François TÉTÉ:
أستاذ في معهد الدراسات السياسية ليون ومدير مجموعة الأبحاث "وسائل الإعلام والهويات".

إن هذا الكتاب ليس وقائع هذا المؤتمر، لكنه يستند إلى المواضيع الرئيسية التي تمت مناقشتها، فإننا نجد في الفصل الأول، ويشمل الملحقات التي تم التحقيق فيها في فريق معين حول وسائل الإعلام والهويات. ينتمي إلى هذا الفريق ومن خلال النشر، محفوظ جلول Mahfoud GALLOUL ، أستاذ محاضر في المدرسة الوطنية لعلوم الإعلام والمكتبات، وفيليب بوكيون

Philippe BOUQUILLION ، أستاذ محاضر في معهد الاتصالات في جامعة لوميير ليون 2، ونيكول لوسانيات Nicole LUSSAGNET ، أستاذة محاضرة في الجامعة للتكنولوجيا لوميير ليون 2، ودومينيك تيسيه Dominique TEISSIER، الذي يحضر أطروحة دكتوراه في عملية التواصل.
سنجد في الفصل الأول الذي يحمل عنوان "المدينة: مشاكل وآفاق، عبارة عن توليف مزدوج: حوصلة أولى، في تجميع المواقف والاقتراحات الأكثر أهمية (أسماء المشاركين في المؤتمر الذين ركزوا على هذه النقاط بين قوسين)؛ و حوصلة ثانية حول المراجع الحديثة التي قدمت الدعم لفريق التفكير.

وخصص الفصل الثاني لتمثيل الفئات الاجتماعية والجهات الفاعلة من خلال تحقيقين، أحدهما بشأن الصحافة الجهوية اليومية PQR، حيث يبدو أن المدينة ليست على هذا النحو، موضوع معين من الصحافة الجهوية اليومية PQR، وهو يركز أكثر على الفئات الاجتماعية والجهات الفاعلة الأخرى في الصحافة المحلية حيث يظهر، على عينة محدودة، وان القارئ الذي تكون من خلال هذه الصحافة الجهوية اليومية، يبدو أنه الناخب المثالي للبلدية المعتبرة .

ويخصص الفصل الثالث لتمثيل وبناء الإقليم: في المطلب الأول، نجد الباحثة إيزابيل بايار Isabelle PAILLIART تسعى من خلال مجموعة من التساؤلات حول هوية المدن، وهي عبارة عن نتائج لعملها في الأقاليم الاتصالية نشرت عام 1993، والمطلب الثاني يتناول تسجيل الزمن في صور من المدينة ، وأما المطلب الثالث مخصص للبناء في الصحافة الجهوية اليومية PQR، وفئة جديدة من المؤسسات العمومية، والتجمعات المحلية من خلال حالة معينة في بلدية أندر .l'Indre
وأخيرا، في المطلب الرابع، نجد عرضا لبعض المداخلات من هذا المؤتمر، قد رشحت منها مداخلات لأربعة باحثين: منها الصحفي، جان أودوان Jean AUDOIN، الذي قام بالمداخلة الافتتاحية للمؤتمر؛ ومسؤول من المنتخبين، موريس شاريبه Maurice CHARRIER، من المجلس البلدي لمدينة فولين فولون Vaulx-en-Velin الذي كان له صيت في الصفحات الأولى من الأخبار في عدة مناسبات؛ وأيضا مسير من الجماعات المحلية بنيامين تيتلبوم Benjamin TEITELBAUM، مونتريال؛ وأستاذ جامعي من الكيباك ميشيل بوس كامب Michel .BEAUCHAMP
و يرى جان أودوان Jean AUDOIN أن الإعلام والاتصال في الجماعات المحلية مشترك بين التأكيد على هوية الجماعات وتعزيز الشخصية المنتخبة، ونسيان السكان ينسى الناس. وقد رافع المؤلف على اتصال الجماعات في تعزيز الحوار ومشاركة الجميع في الحكومة المحلية. وأما بالنسبة لموريس شاريبه Maurice CHARRIER، قد أظهر وفي الوقت نفسه نظم وسائل الإعلام التي تشجع العنف والدرامي، وإن الاتصال المحلي يسلط الضوء على الشعور بالانتماء والتعلق بالبلدة، وإنه يعتمد أيضا على جدار التواصل الشخصي بين السكان والبلدية الموحدة في التزام مشترك لاستعادة صورة البلدية. وبالنسبة لبرنار تيتلبوم Bernard TEITELBAUM بعد ذلك، فإن الاتصال في المؤسسات العمومية والشركات ووسائل الإعلام في الكيبيك يجب أن تساعد في تشكيل هوية جديدة تعكس التنوع العرقي للزيادة السكانية، واستعداد المهاجرين للحفاظ على هويتهم الثقافية، ويجب تعزيز المواقف من الانفتاح والوعي لهذا الواقع الجديد.
وأخيرا، ميشيل بوس كامب Michel BEAUCHAMP. وبعد أن وفعل المراحل الرئيسية لتطور الاتصال في الجماعات المحلية في الكيبيك، ويقول إن الاتصال يواجه ثلاثة تحديات: تجنب أن يكون مناصرا، والإعلام للخدمات الجماعات المحلية، ويكون مصمما على نحو شامل.

الفصل الأول

المدينة: المشاكل والآفاق.

LA VILLE : PROBLÈMES ET PERSPECTIVES

محفوظ جلول

MAHFOUD GALLOUL

المدينة: المشاكل والآفاق.

LA VILLE : PROBLÈMES ET PERSPECTIVES

خضعت المدينة ولسنوات عديدة، لسؤال جوهري يتناول حقيقة أصولها، ومعرفة معناها ومصيرها. وفئة اللغة العادية التي تتبناها، وهي مثل كثير من المفاهيم المستعصية تبلورت عبر التاريخ والجغرافية، ومن هنا فإننا نشير إلى تعدد المعاني من خلال تاريخها والهويات والرهانات التي كانت الموضوع الأساسي والسند الحقيقي لتطورها، وأنها في الحاضر مازالت مرة أخرى الشبكة الأكثر دلالة لمجتمعاتنا.

ولا نرى في اختزال المدينة إلى كيان فضائي بحت وبتحديات متزايدة من خلال النمو الحضري، وإعادة هيكلة الوسائط المتعاقبة من خلال أنماط وجودها، بل تقاوم دائما القراءات ووجهات النظر الموضوعية من الفضاءات المقدمة للنظر فيها، إلى مجتمع موحد أسطوري، أين نجد فيه ذلك الخلط الجزئي لصور الأفراد والجماعات والنماذج، سواء كانت علمية أو غير علمية، والتي تحكم في وضوح وجلاء[1].

يتطلب التفكير في المدينة، وضع في الآفاق الافتراضات الأساسية لأي فهم معمق لفضائها، التي صممت من أجله لتكون مساحة أو طبوغرافيا لمختلف المسارات والعصور التاريخية، وذلك مثل الفضاء التمثيلي والخرافات الاجتماعية[2]. إن الحركية الفرنسية وخاصة المضيئة منها لا سيما من حيث المسارات الفضائية والمعمارية ولكن

[1] Pour ne pas allonger démesurément cet article par des citations trop longues, nous indiquons entre parenthèses les intervenants qui ont particulièrement insisté sur tel ou tel point. On tente donc ici de faire une description des principaux caractères des discours sur la ville, ce qui explique le renvoi en note à d'autres textes significatifs.

[2] - AUNE J-P., « La ville des historiens, ville éclatée «. *Sciences de la société,* n° 30, Octobre 1993, pp. 9-25.
Fuît J., «Les idées-images de la ville de l'homme quelconque-, *Idée de la ville.* Champ Vallon, 1984, pp. 28-42.
CHOAY F., *L'urbanisme, utopies et réalités.* Paris. Seuil, 1965.

أيضا من خلال التحولات الاجتماعية السريعة، وفي فترة ما، بعد الحرب من أجل فهم أفضل لتعقيد الظواهر الإقليمية والوسائطية الإعلامية، والتأثير المستمر لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة[3].

إن للمدينة تاريخ طويل، من خلال تلك الدلالات والمشاريع التي استثمرت دائما وفقا للمجتمعات والأنشطة والجماعات التي يتم نشرها هناك. ومرجع المدينة يعود إلى الحاضرة القديمة التي تشير بوضوح على أن المدينة، لا بد أن تفهم على أنها الفضاء الاجتماعي والسياسي الذي يحيلنا إلى الانثروبولوجيا .

بعد أن وظف مفهوم المدينة تارة من قبل المؤرخين وعلماء الجغرافيا، و تارة من قبل علماء الاجتماع والفلاسفة، فقد أصبحت خلال السنوات الأخيرة متناولة في موجة ومضة جديدة لها من طرف نماذج الإعلام والاتصال. هذه الأخيرة تشير اليوم إلى علامات الحداثة والتطور، وتثير من جديد في الوقت نفسه فكرة وجود النقص في التواصل، الذي يعاني منه الجسم الاجتماعي برمته. قد يبرر ذلك من غير شك، مرة أخرى أنها محاولة لفهم أو لوصف الفضاء المتعدد، أي: المدينة، من خلال الإعلام تحت شعار عملية الاتصال وأهميتها وذلك من طرف دعاتها ومحفزيها وكذلك من خلال واضعي السياسات وأصحاب القرار السياسي والاجتماعي.

1.نظام اجتماعي جديد

ومن المفارقات، فقط عندما اندلعت الأزمة الاقتصادية في السبعينات، وما واكب ذلك من البطالة والتهميش الاجتماعي في فئات كثيرة من المجتمعات، قد أعلن ظهور عصر المعلومات والتواصل[4]، وقد يمكن أن نحصي المئات من الكتب التي تناولت ذكره، حول ما قد يكون مجرد الانتهاء من أسطورة تقنية التنظيم الاجتماعي[5]. ولأول مرة في تاريخ البشرية، والوسائل التكنولوجية والالكترونية والاتصالات وأنماط التمثيل المتعدد للواقع، سواء كانت مستقلة نسبيا أو افتراضية، سمحت لفعل تنظيمي ومنهجي معقد للذاكرة، والفروق الراهنة، والمرجعيات وسلوكيات

---

[3] CULVAL. P., «De Thucydide à la nouvelle classe de service.. in *Géographies du politique.* Paris. P.N.F.S.P, 1991, pp. *57-64.*

[4] - NORA S., Mtxc. ***A.,*** *L'Informatisation de la Société,* Paris, Documentation française, 1978

[5] - BRETTON Ph., PROULX. S., *L'Explosion de la communication, la naissance d'une nouvelle idéologie.* Paris, La Découverte, 1993.

L'ouvrage retrace, de façon spectrale, les conditions historiques, sociales et intellectuelles, d'émergence et de déploiement du champ informationnel et communicationnel.

Une perspective à la fois archéologique et anthropologique permet de comprendre les dispositifs sociopolitiques et technologiques qui, après l'œuvre de J. Habermas, spécifient les fonctions idéologiques sous-jacentes à la constitution de l'Espace Public moderne dans les pays industriels. L'ouvrage mobilise en outre une bibliographique abondante qui scande chacun des moments de l'analyse et qui permet de saisir l'articulation des paradigmes technologiques, idéologiques et politiques mis en perspective par les -territoires- nouvellement constitués et investis par les théories de l'information. (En particulier ch.14, .La Communication : une idéologie à consonance utopique).

On verra aussi Ph. BRETON, *L'utopie de la communication.* Paris, La Découverte, 1992.

الأفراد، حيث الإيديولوجيات التقليدية التي ساهمت في العقلنة الاجتماعية قد فشلت كلها، ونجد سوق الصوفت « SOFT » والوسائط الإعلامية تبدو تدريجيا ناجحة في إلغاء طابع الحدود من العالم، وطموح التلاعب الإعلامي.

ونجد تأثير أسطورة عملية الإقناع نمت في وقت واحد مع التكنولوجيات الجديدة المتطورة ورواج الأسواق، والمثقفين في جميع المؤسسات الاجتماعية والقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام[6]، وفي الثمانينات قد تطورت ليس فقط سوق منتجات أدوات الكمبيوتر، ولكن أيضا، في الوقت نفسه، قد نمت مهن التسويق والاتصال السياسي والاتصال الاجتماعي. وجرى تحويل حقيقية إلى ذلك السحر التواصلي في المؤسسات العامة، والجماعات المحلية والمؤسسات التجارية، وبالتوازي مع ذلك تم تعزيز الطبقة البرجوازية المتوسطة الجديدة التي نقلت في المهن الاستشارية في مجال المعالجة والتلاعب بالصور، والخطب والآراء.

إن إعلان عصر التواصل الذي أدلى به الأتباع المساعدين من ضمانات التكنولوجيات الجديدة للسلطة، وإيديولوجية التسيير في خدمة الاقتصاد الذي جعل من التنظيم جهاز من الرغبات والمخيال أفضل دعم لها، كما لاحظ ذلك مار شان,R. Marchand :

"إن التنظيمات الرأسمالية المخصبة بالاستعانة بمصادر خارجية من وظائف الأعمال المؤسسات، تبحث مرة واحدة في سيولة مثالية لضمان فاعلية إنتاج رأس المال متعدد الأشكال الذي يبرر موقعها هنا وليس في مكان آخر(....). وفي الوقت الذي تتسرع فيه عملية إلغاء الفوارق من الفضاء الإنتاجي، لا يمكننا أن نفكر في المدينة فقط من خلال المؤثرات الخارجية التي تتولد من النماذج الكلاسيكية الجديدة وهذا على وجه التحديد لإدارة الصورة الذهنية، فالاتصال هو بناء الاختلاف وليس فقط جعل المعرفة تقنية قطبية، ويجب إنشاء صورة وهذه الصورة من التكنولوجيا الفائقة، الموهوبة أو البناية الذكية التي يجب من خلالها خلق تحقيق الذات، أي حركية الاجتذاب. إن الوظيفية للفضاء المتنامي والمنتج من

[6] - On verra notamment
B. MIÈGE, *La Société conquise par la communication.* P.U.G, 1989. L'auteur apporte un éclairage et une synthèse forte sur les rapports de la société avec la communication en restituant les relations entretenues par les technologies de l'information avec les sphères de production et de consommation mais aussi avec les enjeux et les usages induits dans les domaines de l'entreprise, de l'éducation et de la médiation politique. En outre, l'ouvrage confronte les perspectives idéologiques portées par les techniques de l'information et de la communication à la complexité des processus de réorganisation de la vie sociale, du travail, de la connaissance sans céder à la mythologie dont est investie le domaine.
Certains auteurs mettent en relief l'impact du discours •communicationnel en matière de politique et de communication municipales. On verra :
I. PAII.LIART, *Les Territoires de la communication.* P.U.G, 1993, et en particulier la 2' partie consacrée à • L'affirmation des politiques municipales d'information et de communication • pp. 77-150.

خلال إعادة توزيع السكان والأنشطة. فالاتصال لم يتمظهر بعدها إلا كمنظم وكمنتج، وأصبح جزءا من العلاقات الاجتماعية للإنتاج[7].

وأعلنت بدايات هذا النظام الجديد من المخيال، الذي لا يذهب من دون مواجهة بعض التساؤلات[8]، وأصبحت وسائل الإعلام في جميع هياكلها واستراتيجيات "الاتصالات"، القوى الرئيسية المحركة للإقناع السياسي، جنبا إلى جنب مع تفتق الروابط الاجتماعية، وضعف المشاركة الاجتماعية والمؤسسات المدنية لسمعتها الطيبة. ويبين "د, ويلتن D. Wolton " كيف أن العولمة ووحدة المعايير في الإعلام، استطاعت في نهاية المطاف ولفترة زمنية معينة تسييس كل شيء وتفريغ المضامين من أي معنى، والتي يتم تسويقه ونقله إلى ما وصفه أ. هيرشمان A. Hirschman باللامبالاة السياسية[9]. وقد شهد العديد من الناس في الثورة التقنية الاتصالية التي أعلن عنها المتعاملين، وتطوير تقنيات الشبكات، وبدايات تحقيق القرية العالمية "ماك لوهان Mc Luhanien (L. Roy)، والتخاطر العالمي وتجاوز المكان والزمان المسموح به من خلال انفجار وسائل الإعلام والاتصال(ج. باري J. Paré). ويبدو الآن أن المواضيع المثارة حول الطرق السريعة للمعلومات والديمقراطية، التي بدأت عن طريق شبكة الإنترنت، أنها مستوحاة طوباويا من المدينة الفاضلة نفسها. والسؤال هو لا لتقييد الوصول إلى الموارد فقط من الدول الغنية في المنطقة الأوروبية، والولايات المتحدة واليابان، ولكن إدراجه في منطق التراكم العالمي غير المتكافئ هذا هو بالضبط من خلال استجواب التنمية غير المتكافئة التي يمكن أن نفهم جزئيا من خلال المنافسة ما بين المدن على الظفر بالرموز وعلامات التنمية وتطبيقاتها.

ثانيا – مناطق جديدة وقيود جديدة

[7] - MARCHAND R., • Le Verbe et l'image de la Ville -, « Communication et espace productif » *Cahiers du LERASS*, n° 20, Mai 1990, pp. 57-63. Opcit p. 60.

[8] Neveu E., *Une société de communication.* Paris. Montchrestien, 1994.

L’'auteur opère une déconstruction systématique des présupposés du discours de la « communication » et de ses mythes tout en restituant les visées marchandes et manipulatoires qui les animent. On verra en particulier :

« L'impératif communicationnel comme injonction sociale » pp. 110 et sq, et « Monopolisation de la violence et contrôle des réseaux de communication ». pp. 127 et sq.

[9] WOLTON D., « Les Contradictions de l'espace public médiatisé ». *Hermès* n°10, Paris, CNRS, 1992, pp 95-113.

Une thèse proche de cette dernière a été développée récemment par A. NIArrEi.ARD à propos de la «Communication internationale », conférence à l'occasion de la remise des VI` Prix à la Recherche sur la Communication Sociale, Generalitat de Catalunya, 1994.

بالتزامن مع عولمة الاقتصاد وعولمة التبادل التجاري، فان المناطق التقليدية التي تدعم التنظيم الاجتماعي قد تطورت نتيجة لتغييرات النشاط، وسهولة حركة العمل والإقامة، من خلال توسيع التكتلات السكنية ولكن أيضا بسبب تفكك المواقع والروابط التي فرضتها بعض الظروف المعيشية الجديدة للفئات الاجتماعية التي تتقاسمها. إن التحولات التي تؤثر على الأوضاع المعيشية، و دور التصورات المتنافسة والمفتتة للفضاء والزمن المعاشين ، إضافة إلى تضخيم وسائل الإعلام المتزايد، كل ذلك أدى إلى غموض متزايد في الأسس التقليدية للوحدة الإقليمية الاجتماعية والسياسية التي تشير إليها المدينة، والتي لا نستطيع في الحقيقة رسم حدود لها (ج. باري(J. Paré)).

إن تمديد الفضاء الاقتصادي والحضري خارج الحدود الإدارية للبلدية، بالنسبة للفاعلين السياسيين لمختلف الجماعات المحلية يترافق مع ضرورة إعادة تحديد المبادئ لشرعنة عملهم، و السياسات للصور الذهنية على الأقل متوافقة مع التحديات الناشئة عن تطبيق اللامركزية.

أصبحت المقاطعة (الجهة) هي الموجه الرئيسي للفضاء الاقتصادي الجديد الوسيط بين أوروبا والإقليم الوطني. و بتغييره لبنية السلطات المحلية، يحوّل المجال الجهوي الأسواق ذات التدخلات العمومية ويزيد من الترابط بين النظام السياسي الإداري الجهوي الذي يجري بناؤه على حساب استراتيجيات محلية وهويات القرية، وهذا واحد من التفسيرات التي تؤدي لتشكيل هوية المدن المعلنة والمرجوة، ومن المفارقات ، فهي تمر عن طريق تمرير خطاب موحد و منسجم، هو خطاب الأداء الاقتصادي المتميز للمؤسسة وإدارة الأعمال، و الذي لم يترك إلا قليلا من الحيز لمجموع المشاكل الأخرى، مثل المشاركة الديمقراطية والاختيارات للسياسات الاجتماعية والحضرية.

إن ترشيد الأسواق ذات المنفعة العامة تسمح في المقابل بالبناء الرمزي والمزايا النسبية للمدن من قبل المنتخبين المحليين و تسيير مقسم للوعاء الانتخابي، وإبعاد مناطق الصراع الاجتماعي عن الخطاب المنقح للفضاء الاقتصادي الدولي المنافس. انه لتسطيح للمسألة الاجتماعية والثقافية في المدن، من خلال إشكالية اقتصادية بحتة وتركيز بيروقراطي على ممارسة السلطة مما يؤدي بالخصوص إلى عدم وجود هامش للفاعلين الجمعويين بالتدخل والتعبير السياسي المخالف، والذي جعلته المتاجرة بالصورة خارج اللعبة على ما يبدو.

ويمكننا أن نلاحظ بالخصوص أن الآثار التي تخلفها عملية وصم الضواحي خارج المدن الكبيرة بالفقر تؤدي إلى نقل الصراع الاجتماعي نحو تشكيل مدن ضواحي متخصصة، مما يجعل الصراعات والأسواق السياسية الكامنة وراءها محصورة في مناطق معينة.

وجود هذه الازدواجية في المكان، والمنطق الغير متكافئ لتنمية المدن الفرنسية، تتجه شيئا فشيئا لتبدو متماثلة التركيب و البنية تماما كالازدواجية الاجتماعية التي تتجلى على المستوى العام في المجتمع ، و بالتالي يصبح من الصعب تصور إجماع على توحد الزمن الاجتماعي والسياسي بشكل عام إلا كما في الخطاب السائد لمجموعة اجتماعية خاصة على الأقل. إن الخطاب المهيمن حول الاتصالات في المدن يعمل إذن على التمويه لإنشاء مكان ما محايد أو مقصود، هو مكان المنافسة العالمية، مكان للاقتصاد الحر المزعوم الذي يعنى بالإشهار والترويج و التكهن و التخمين أكثر مما يعنى بالتعبير الحقيقي عن احتياجات مجموع المواطنين

و دائما باسم البراغماتية، فإن سياسات "الصورة" في الصحف المحلية للبلديات قد حلت محل أي مقاربة منسجمة للمشاكل الاجتماعية مثل سياسات العقارات، والسكن الاجتماعي، أو حتى النقل الحضري كما بينه باديولو Padioleau ديسك.

"إن الرغبة في النهج التداولي (البراغماتي)، والحديث النفعي للموارد يمحوان، إن لم يلغيان مفهوم الحقوق على الرغم من أنه ميزة من مميزات الفعل العام. وبدون شك فإن الناس لديهم احتياجات، لديهم موارد بنفس القوة، و يتمتعون بحقوق مختلفة على مر الزمن، و حسب الجماعات مثل احترام البيئة. ولكن العقلانية البراغماتية المهيمنة على المقاربة اللأستراتيجية تبقي العقلانية المعيارية المعنية باحترام الحقوق والمبادئ التي غالبا ما توجد في طياته تشريعات البرنامج التقليدي بكل بساطة في الخلفية[10] .

وتجسدت سنوات الثمانينات في التجارب الليبرالية الجديدة التي تلهم اليوم جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، موحدة "الاتصال كبديل قوي لخطاب الصراع الطبقي، وللصراع الاجتماعي البديهي والتخلف ولنماذج المصالح، وتمييع أي قضية في الحقوق لصالح براغماتية معممة على نطاق واسع وبلا روح وإدارة قصيرة النظر. تبيين خصخصة جميع الخدمات العامة لصالح تنظيم السوق هذا التحرك الغريب والشاذ في والوقت الذي رفعت فيه شعارات "الاستعادة الجمهورية للأراضي" أو "إعادة إنشاء الدولة ضد قوى التفكك و الاقتصاد العابر للحدود الوطنية".

ثالثا – هويات وروابط اجتماعية

إنّ المدينة مريضة في كل مكان، ويرجع عليها صدى الأزمات التي يمر بها المجتمع برمته دون أن تتمكن بمفردها من التصدي للاضطرابات، أوتلبية الاحتياجات التي يجب أن تواجهها، والتي هي الرسالة الماثلة و دائمة الحضور عند سكانها ومواطنيها وزوارها. إنّ المسألة الاجتماعية التي تمثل كل المعايير والرهانات والأجهزة التصحيحية للمجتمع الحديث، هي في قلب إشكالية المدن والفضاء الحضري. فهي تمكّننا من فهم المواجهات في التمثيل لدى الفئات الاجتماعية التي تريد الاستحواذ على المكان، وتغيير الفروق المختلفة لوضعياتهم الاجتماعية وظروف معيشتهم. فالمدينة بصفتها المكان الذي تقع فيه المجابهات بين المعايير التي تشرعن النظام الاجتماعي، وكفضاء

---

[10] - On verra sur ce point :
S. WACHTER, *Politiques Publiques et Territoires.* Paris, L'Harmattan, 1989, et notamment :
P. LEGALES, « Décentralisation et marchés d'intervention publiques», pp.7-21 et • Les politiques de développement économique local •, pp. 131-156.
J.G. PADIOLEAU, «Un mouvement de rationalisation de l'action publique urbaine : le planning stratégique», pp 157-187, in S. WACHTER.
I., CARRERAS « La ville duale, processus et formes », *L'Avenir des villes, pp.* 143-152.

للنشاطات، أصبحت محل صراع للتعاريف المختلفة بين الفئات الاجتماعية، ولكن أيضا لأن تداخل السياسات العمومية والرهانات لإعادة إنشاء المجالات السياسية المحلية، تجعل أكثر فأكثر من غير الممكن تمييز الرهانات المحلية من الرهانات الاجتماعية الشاملة، وهي الأشياء التي يتحدث عنها المحللون للحياة السياسية عندما يتكلمون عن "تأميم الرهانات".

إن الصيغ الفلسفية التي تعتقد أن الإنسان خلق على هيئة الخالق و التي سميت من خلالها المدن وعممت، تهدف إلى تخطي الفئات الاجتماعية لصالح "حلم" أو "جسم" يكمن بداخله تضامن أعضائه في "مجموعة عضوية" مفترضة. هذه الأخيرة تساهم في الحفاظ على الضبابية الفنية الضرورية لنفهم أنّ التفرقة الاجتماعية تحت كل الأشكال التي تتجلى في المدينة ليست إلاّ طارئة أو قليلة على كل حال، و لا تمثل إلا حالة مؤقتة أو عابرة.

زيادة على ذلك، فإنّ المدينة والأحاديث التي تتناولها، تسمح أيضا للنخب الاجتماعية والسياسية للاستراتيجيات بتفادي العلاقات المتشنِّجة التي أصبحت المدينة مصرحا لها لصالح تمثيل عضوي وإيديولوجي قد عفّ عنه الزمن، والذي كان يغطي عن مصالح ورهانات الفئات المهيمنة.

إنّه لكاشف وملفت للنظر أن يكون بيان رؤساء بلديات فرنسا مُعَنونا ب"وطني هو المدينة"، داعيا إلى المرجعيات الوطنية،إلى نكران الذات لصالح دلالة تجد صعوبة في أن تصبح موضوعية. صحيح أنّه في غياب الاهتمام بالمواطن واحتياجاته، يبدو من المناسب جدا لخطاب برّاق وأناني التذكير بالرّوابط المقدّسة التي تمثلها الأمّة المهدّدة. فإن العبارة تكشف بداخلها تحلل الرابطة الاجتماعية والتي تشهد لها بذلك بالذات، الأمراض التي أصابت بعض الفئات الاجتماعية[11].

إنّ الأمراض التي كشفت عنها ضواحي المدن، أو تعفن وسط المدن هي هنا لتذكرنا باستمرار أنّ المدن أصبحت أماكن للتعبير عن مجتمع مجزأ ومفكك ومتعدد إلى أبعد الحدود. ل.روي L. ROY

إذا كانت القضايا التي تمس الروابط الاجتماعية والسلطة والتنظيم الاقتصادي والهوية تحيل إلى ارتباطها مع الجهوية كما يبيّن ذلك أ.بايار.I. paillart فإنّ هذه الأخيرة لا يمكن أن تنشأ من خلال المتكلمين والفضاءات المتناولة من طرف الإعلام والعمل الإعلامي. يجب تمييز حصة أو مساهمات كل نوع من وسائل الإعلام في تناول وبناء المعلومة، والمرجعيات الجهوية التي تعطى فيها المعلومة المناسبة لقراءتها. يمكن لأقاليم الاتصال تعيين أنماط التسيير أو إعلان الهوية حسب أنظمة التصنيف الخاصة (الفئة، التموضع، أصناف التعيين والمراجع، الفضاء، النسبة...) أو ترجمة خطابات الفاعلين الخاصين غير المسمين. وعليه تكون الأقاليم ترجمة بحتة لمجالات المرجعيات أو مجالات السلطات المتنافسة لمختلف الفئات الاجتماعية، مترجمة لآفاق معاني أو مبادئ "وضوح" العالم التي هي خاصة بها. ومن هنا التردد والتأرجح بين الإعلام الموضوعي حول الحياة الاجتماعية للفئات داخل المدن، وإنتاج صور وهويات افتراضية تمكن من الإبقاء على الانسجام الخيالي للمدينة والمجتمع الذي يوجد بها[12].

---

[11] On peut voir aussi sur ces points
F. DUBET, D. lapeyronnie, *Les Quartiers d'exil.* Paris, Seuil.1992
[12] J. DONZELOT, *L'Invention du social,* Essai sur le déclin des passions politiques. Paris, Fayard, 1984.

إنّ المدينة مثلها مثل جميع المفاهيم التي تسمي وتحدد أسس الهويات، هي دائما نتاج مسارات تاريخية خاصة بحضارة معينة وبظروف إيكولوجية وإنسانية مختلفة نسبيا. لا يمكننا التحدث عن المدن، أو على الأقل عن المدينة بدون أن نستدعي جميع النماذج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسمح بفهم الديناميكيات الداخلية والخارجية للعلاقات الاجتماعية، والتي تحدد عن طريق منطق متعدد الأنماط، و تتركب ويعاد تركيبها من تداخل أقاليم مختلفة حسب العهد، والأماكن المتجاورة وعلاقات الحكم بينها ومناطق النفوذ... إن كان يوجد نماذج طوبولوجية للمدن، فإن هذه النماذج هي نتيجة لقصص بارزة متعلقة بالظروف الإيكولوجية الأولى، كما هي متعلقة بمسار التحول الهيكلي الكبير الذي لم تكن أشكاله ومحتوياته وإيقاعاته متجانسة إذا كانت غير موضوعية.
إنَّ الاقتصاد العالمي الذي عرّفه ف. برودل F.BRAUDEL يعبّر بأنّ الحضارة كمسار للنشر الثقافي والاجتماعي يأخذ في طريقه أو يتخطى أشكال الهويّات الإقليمية من خلال تشكيل البلدان. ربّما هذا ما يفسر ظهور أشكال المدن في غالب الأحيان "بروح العائلة" مثل ما هو الحال بالنسبة لمدن الجنوب. ففي هذا الصدد يمكننا أن نقول بأنّ تشكل المدينة والمجتمعات الحديثة يجدد المجتمع في مجموعه، ودليله الثقافي والتمثيل الذي تنبثق عنه أشكاله المؤسّسة قانونيا وتشريعا[13].

رابعا – صور وتمثيلات :

إن كنّا نستطيع فعلا ملاحظة تنوّع أقاليم اجتماعية تناولتها وسائل الإعلام والاتصال الجديد والجرائد وكذلك تعدد قطبي للممارسات الاجتماعية والثقافية، فإنّه لا يمكننا أن نستنتج أن وسائل الإعلام هي وحدها المنتجة للهويّة الاجتماعية والتي تنسبها بالذات، نسب الاستماع أو القراءة أو الارتياد إلى الهياكل المنبثقة عنها. من البديهي أن تشارك وسائل الإعلام في هيكلة وتحديد وتعريف فئات وسلاسل المعرفة التي ينسب إليها تشكيل الرّأي العام حول عدد من القضايا. غير أنه من الصعب تقييم أثر واستقامة المواقف التي تعلن عنها الاستطلاعات أو التحقيقات حول الهويات المحلية، الجهوية أو الأوربية. فمسارات الهويات مكونة من أنظمة ممارسات وقيم تكونت تاريخيا، وهي تتجدد حسب الظروف الخاصة عن طريق العادات وأشكال تجمّع الأفراد والمجموعات والتي تمكن هؤلاء من تسمية أو إنتاج ظروف استقبال أو رفض علاقات الهويات التي كونتها وسائل الإعلام. إن مسألة تنوع المناطق المحلية، أي مجالات المرجعيات التي تحيل إليها كل واسطة (إذاعة، تلفزيون، جريدة، مسيرين،

Manifeste des Maires de France. Paris, Grasset, 1992.
G. BURGEL, *La Ville aujourd'hui.* Paris, Hachette, 1993.
H. LEFEBVRE, *La production de l'espace.* Paris, Anthropos, 1981.
[12] - PAILLIART I., *les territoires de la communication.* P.U.G, 1993.
[13] On verra notamment : F. Braudel, *Grammaire des civilisations.* Paris, Flammarion, 1993. M. WEBER, *La Ville.* Paris, Aubier, 1992.
R. LEDRUT, *L'Espace en question.* Paris, Anthropos, 1976.
B. BADIE, *Les Deux États.* Paris, Fayard, 1986.

منتخبين، لافتات إشهارية...) تطرح مشكلة الظروف الاجتماعية لإمكانية الاستقبال نفسها عند فئات اجتماعية وأفراد أصبحت خصائصهم الاجتماعية–الثقافية ومساراتهم التاريخية مجزأة أكثر فأكثر، بالتوازي مع ضعف الهياكل التقليدية للتعبئة الاجتماعية (جمعيات، نقابات، أحزاب سياسية) وتصورات المجتمع الجمهورية[14].

و مع ذلك، فصحيح أن وسائل الإعلام تشارك في بناء الصور والواقع التي تروج لهما لدى المستعملين والسكان أينما وجدوا، ولكن بالمقابل يمكن لإعادة تعريف الممارسات الاجتماعية أن تجد فيها ميكانيزمات للتوجيه. أ.باري O. Paré تبين عملية الإعلام مسارات معقدة لتشكيل، وبناء، وتأسيس، وقصص، ومفاهيم، ومتطلّبات، ومجالات المرجعيات، التاريخية والمعيارية التي يجب أن تبلغ عن الحقيقة المفترضة للأحداث، و من ثم عن مبادئ الحقيقة أو الشرعنة التي وقعت فيها. تعمل عملية الإعلام على الإبلاغ مع التفسير في نفس الوقت، أي تبني سيناريوهات مقبولة للإحداث، أي مطابقة أو قابلة للتصديق عليها من طرف مختلف مكونات الجسم الاجتماعي، أو كذلك متوافقة مع التمثيلات المهيمنة في سياق تاريخي معين. إذن فعملية الإعلام تعني عدة مستويات للتحليل:

_ فمثلما أشار إليه م. مويار M. Mouillaud، نستطيع أن نعتبر أن "إنتاج معلومة يفترض تحويل المعطيات المختلطة " إلى وحدات متجانسة. ومسار ليس خاصية من خاصيات وسائل الإعلام، وهذه الأخيرة لا تمثل إلا منتهى العمل الاجتماعي، وتشكل يبدأ مسبقا قبل الأجهزة الإعلامية الصرفة.

_هذا التعريف الأول يشير إلى مجموع العادات الاجتماعية وإلى العلاقات بين الفئات الاجتماعية التي تتحكم في مدى القابلية لذلك التمثيل أو ذاك، بعبارة أخرى، يحيل إلى العلاقات السياسية التي تفسرها محاولات مختلف الفئات للتأثير أو التوجيه لفرض الإشكاليات المنقولة عبر وسائل الإعلام.

_يمكننا أن نميز بين الهياكل ومجالات المرجعيات التي يتم وصفها "بالعقلانية" من طرف وسائل الإعلام والتي تحيل إلى عملية بناء"الرؤى" الاجتماعية، والتي تم إضفاء الشرعية عليها بفعل التكرار الإيضاحي أو التذكير من حين لآخر، والتي تتحكم في فرض الإيقاعات لتسيير الأحداث وسيناريوهات الإقناع أو التلاعب بالمراد.

يمكن أن يستهدف مسار الفعل الإعلامي المنتوج المشار إليه من خلال المجال الصحفي نفسه كمتدخل من الخارج، أو يريد أن يفرض على المجتمع رؤاه، وإذن عاداته، أو ترجمة وفية نسبيا لـ"Topoi" (التقاليد) التي تحدد الأذواق والقيم لأي جمهور،و أسلوبه في الإعلام، وإذن نوع من الخصوصية الاجتماعية يشعر بها، أو جلية أو حتى مفترضة، أو أيضا كأعمال لهيئات في مشاهد علنية والتي يتم خلالها عقد وحل لمشاكل حقيقة أو متخيّلة والتي يتم التصديق عليها حسب رهانات ودرجة التأسيس الممكنة لهذه الرهانات من طرف الفئات الاجتماعية التي تأخذ مواقفها منها. وهنا يكون دور استطلاعات الرأي ملازم لعمليات بناء الرأي لدى هؤلاء الذين من المفروض هم من يقدم التقرير عنه.

[14] PAILLIART I., O.C.

يبدو من المقطوع به أن الصور والخطاب الإعلامي مشاركين في بناء الخيال الاجتماعي حتى ولو أنه من الصعب القيام بتقييم موضوعي لهذا التأثير. وتبقى عملية الاستقبال إحدى أهم المسائل لنظرية الإعلام. وتظهر بعض المشاكل أكثر بروزا لأنها أكثر وسمة عند الناس مثل العنف وانعدام الأمن، والبطالة والإقصاء، والرّشوة... ذلك لأن هذه المشاكل تكشف النقاب لدى المواطن عن عناصر الوضعية الغريبة للنظام الاجتماعي. وبالمقابل، نلاحظ تلاشي كبير للأحداث والمفاهيم المجرّدة مثل تلك الخاصة بالسياسة لأن هذه الأحداث والمفاهيم تحدث عدم مساواة اجتماعية وثقافية كبيرة في قدرة التفسير والتحكم الرّمزي[15].

الخامس – أزمة حضرية، وقطيعة اجتماعية.

وهكذا فإنّ الأزمات والتطوّرات التي تحوّل المسارات الاجتماعية ومن ثم الهويات، تترجم من خلال ظواهر الخلل الموجودة بين وحدة وعالمية التمثيل والوضعيات الخاصة المعاشة من طرف الأفراد والجماعات في سياق انهيار النظم الكبرى للاعتقادات، وتشرذم الأفراد، والانطواء على النفس والانسحاب السياسي والاجتماعي من الساحة. من هذا المنظور يمكن أن تبدو المدينة كملتقى طرق، أو المكان الذي تتجدد فيه المنظومة الاجتماعية كاملة، أي كبناء تدريجي يشمل كل من المتلقي والسياق والمرسل. ج.أودوان **J.Audouin**

ـــولقد تأكدت حركة العقلنة ولا مبالاة العالم التي أشار إليها م.ويبر **M.Weber** حول المجتمعات الحديثة من خلال ما يسمى بانهيار الايدولوجيات، وتراجع التديّن، وصعود (الشخصنة) حب التفرد كواحدة من الصور الاجتماعية والسياسية البارزة خلال العقود الأخيرة، ومما يبين ذلك الزهد في السياسة والعزوف عنها.

تكونت هذه الحركة في نفس الوقت مع التحولات الاجتماعية الناتجة عن فترة الثلاثينيات المجيدة، والحركة العمرانية الفوضوية نسبيا في الخمسينات، وظهور المجتمع الاستهلاكي والغير مؤدلج و المنبثق عن تكاثر الفئات الاجتماعية والمهنية[16].

أدت التحولات التي مست نمط العيش، وتخصص أنماط السكن، والتواجد الاجتماعي، وتزايد الحركية داخل وخارج المدن، وسهولة الحصول على السكنات في العمارات إلى تزايد ظاهرة عدم التضامن فيما بين الفئات بشكل كبير. وأدّت أزمت السبعينات إلى اشتداد هذه الظاهرة وتفاقمها بسبب الصراعات المتنافسة في الشغل

---

[15] MOUILLAUD M., - L'information ou la part de l'ombre *Études de communication,* Bulletin du Certeic, Université Charles De Gaulle, 1994, *op. cit.* p. 17 sq.

[16] On verra, en outre :

P. CHAMPAGNE, *Faire l'opinion.* Paris, Minuit. 1990 ;

P. CHAMPAGNE .La construction médiatique des malaises sociaux.. *Actes de la recherche en sciences sociales,* n° 90, Décembre 1991, pp. 64-75.

P. BOURDIEU et P. CHAMPAGNE « Les exclus de l'intérieur». *Actes de la recherche en sciences sociales,* n° 91-92, Mars 1992, pp. 71-75.

O. ROUBIEU « Le journalisme et le pouvoir local ». *Actes de la recherche en sciences sociales, n°* 101-102, Mars 1994, pp. 85-87.

A. BATTEGAY, A. BOUBEKER, *Les Images publiques de l'immigration.* Paris, Ciemi-L'harmattan, 1993.

والناجمة عن عدم الاستقرار في الوظائف، ومن خلال تضخيم الصور ولعبة وسائل الإعلام في عكس صور خادعة للفئات الاجتماعية. ومن اللافت اليوم، أن حركات الاحتجاج تحدث في الشبكة الاجتماعية المهمّشة: شباب محروم من التكوين ومن العمل، عائلات مسحوقة بسبب البطالة، مظاهرات للمتقاعدين...

وبعد 10 سنوات من الدعاية ضدّ المهاجرين، والخطاب الأمني الذي مارسه اليمين المتطرّف، كل ذلك ضاعف من الانطواء على النفس والاتهام بالشبهة الجماعية.

إن الوضعية النسبية للمدينة، اعتبارا من موقعها كقوة جغرافية اقتصادية، وشكلها الحضري ونخبها، تتكاثف فيها جميع الظواهر الاجتماعية والتمثيلات المتقاطعة لمختلف وسائل الإعلام والرهانات المتصارعة التي تتجدد بها.

وبهذا المعنى، يمكن أن نفهم المدينة كمحلل للصراعات الاجتماعية ولأنظمة القيم التي تشق المجتمع كله، تظهر المدية إذن كفضاء لعرض صور المجتمع وحركيته، كنظام للقيم والتصويبات للعلاقات الاجتماعية التي يشعر بها الأفراد والجماعات ويعايشون تجاربها مخصوصة بهم كمجموعة مفاتيح للقراءة ودلائل على الوضع الاجتماعي.

وهكذا تظهر المدينة، كما بين ذلك ر.لودروتR.Ledrut، كعلاقة لبنية العلاقات تشمل تكوين المدينة نفسها والظروف المكونة للحياة الاجتماعية وكذلك أشكال التعبير في فضاء الحياة اليومية[17].

إن المدينة اليوم في أزمة هوية، لأن المسارات الاجتماعية والاقتصادية التي تخصص الهوية الجماعية للفئات هي نفسها في أزمة، ولأن المدينة الموسعة، أي التجمع السكاني الكبير تبدو يوما بعد يوم كمصرح للتشرذم الاجتماعي و للإقصاء والتهميش. (B.Teitelbaum) إن تمركز الساكنة الضعيفة اقتصاديا واجتماعيا في الضواحي مع الهشاشة الكبيرة للفئات الشبانية أو المسنين تؤدي إلى إحساس جماعي كبير بالإهمال، والشعور أنّهم منسيون من طرف السلطات العمومية ومن أصحاب القرار السياسي، و من المجتمع.

ـــإن نموذج دوركايم للاندماج الاجتماعي خصب لتوضيح تسلسلات التبعية، والتداخل الاجتماعي والثقافي التي تنسج من خلال العمل لتنظيم وتوضيح المكانة الجماعية، ولإضفاء الشرعية على الوضعيات الاجتماعية والسلم المعياري لتكوين الهويات وتوجيه التمثيلات.

من المهم أن نسجل أن من بين الأبعاد الحالية لأزمة المدن تلك المرتبطة بعدم التصويب الكلي للمجتمع الصناعي ولنماذج الإدماج والترقية التي خلفها لدى الأفراد والجماعات.

إن الإقصاء يحيل في نفس الوقت إلى التهميش الناتج عن البطالة لقطاعات واسعة من السكان: شباب بدون تكوين، مهاجرين، متقاعدين من قطاعات مختلفة وزائلة، نساء إطارات فوق سن الخمسين...ولكن أيضا إلى فشل السياسات العمومية ذات الصلة "بالدولة المعجزة" وإلى عدم مطابقة ميكانيزمات توزيع العمل مع النمو.

---

[17] LEDRUT R., *L'Espace en question. o.c.* pp. *220-229.*

ــيؤدي توسع المدن نحو الضواحي وتشكل "مدن-مراقد" غير مجهزة، وبعيدة عن المركز، ليس بها عناية للبنى التحتية وللمحيط، سيئة الصورة عند الرأي العام وحتى عند السكان أنفسهم، كل ذلك يؤدي إلى إحساس مشترك لدى السكان بالإقصاء الاجتماعي و التهميش السياسي.

إن تراكم عدم المساواة التقليدية الناجمة عن إهمال الطبقات الاجتماعية المحرومة، وكذلك عدم وجود مداخيل منتظمة مع الهشاشة التي تنتج عن ذلك، تؤدي إلى توسيع الفجوات المادية والاجتماعية بين مدن الضواحي ووسط المدينة، إضافة إلى الحرمان الناتج عن اختلال الوضعية العادية للمشهد الاجتماعي-الثقافي الذي توفره المدينة، والواقع المعاش ضمن الفقر والعزلة اللتان تسودان في الضواحي.

تجلت أزمة المدن اليوم أكثر في موضوع الضواحي التي ترمز إلى سوء العيش لمجتمعنا. تاريخيا لم تكن الضواحي تمثل دائما الأماكن غير المؤهلة كما توحي إليه اليوم. يسمح لنا تاريخ النمو و التطور لما بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك أزمة السكن في الخمسينات مع الانفجار الديمغرافي الناتج عن نسبة الزيادات، بفهم سياسة تسيير المجموعات السكانية الكبيرة التي بدئت في ذلك الوقت، حتى لو أنّ المفاهيم التي استلهمت منها كانت تسبب إشكالا اجتماعيا، فإن العمال المشغلين بفضل الثورة الصناعية هم المستفيدين الأوائل منها، كان يمثل التطور والحداثة مع الأخذ بعين الاعتبار المساكن الشعبية غير اللائقة والأحياء القصديرية التي كان يقطن بها في تلك الفترة والتي تحيط بالمدن. فالمدينة صُمِّمت إذن في سياق: التشغيل الواسع و التطور المتزايد للمداخيل،كفضاء عملي تسود فيه بالدرجة الأولى الاهتمامات بمشاكل المرور وللبنى التحتية التي من شأنها تحرير السكان من عزلتهم النسبية وتتمثل في الطرقات.

لم يصبح إلا في نهاية الستينات النقد للمجمعات الكبرى هو الدافع والرمز لمطالبة شاملة تتعلق بنوعية الحياة، وانتشار التجهيزات الجماعية، ونوعية السكن والفضاءات، وتطوير حياة اجتماعية لم تكن من اهتمامات الحضرية في فترة قد ولت.

أما السبعينات، فبالموازاة مع تفاقم البطالة، فهي تميزت بحركة دءوبة للعبور إلى الملكية الخاصة، سواء بالنسبة للعمال أو الإطارات المتوسطة الذين انتقلوا إلى المنازل الفردية، والتي أصبحت تميز بين الطبقات الاجتماعية، ومحركة للنشاط العقاري. فقد استغلت السكنات الشاغرة التي كانوا يشغلونها، وأصبحت بدورها تأوي كل المجموعات المحرومة الآتية من وسط المدينة، فرنسيين كانوا أو مهاجرين. وبمناسبة اشتداد الأزمة الاقتصادية في الثمانينات، بدأت تظهر جميع المشاكل المتعلقة بقلة التجهيز، وعدم ملائمة السكن، والهوة ما بين وسط المدينة والضاحية، كل هذه المشاكل تفاقمت مع استمرار بطالة مستديمة في أوساط ساكنة هشة وضعيفة. وبالتالي ندرك أنه علاوة على النقد للتجمعات السكنية الكبرى، يجب فهم جميع ميكانيزمات الهشاشة والإقصاء التي تبرر "المسيرة من أجل المساواة" لسنة 1983 ، وكذلك المطالبة بمواطنة يثبت الواقع يوما بعد يوم أنها غير موجودة. هذه التحركات معاصرة أيضا لتحول أنماط الاتصال والتواصل، و التبادلات، واختفاء أماكن الاتصال و التواصل

التقليدية مثل الأسواق والمعارض التي تهدد باختفاء مناسبات التلاقي ، وحوارات التعارف المتبادل والتي من دونها لن تكون هناك حياة اجتماعية حيوية ممكنة[18].

سادسا – المدينة وتعاقب مشاهداتها :

إنه المسار الاجتماعي برمته الذي يصبح موضوع بحث ومبدأ للشرح، كما يبين ذلك م.رونكايولو M.Roncayolo .فالمدينة هي أيضا منتوج اجتماعي، وصلة، وجهاز، ووسيلة للتوزيع والتمثيل للفئات الاجتماعية التي تتجاور أو تتجمع بها حسب الديناميكيات المختلفة للتطور الاقتصادي، الثقافي والسياسي، وحسب المنطق الذي تتم به تهيئة الفضاء (المكان) العاكس لتنظيماتها المختلفة، ولكن أيضا عمل الرجال خلال تاريخ لا يرحم، داخل نطاق حضارة تجهل الحدود المصطنعة وأقاليم التلاقي. فإن المدن كما ذكر ف.برودل. F.Braudel هي تعبير الحضارات جيل بعد جيل، والتي اندرجت فيها داخل فضاء طبيعي واجتماعي–ثقافي خاص نسبيا، والذي يبرز من خلال بعض الإحصاءات المورفولوجية (البنيوية) التي تعبر عن نوع من تشكيل للعلاقات الاجتماعية،والعلاقات مع الآخرين، ومع الطبيعة و الحياة، كما كتب:

"إنّ الحضارات هي مجتمعات. ليس هناك حضارة بدون مجتمعات تحملها والتي تنشط توتراتها وتطوراتها. كل حضارة تستمد توجهاتها الأساسية من "النظرة للعالم" التي تتبناها. ومن ثم، في كل مرة، فإن هذه النظرة للعالم ليست إلا نسخة وحصيلة للتوترات الاجتماعية السائدة. فإن الحضارة كالمرآة، هي آلة لتسجيل هذه الثورات وهذه الجهود."

وهكذا فإن المدن تبدو كمؤلفات، كحقائق ثقافية، وكأماكن تموضع وإعادة تموضع لمختلف الفئات الاجتماعية، رتبت التاريخ وأعطته شكله. وكان م.ويبرM.Weber قد أشار إلى أن المدن كانت منظمة على شكل وحدات اجتماعية وسياسية بشكل متماثل لبنية الفئات والقوانين السائدة. كل فهم للمدينة يفترض منذ البداية أن تفهم على أنها نوع من الخاصية للعلاقات الاجتماعية المترامية في الفضاء(المكان)، والتي تحدد روح وشخصية هذه المدينة. هذه الأخيرة هي في كل فترة وليدة القيم الرمزية أو الدينية أو التجارية التي كانت سائدة أو لازالت تسود فيها.

---

[18] On verra sur ce point : J. AUDOIN, P. CHEVILLER, « La légende des banlieues 1960-1989 ». *Centre Georges Pompidou,* 1994, pp. 5-11.
G. Burgel, *La ville aujourd'hui.* Paris, Hachette, 1993, pp. 59-77.
J-P. GAUDIN, *Technopolis : Crises urbaines et innovations municipales.* Paris, PUF, 1989, pp. 7-18. D. LAPEYRO NNUE, « L'exclusion et le mépris ». *Les temps modernes n°* 545, Décembre 1991, pp. 2-13.
A.ZEHROUI« Les cités de banlieues, idéologies, discours et réalité.. *Les temps modernes* n° 545, Décembre 1991, pp. 209-225.
J. EULLUL, «Les idées-images de la ville de l'homme quelconque ». *Idée de la ville.* Éd. Champ Vallon, 1984. 8. CAS RO, *Civilisation urbaine ou barbarie. Paris,* Pion, 1994.

وكما يبين ر.لودروت R.Ledrut، فإن مفهوم المدينة مثل البنية (schème) تشمل بعض الأنماط للأشكال الاجتماعية والفضاءات الاجتماعية. وهكذا إذن، فإن المدينة هي في نفس الوقت فضاء ذهني تتركب فيه وتتوزع فيه العلاقات الاجتماعية والتمثيلات الجماعية. فكل نمطية للمدن هي في نفس الوقت نموذج للأشكال الاجتماعية، شكلت خلال تاريخ التمثيلات ومن خلال العلاقات الاجتماعية والأشكال السياسية. يمكن إذن أن يكون هناك نوع من الهوية الخصوصية للمدن، وهي التي تعبر عن العلاقات السياسية والاجتماعية والهيئات لتنظيم اجتماعي خاص بالفضاء الحضري كما هو الحال بالمجتمع. وهكذا يميز ر.لودروتR.Ledrut بين ثلاثة أنواع كبيرة من أشكال المدن: . المدينة الأثرية البرجوازية، أهلها هم الوجهاء، الأعيان وكبراء القوم الذين يحتلون وسط المدينة القديمة، _ والمدينة البرجوازية العنصرية للقرن 19، والمنغلقة على نفسها لتحمي نفسها من التلوث العمالي، _ وأخيرا مدينة البرجوازية الحدثية، و تحكمها نخب ليس لها أي تعلق بالإقليم، والتي يمثل لها الفضاء تجمعا تجاريا قبل كل شيء، أي مكان للتخطيط والإنتاج[19]. وأصبحت حدود المدينة غير قارّة وغير ثابتة شيئا فشيئا مع نمو التجمعات الكبيرة، وأنماط التنقلات، وعدم تحديد مناطق العمل والسكن، وعدم الاستقرار المتزايد لكل الأنشطة. ويجب على المدن أن تواجه أيضا المنافسة، وتشرذم أنماط التمثيل الإداري والاقتصادي والإعلامي والسياسي إلخ... في مقابل الصور التي تعكسها المرآة والناتجة عن تلاعب وسائل الإعلام والرسائل، فإن المدينة كمكان للتعبير الجماعي، قد تجاوزتها الأمواج اليومية من المعلومات والصور التي تصل إليها من كل جهة، والتي تجعل الاتصالات العضوية للمدينة بصفتها جالية سياسية صعبة أكثر فأكثر، والعلاقات بين النخب والمواطنين، وأيضا بين المواطنين أنفسهم.

أصبح الشعور بالانتماء لدى المواطنين هشا، لأن الثقة فقدت شيئا فشيئا من المجال السياسي نحو رهانات المجتمع التي تفاقمت أكثر مثل البطالة أو الإقصاء، ولكن أيضا لأن السلطات المحلية دائمة الغموض وغير قادرة على مواجهة المشكل الاجتماعي الذي هو أساس لرهانات المدينة والمشكل الحضري. هذا المشكل أكثر وضوحا حتى أنه ليس هناك انسجام موحد بين الإقليم الحضري والتقسيم الإداري الذي يتبع له. وقد تعمق بعض الكتاب في دراسة هذا "الطلاق" بين مختلف المستويات السياسية ومراكز اتخاذ القرار الذين يؤثرون في التعبئة المدنية والتمثيلات السياسية وهويات الفئات. نتجت أزمة الهوية للمدن عن أزمة التمثيلات للفضاءات وللسياسة. تؤدي اليوم عولمة الاقتصاد إلى حرمان البلدان والأقاليم الوطنية من المرجعيات الثقافية ذات الصلة بمسار التشكيل الوطني، ودمجها إياهم تدريجيا ضمن فضاء اقتصادي ثقافي عالمي يزيد في اتساع حركية الناس والأفكار والأملاك

---

[19] - BRAUDEL L., *Grammaire des civilisations.* Paris, Flammarion, 1987, pp. 47-48.
WEBER R M., *La Ville.* Paris, Aubier, 1982.
LEDRUT R., « La politique de la ville », *L'Espace en* question, pp. 59-106.
FRITISCH P., « Des types aux fourmes : type, idéal type, stéréotype », *Figures de la ville.* Paris, Aubier, 1985, pp. 83 95.

والنشاطات. فالمدن التي كانت تعتبر الأقاليم القديمة للبلديات وسند للتمثيلات السياسية، أصبحت اليوم نفسها أقطاب جديدة لشرعية صاعدة والمتمثلة في "الناحية" و"أوربا" القارة. ولكن هناك أيضا منطق جديد للتهيئة فرضته المتطلبات ذات الصلة بالتوسع العمراني، وكذلك اكتساح أصحاب القرار الاقتصادي للمجال السياسي المحلي، وسيطرة ذوي الثروة على المجال السياسي، إضافة إلى تشرذم المرجعيات الإقليمية الناجم عن تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة. وقد أخذ منطق المد مكان منطق الفضاءات، وهو الشيء الذي يفسره تطور البريد والمواصلات، والقنوات، والشبكات، وحيوية التمثيلات للفضاء، و أيضا حيوية الواقع بصفة عامة. ونلاحظ هذه الظاهرة لاسيما في التطورات التي ميزت أنماط المعالجة والتناول للأقاليم في الصحافة المحلية اليومية[20].

سابعا – الاتصال وتسيير المدن:

عزز تحوّل النخب السياسية والاجتماعية إلى إيديولوجيات التسيير وإدارة الأعمال خلال سنوات الثمانينات من الإحساس بالضعف حيال المسائل التي كانت في السابق تتكفل بها "الدولة المعجزة" ولكنها اليوم أهملت، وتركت لبعض التصويبات التجارية وللسياسات الخاصة بالقطاعات والدوائر الاجتماعية.

وهنا يكون رهان الإعلام والاتصال لمحاولة فهم العلاقات المتوترة بين العوائق المحسوسة لمجتمع في أزمة، والاتصال كدينامية للإبداع والفعل الجماعي. " فإن هوية المدينة إذن لا ينبغي أن نتصورها من خلال نمط "شيء مرئي" فقط، أكثر مما ينبغي أن نتصورها كتعبير فعلي متناسق وتعبير عن "العيش المشترك" حول ممارسات وقيم مشتركة والتي تتجلى في الإحساس بالانتماء"، كما يبين ذلك م.رونكايولو.M.Roncayolo

وعبر هذا الإحساس، يجب أن نقدر ما هو ميزان المصالح بالضبط، المصالح الإقليمية التي تتقاطع مع المصالح الاجتماعية الاقتصادية أو مصالح الفئات. يضاف إلى ميزان المصالح فهم وإدراك إيديولوجياتها أو تشويهها. فالوطنية لدى سكان المدن هي حقيقة إيديولوجية ولكنها في الغالب أو على الأقل خلقت من طرف الطبقات أو النخب الحاكمة[21].

أصبحت المدينة، والتي حولت لقضية مبهمة للصور، مكانا لجدلية محرفة للاتصال، لأن لدى بعض وسائل الإعلام، فالرسائل والإشارات الحاملة للدلالة ليست تلك الخاصة بالانسجام الاجتماعي، ولكن تلك التي توسم

---

[20] TETU J-F., . La ville dans la P.Q.R., article ci-après.
On verra aussi I. PAILLIART
Les Territoires de la communication. P.U.G, 1993. « Une territorialité en mouvement » pp. 215-236.

[21] GAUDIN J-P., *Technopolis. Crises urbaines et innovations municipales.* Paris, PUF, 1989. L'auteur propose une généalogie remarquable des mutations urbaines et des processus de crise de la représentation et de la mobilisation politique résultant, selon lui, du désenchantement des citoyens, après l'échec des mouvements associatifs urbains, la crise de l'État providence et la constitution de bureaucraties municipales qui renvoient à la question sociale d'ensemble et aux politiques publiques initiées depuis une trentaine d'années. On verra notamment «les mutations politiques locales ° pp. 7-18, «Une citoyenneté de proximité., pp. 44-47.

الفئات المعينة مسبقا، والصورة الذهنية التي توحي إليها هذه الأخيرة عن طريق "الإثارة" التي تقدم للمشاهدة عند العامة والإيديولوجيات التي تتحكم في صنع الرأي العام[22]، ولكن أيضا لأن المبادئ السياسية التي أسست للسياسة الجمهورية قد اختفت من المرجعيات السياسية، وحل محلها الخطاب التبريري المدافع عن السوق والأداء الفردي. يمثل نجاح خطاب الإقصاء في سنوات الثمانينات حركة الإنعاش السياسي والاجتماعي المتناول إعلاميا، ومستغل من طرف النخب السياسية والمهتمة بإعادة انتخابها أكثر مما هي مهتمة بالنتائج الاجتماعية الكامنة وراء هذه الظاهرة. م.شاريير M.Charrier

وكانت سياسة كبش الفداء هذه عبارة عن حيلة لمرحلة انتقالية بالنسبة لنخب سياسية ليس لها مشاريع حقيقية. فإن الدور الذي أخذته الصور عن المدينة في تحديد النشاطات البلدية في هذا الصدد ملفت للانتباه. فالمدينة التي تحولت إلى التسويق السياسي انقطعت عن المشاركة الحاسمة للمواطنين، وأصبحت بعد استخلافها للجماعة المحلية، المحور المرجعي الأساس للعمل البلدي بالتوازي مع الصعود القوي للمتخاطبين من جهة والإنهاك السياسي من جهة أخرى.

وأخيرا تضاعف تشرذم الفضاء الإعلامي بسبب الهوة التي ما فتئت تتوسع بين مختلف المرجعيات الإقليمية لوسائل الإعلام، وتراكم الصراعات الإدارية للأقاليم التي وضعتها الدولة. يبقى أن نفهم مسألة المدينة من خلال إشكالية أوسع من الإقليم التقليدي والذي تكاد حدوده الجغرافية والسياسية والاجتماعية تختفي، والتي تبقى على كل حال الحقيقة المادية الوحيدة في تأصيل المواطنين والتقائهم الممكن.

كان لبروز المسألة المحلية نهاية السبعينات بإمكانها استعادة تعبيرها الحقيقي بتجديدها لفكرة أن المواطنين يمكنهم أن يكونوا الفاعلين الحقيقيين لمشاريعهم الخاصة ولو قليلا إن لم يختزل التمثيل الديمقراطي في مجرد ديمقراطية لوجهات النظر[23]. إن التغلب على التشرذم الاجتماعي وتحفيز المشاركة الفعالة للمواطنين والروابط الاجتماعية هي آفاق لمفهوم المدينة الذي قال عنه هـ.لوفابر H.Lefèbvre يجب أن يعبر عن الحق: الحق في التقاسم والمشاركة السياسية وأيضا في الإبداعات التي هي اليوم رهان حضارتنا.

إن المدينة تحت تأثير التعقيدات الاجتماعية التي خلفها تسارع الإيقاعات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية تتجه لتصبح كيانا منقسما للمجتمع كله. توضح الاتصالات والمنطق الإعلامي التناقضات التي تبين يوما بعد يوم تشرذم المكان المحلي وفقدان السياسة الجهوية للمدينة في نظر المواطنين. ب.تيتلباوم B.Teitelbaum

[22] BONNAFOUS **S.,** L'Immigration *prise* aux mots. Paris, Kimé, 1991
[23] - MONGIN O., «Quand règne l'opacité, les malentendus de la démocratie d'opinion », *Esprit,* Mars-Avril 1995, pp. 59-76.

فالرهانات الاقتصادية التي تنظم السياسات لوضع وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال أدت إلى تشرذم وحدة ووضوح الرؤية التواصلية للمدن لصالح تسيير مجزء للمنتوجات وللسكان وللرسائل. فالمنافسات الحادة بين الوسائل والفاعلين تؤدي إلى تفضيل الإعلانات والظواهر المثيرة أو التي تتناول العيوب مؤدية إلى توسيع التوتر وتشويه الصورة بالنظر إلى المحيط الاجتماعي والذهني والحضري. والأمر نفسه بالنسبة لموضوع انعدام الأمن الذي برر كثيرا عن سوء التفاهم والملاحقات في حين أن سوء حالة البنايات وسوء التجهيز المادي للمدن والإقصاء الاجتماعي تعطي الانطباع بأن الأجواء مقلقة. إن تضخيم صورة الأزمة السياسية وآثارها يتجلى في ظهور صور سلبية ومنفرة تجاه بعض الضواحي التي ينظر إليها بصفة عامة على أنها خطيرة أو تحوي في طياتها صعوبة العيش. م.شاريير M.Charrier

تركت ظاهرة العزوف عن السياسة الناجمة عن عدم التأدلج الذي وقع بصفة سريعة منذ نهاية السبعينات المكان لإيديولوجيات التسيير وعدم تسييس الإعلام، معززة بذلك فكرة غياب الرهانات داخل المجتمع وداخل المدينة، مكبرة الفجوة بين الديمقراطية الشكلية (الصورية) وبين الهيئات وعدم المشاركة الفعلية للمواطنين. وقد ضاعف تطور الإعلام المقدم للخدمة (I.Paillart) والمنطق الاقتصادي للمسيرين (D.Magnan) مضامين الإعلام والغريب في نفس الوقت أنه فكك الإقليم السياسي للمدينة بتحويله المواطنين إلى مستعملين ومستهلكين (C.Beaulieu)

وقد استبدل المنتخبون المحليون في أغلب الأحيان السياسة الحضرية المعدة كتوازن مدمج للمشاريع وللفئات الاجتماعية بسياسات مجزأة للوعاء الانتخابي وبدون مشروع جماعي. أصبح التواصل إذن هو الموجه الأساسي لسياسة المشاهد المنحرفة أكثر فأكثر والغير فعالة في غياب مشاركة اجتماعية حقيقية للأغلبية.

وقد أدى تحول نموذج عملية الإعلام والواسطة السياسية إلى تجزئة العمل البلدي ولكن في نفس الوقت إلى فقدان المعالم الديمقراطية التي أقصتها إلى حد كبير إيديولوجيات التسيير. ولهذا فإن المدينة كما المجتمع يمران بأزمة بنيوية، وهما في نفس الوقت تظهر من خلالهما أماكن وإشارات لإعادة تنظيم جديدة بإمكانها إعادة توليد فكرة للروابط الاجتماعية والمجموعة السياسية متضمنة الأبعاد الجديدة لتطور تقنيات الإعلام.

فبمحاولتنا فهم بعض التطورات البارزة للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية وأثرها على البنية الاجتماعية يمكننا فهم الفجوات التي تمس مسار الهويات والتعبئة الاجتماعية ومسارات التمثيلات والوسطات السياسية التي تتدخل في المركب الإعلامي-الاتصالي، ومن ثم نحصر نطاق الفضاء العمومي الذي يمكن للنقاش أن يجعل فيه المشاركة في قلب الديمقراطية.

BIBLIOGRAPHIE

AUDOIN J., CHEVILLER P., « La légende des banlieues *1960-1989 «. Centre Georges Pompidou, pp.* 5-11.

AUTHIER J-Y., *La Vie des lieux, un quartier du Vieux-Lyon au fil du temps.* Lyon, PUL, 1993.

BADIE B., *Les Deux États.* Paris, Fayard, *1986.*

BONNET J., *Les Grandes métropoles mondiales.* Paris, Hachette, 1994.

BONNEVILLE M., L'avenir des villes. *Les chemins de la recherche.* CNRS, Novembre 1993.

BOURDIEU P., « L'identité et la représentation ». *Actes de la recherche en sciences sociales,* n° *35,* Novembre *1980, p. 63.* « Les exclus de l'intérieur ". *Actes de la recherche en sciences sociales,* n° 91-92, Mars 1992, *pp. 71-75.*

BOURE R., MENVILLE J., « Sur et sous le local », *Cahiers du MISS* n° 20, mai 1990, pp 7-18.

BOZON M., *Vie quotidienne et rapports sociaux dans une petite ville de province, la mise en scène des différences.* Lyon, PUL, 1984.

BRAUDEL F., *Grammaire des civilisations.* Paris, Flammarion, 1993.

BURGEL *G.,* *La Ville aujourd'hui.* Paris, Hachette, 1993.

CHAMPAGNE P., *Faire l'opinion.* Paris, Minuit, 1990. « La construction médiatique des malaises sociaux «. *Actes de la recherche en sciences sociales,* n° *90,* ¢ Décembre 1991, pp. *64-75.*

CHOAY F., *L'Urbanisme, utopies et réalités, une anthologie.* Paris, Seuil, 1965. *Communication et sentiment d'appartenance.* GRECO, ISIC, Université Montaigne, Bordeaux *3,* n° 1, 1992.

COMTE P., *La Recomposition des territoires.* Lyon, Les chemins de la recherche, CNRS, *1994.*

DE GANTES A., « L'intégration de la communication institutionnelle dans les pratiques d'information municipales, le cas de Marseille '. in Mabileau/Tudesq, pp. 167-177.

DUBET F., LAPEYRONNIE D., *Les Quartiers d'exil.* Paris, Seuil, 1992.

DUBY G. (sous la direction de), *Histoire de la France urbaine. 5* vol, Paris, Hachette, 1985.

EVENO C., « Le temps des urbanités », *Banlieues fragiles.* Centre Georges Pompidou, pp 15-17.

Figures de la ville : autour de M. WEBER. Paris, Aubier, 1985.

FRITSCH P., « Des types aux formes : type, idéaltype, stéréotype «, *Figures de la ville.* Paris, Aubier, *1985,* pp.83-95.

GAUDIN J.-P., « Mobilisation de la recherche et politiques urbaines », *Cahiers du LFRÀSS n° 30,* octobre 1993.

GNTCHAROFF G., « Le statut du social dans le développement local *Cahiers du LERASS n° 20,* mai 1990, pp 19-28.
GRAFMEYER Y., *Sociologie urbaine,* Paris, Nathan, Col. 128, 1994.
Milieux et liens sociaux. Lyon. Les chemins de la recherche. CNRS, novembre *1993.*
JOSEPH I., GRAFMEYER Y., *L'École de Chicago.* Paris, Aubier, 1984.
L'esprit des lieux, localités et changement social en France. Paris, Éd du CNRS, 1986.
« La France de l'exclusion». Paris, *Esprit,* juin 1992.
LAVOINE Y., « La ville : espace d'information/territoire de la communication ». in Mabileau/Tudesq, pp. 41-48.
LEDRUT R., L'espace social de la ville. Paris, Anthropos, 1969.
L'espace en question. Paris, Anthropos, 1976.
LEFEBVRE H., Le Droit à la ville, espace et politique. Paris, Anthropos, 1972. La Production de l'espace. Paris, Anthropos, 1986.
LOISEAU G., « Les politiques télématiques et la sphère politique locale », Cahiers du LERASS n° 21, Octobre 1990, pp. 65-76.
MABILEAU A., TUDESQ A. (sous la direction de), Cahiers du CERVL, n° 3, février 1992.
MAGRI S., «Villes, quartiers : proximités et distances sociales dans l'espace urbain». Genèses, n° 13, Septembre 1993, pp. 151-164.
Manifeste des Maires de France : «Mon Pays, c'est la ville H. Paris. Grasset, 1994. MARCHAND A., « Le verbe et l'image, communication et espaces productifs». Cahiers du LERASS n° 20, Mai 1990, pp. 57-69.
MATHIEU M., « Les monopoles régionaux multimédias, stratégies d'institutions de la communication ou réponse à une demande d'information in Mabileau/ Tudesq, pp. 51-63.
MATTELARD A., Les Nouveaux scénarios de la communication internationale. À l'occasion du V1' prix à la recherche sur la communication sociale. Generalitat de Catalunya. Bordeaux, 1994.
MIÈGE B., La Société conquise par la communication. P.U.G., 1983.
MONS A., « La frontière troublée des métropoles », Sciences de la société, n° 30, octobre 93, pp. 157-170.
NEVEU E., Une société de communication. Paris, Montchrestien, 1994.
RÉMY J., La ville dans la problèmatique Wéberienne, Figures de la ville, pp. 20-53.
REMY J., VoYE L., La Ville et l'urbanisation. Duculot, 1974.
La Ville, vers une nouvelle définition. Paris, L'Harmattan, 1992.
SORBETS C., « Le local au miroir de la communication en déficit de repères ». in Mabileau/Tudesq, pp. 178-196.
RONCAYOLO M., La Ville et ses territoires. Paris, Gallimard, 1990.
ROUBIEU O., Le journalisme et le pouvoir local ». Actes de la recherche en sciences sociales, n° 101-102, Mars 1994, pp. 85-87.

TAVERNE D., « Communication urbaine et politique » à propos de Montpellier. Cahiers du LERAss n° 20, mai 1990, pp. 81-81.
Territoires et communication, Quaderni, 1991.
TRIBILLO J.-F., L'Urbanisme. Paris, La Découverte, 1991.
La ville en quartier ». Sciences de la société, n° 30, 1993.
WEBER M., La Ville. Paris, Aubier, 1982.

الفصل الثاني

الجماعات والفاعلين الاجتماعيين

في وسائل الإعلام المحلية

GROUPES ET ACTEURS SOCIAUX
DANS LES MÉDIAS LOCAUX

.1

المدينة في الصحافة اليومية الجهوية(PQR)

جان فرانسوا تيتو

LA VILLE DANS LA PRESSE QUOTIDIENNE RÉGIONALE (PQR)
JEAN-FRANÇOIS TÉTU

إن كان يبدو بأن معظم المشاكل التي يواجهها المجتمع منذ السنوات الخمس عشرة الماضية (من تشغيل، وأمن وبيئة) مركزة حول تطور المدن، وبالخصوص المدن الكبرى: فان نموذج الصحافة اليومية الجهوية PQR الذي تشكل

في فرنسا، لم ينشأ هناك، بل تطور بالأساس وفقا لنموذج المناطق الريفية، والذي ترك آثارا كثيرة واستمر بشكل واسع، رغم أن المجتمع الذي كان يؤسسه قد اختفى تماما.

1. الأصول

ولذلك ليس ذا دون جدوى إن تذكرنا أصول الصحافة الإقليمية، وهذه الإعلانات والملصقات الصغيرة"، في المقاطعة، و التي أصبحت في السنوات الأخيرة من 1750 ملصقات وإعلانات بواتييه Poitiers، وبورجوني Bourgogne، الخ...قبل أن يطلق عليها اسم "صحيفة" في سنة 1780. ثم شيئا فشيئا تغذت هذه الصحافة المنبثقة عن الإعلانات التي كانت تجعل منها كل مضمونها في البداية أساسا من "المراسلات"، وما على مدير التحرير إلا تنشيط وفرز وتوزيع هذه المراسلات. بماذا يتعلق الأمر هنا ؟ أساسا بمحتويين اثنين يبدو أنهما موجهين نحو اتجاهين للزمن متعاكسين. فالأول ثابت، و هو يتعلق بالتراث الثقافي والتاريخي للمحليات: تاريخ المكان ومعالمه وتقاليده، وفي أغلب الأحيان أسماؤه، ويعتبر نقل أولي لخصوصية الإقليم مما يجعل من هذه الصحيفة الناشئة الحامي والناشر للتاريخ المحلي للمنطقة. أما المحتوى الأخر، و الذي تعلق عليه أمال محبي الفلاحة و الموسوعيين فهو مخصص للمعرفة العقلانية للبيئة و رقي المجتمع: ونجد هنا تقريبا كل ما يهم روح الزمن (الجو): من معلومات عن الأرصاد الجوية الدقيقة (يعتقد أن للمناخ وتغيرات الطقس تأثير حاسم على الصحة)، وأنواع المحاصيل أو الأسمدة التي تمكن من تحسين الإنتاج الزراعي للأراضي (عند كثير من المهتمين بالفلاحة، فأن الزراعة هي لوحدها المنتجة "للأملاك"، و كل ما يمكنه أن يحقق رقيا اجتماعيا، لاسيما وسائل الاتصال، عن طريق معرفة الطبيعة (لأن علم المناخ هو بالدرجة الأولى قياس)، و في نفس الوقت تحسين وتقاسم الثروات. وجدت هذه الحركة القوية نحو حرية حركة الأملاك، و التي كانت مدعومة من النخبة الاقتصادية للمجتمع و التي عرف تأثيرها فيما بعد عند بدايات الثورة في إلغاء كل ما كان يعرقل أو يقيد هذه الحركة، وكذلك في إنشاء نظام وحيد و عقلاني لترشيد الأوزان والمقاييس، وجدت في الصحافة الناشئة أداة استثنائية للبث والنشر. يقدر حاليا عدد قراء هذه الصحف القديمة بنحو نصف مليون قارئ، وكان ذلك كافيا لمساندة حركة واسعة من الأفكار، وتغيير المجتمع القادم.

فالمدينة إذن تجارية وحرفية، وتبقى في المدن الكبرى على الأقل، المساكن هشة والنمو السكاني سلبي ، و لا تحافظ المدينة على توازنها إلا من خلال التدفق المستمر للوافدين الجدد. فحيوية المجتمع إذن وصيرورته لا تحملهما المدينة، و إنما تحول الحياة الريفية التي تنقلها الصحافة و التي هي الناطق الرسمي باسمها.

من خلال هذا التذكير السريع، يمكننا التعرف على ثلاث نقاط أساسية لفهم هذه الصحافة:

- الترابط الأولي القائم بين الإعلان والإعلام، فلم يتطور الإعلان (النبأ) الذي كان غائبا تماما عن الصحافة السياسية الوطنية في بدايتها حقيقة إلا متأخرا بكثير، طوال القرنين 19 و 20، ومن خلال منطق مختلفا جدا.

- التركيز على التاريخ المحلي في بناء الصورة، أو شخصية المكان.

- التوجه المقصود بعزيمة نحو"الحداثة"، "التقدمية" لمعظم المضامين الموجهة للنخبة المحلية، و رجال الدين، والقضاة، والنبلاء المهمين بتحسين الثقافات.

و مع ذلك فان هذه الصحافة التي هي محلية بكل تأكيد، وعلى الرغم من أنها مكونة منذ البداية من شبكات وطنية بفضل الامتياز الملكي على وجه الخصوص، قد تحولت تماما على مدى القرنين الماضيين، مع احتفاظها بثلاثة خصائص من أصولها. كانت هذه التحولات الرئيسية كالأتي :

- لقد أدخلت الديمقراطية عن طريق التمثيل في جميع المستويات (المحافظات والبلديات و الدوائر) حياة سياسية محلية و التي أصبح حضورها ضروري في الصحف و الجرائد. أدى تطور وسائل الاتصال وكذلك الوكالات الباريسية في النصف الثاني من القرن 19 إلى انفتاح الصحف المحلية على الأعلام السياسي من غير المحلي (وطني أو دولي). واستكملت هذه الحركة الواسعة بإعادة تنظيم وكالة هافاس بعد عام 1945 وضمنت لجميع وسائل الإعلام هذه إعلاما عاما ذا نوعية جيدة. وقد تعزز هذا "التسييس" للمحتوى في الآونة الأخيرة، منذ عام 1982 بنقل جزء من صلاحيات الدولة إلى المناطق والدوائر والبلديات.

- جعل محو الأمية المعمم على نطاق واسع على السكان من هذه الصحافة في نهاية القرن 19 نمطا من الأعلام الموجه لجميع السكان، وليس فقط للأعيان بحيث أصبحت وظيفة "الهوية" للمحلية " معززة بشكل كبير، وفي الوقت نفسه، أدى الاهتمام بالتوجه لجميع السكان إلى قطع الطريق على أن تبقى المعلومة السياسية حزبية فقط .

- جعل انفجار الحياة الجمعوية من الصحيفة المحلية الفاعل الأساسي "للدعاية الجماهيرية" لهذه الحياة الاجتماعية و الامتداد الضروري لها.

ولكن حدث كل ذلك في غضون فرنسا يغلب عليها الطابع الريفي حتى عام 1950؛ و عندما أنتج النزوح الريفي النمو الحضري الذي نعرفه، لم تغير وسائل الإعلام المحلية -- أو إقليمية -- جذريا نمط نظرتها للحياة المحلية، وحاولت نسخ الأعلام الحضري عن الأعلام الريفي السابق. و هكذا على سبيل المثال، فالدائرة في المدن الكبرى، أو "الحي"، يأتيان ليحلا محل التوزيع السياسي-الإداري في التوزيع الحضري للمحافظات و البلديات، مع

نفس النظام من "المراسلين" الموروث عن النموذج الريفي. وهذا العائق الكبير للحفاظ على نموذج غير قادر على فهم تحول المجتمع الذي تعبر عنه بوضوح أزمة المدن. إذا اعتبرنا أن "المحلية" تتكون من أحداث للمنطقة و التي يعبر عنها صحفيين عاملين في نفس المنطقة ولجمهور هذه المنطقة، فجهاز هذه الصحافة سوف يوجهه حتما إلى ما يعبر عن الشكل القديم للعلاقة مع المنطقة وليس إلى تحولها، وهذا ما تبيّنه طبيعة أبواب المواضيع وتطورها.

ثانيا: أجهزة

إن الصحافة المحلية في بداية القرن، و التي كانت على الأقل ذات أهمية كبيرة بما يكفي لأن يكون لديها مكتب في باريس، بدأت مع مصلحة للخدمات التلغرافية حيث كان يوجد بها أهم الأخبار عن الحياة السياسة الوطنية والدولية و لكن غالبا ما تكون بشكل مبعثر. ثم استمرت الصحيفة وبشكل غير منتظم مع المضامين المتعلقة بالمقاطعات (القسم المخصص لمضمون سياسي)، وأخيرا أبواب عن مواضيع في بعض المجالات (مثل الرياضة) التي بدأت في الانتشار في الربع الأول من هذا القرن. وبعد الحرب العالمية الأولى، بدأ نوع من النموذج المعياري يفرض نفسه في نشر الأخبار التي لها علاقة بالمدينة التي هي مركز النشر، ومختلفة عن الأخبار العامة" التي كانت تبدأ بها الصحيفة، ثم تليها الأخبار التي تتناول المحيط الجغرافي القريب منها مصنفة حسب المقاطعات (الكانتونات) والبلديات. وتقاس هنا أهمية النموذج الريفي للأخبار المبني على أساس التقسيمات السياسية والإدارية (المقاطعة، الكانتون، البلدية)، والتي كانت تمكن في نفس الوقت من التحديد الجغرافي للأخبار وهيكلة المكان على أساس التقسيمات السياسية للأمة. و قد تأثر هذا النموذج بسبب النمو الحضري للنصف الثاني من القرن، غير أن إنشاء تجمعات جديدة (الجهة سنة 1951) قد أربك بعض الشيء في البداية الصحافة الجهوية أو الإقليمية و التي كانت طبعاتها المتعددة تغطي مساحة جغرافية قليلة مرتبطة بصفة عامة بالدوائر الانتخابية.

وبشكل عام مع ذلك، تعمّم هناك نموذج جديد على نطاق واسع مع التقسيم التالي: أخبار عامة في بداية أو نهاية صفحات الجريدة، ثم صفحات عن الجهة الإقليمية، والمقاطعة، والمدينة، ثم تليها الكانتونات والبلديات الأخرى. بالإضافة إلى صفحات حول محاور مختلفة، تتوسع مواضيعها وفقا لكل صحيفة.

ولكن منذ عام 1982، لم يسمح هذا التقسيم بالفعل بتقديم الفضاء الحضري كما ينبغي حتى ولو أن السلطات المحلية والإقليمية يمكنها الاندماج بدون صعوبة في الإطار القديم ، و ذلك لسبب بسيط جدا وهو: أن الرؤية المباشرة والمحلية لكل واحد في كل ما يعنيه أو يحيط به لا تتوافق بالضرورة مع صانع القرار الملائم الذي تجعل منه الجريدة خبرها. كلنا يعرف مثلا أن المدرسة الابتدائية هي من صلاحيات البلدية، و المتوسطة تابعة للولاية، أما الثانوية فهي من اختصاص الناحية، لكن هذا الفصل في الصلاحيات . و إذن في الخبر . من شأنه أن يربك تماما عملية التمثيل لمكان يوجد فيه كل شيء مشتبك.

إن الصحف التي جعلت دائما من المؤسسات السياسية والإدارية الإطار لتسجيل و إعداد الأخبار، قد وجدت صعوبات جمّة في التوفيق بين الشكل الحالي للمدن وعمل السكان مع المؤسسات الحالية، و تبحث باستمرار عن أنظمة جديدة لتبويب المقالات التي من شأنها أن تعبر عن الحدث في حينه، مع الاحتفاظ بمظهر العمل الجواري الذي نعرف مدى أهميته لدى القارئ. إنها فعلا صعوبة جلية حتى أن جواريه "المواضيع" لدى القارئ لا تتوافق بالضرورة مع الجواريه الجغرافية بسبب نمو المدن.

إن الاتجاه البارز جليا اليوم في معظم صحف المدن الكبرى يعتمد على ظاهرة مزدوجة من اللامحلية لأكبر قسم من المضامين، وعودة إلى المحلية و فوق المحلية للحياة المحلية الصغيرة، مثلا "الحياة الجمعوية". فنجد في جريدة "رقي ليون"،أن الصفحات الخاصة بالجهة تضاعفت على حساب ما كان فيما قبل يبدو أنه المقاطعة (الولاية) أو "مدينة ليون"، وتحمل هذه الصفحات عادة مقالات حول محاور مختلفة (الصحة، السياسة، والاقتصاد) أو أحداث لمناسبات. يمكننا أن نجد مثلا أهم الأخبار الثقافية، أو على الأقل كما سنرى فيما بعد، كل ما هو في الثقافة مختلف عن ما هو "اجتماعي-ثقافي". و بصفة لافتة، نجد فيها كذلك المذكرة اليومية على الرغم من أن محتوياتها من الولادات إلى الوفيات هي تقليديا محلية بامتياز.

باختصار، فان ظاهرة اللامحلية تتجلى إما في تشبيه "عاصمة الإقليم" "بالناحية" (غير أن الجهوية أصبحت شماعة لأن الأقطاب الأساسية الأخرى للناحية ليست ممثلة فيها أيضا)، أو بإدماج منهجي لمحور ما تمثل تجزئة مختلف مستوياته في أخذ الأخبار عن العالم المجموعة المحلية في شكل مجموعة أسئلة (تهيئة عمرانية، صحة، قضاء...) و التي تقسم لا محالة وحدة المكان و لا تمكن من تمثيل التفاعلات التي تحكم الحياة لاجتماعية. و من هنا، غالبا ما يأتي عدم الرضا لعدد كبير من القراء الذين لا يجدون فيها المرجعيات التي ينتظرونها.

بالمقابل، نجد في القطب الآخر محلية قوية، وذلك بالاهتمام الكبير بالظواهر المحلية الصغيرة و يختلف ترتيب الأخبار فيها من صحيفة لأخرى، ولكن نجد فيها كلها تقريبا نفس المبادئ للترتيب، ونفس أنماط الكتابة التي تختص بها الصحافة الجهوية: تعدد المواضيع القصيرة المدعّمة بكثرة بصور المشاركين في الحدث المعين، تاريخ اليوم، أوصاف، استعمال الزمن، ملوك أو مالكات ذلك اليوم إلى، آخره. يكون الاختلاف من صحيفة لأخرى في الاستعمال لمجموع المحاور أو الاختلاف في تعيين أماكن أو اسم المؤسسة (الدائرة مثلا) وهي في تنافس مع التسمية العادية للأحياء السكنية بالمدن.

يستخلص من ذلك أنّ مسألة بسيطة للتهيئة المحلية يمكن أن تأخذ نوعين مختلفين من التعاطي معها و ذلك حسب موقعها في الصفحات المخصصة للجهة أو التي مخصصة للمنطقة المحلية ف نفس الصحيفة، لأنهم ليس نفس الصحافيين الذين يكتبون عنها ولديهم أهداف متباينة جدا: ينظر إلى التحديث في المنطقة المحلية من زاوية

التجميل الواضح ورضا السكان (ولكن أيضا الانزعاج المؤقت الذي تحدثه الأشغال)، في حين ينظر إليها مثلا كوسيلة إعادة هيكلة اقتصادية أو إشارة لقرار سياسي إذا كانت مدرجة في الصفحات الخاصة بالجهة.

يتضح لنا إذن أنّ المدينة كمدينة ليست في الحقيقة موضوع إعلام في الصحافة اليومية الجهوية PQR خلافا لما يحدث في صحافة الجماعات المحلية أو حتى في المجلات المختلفة التي تعطي حسب الحالات نظرة اقتصادية أو سياحية ثقافية.

وعليه، ففي الوقت الذي يمكن أن تكون المدينة في صحافة الجماعات المحلية هي بناء للعضو المنتخب (حتى لا نتكلم إلا عن المختص بالجغرافيا أو عالم الاجتماع أو السميولوجي أو المهندس المعماري) فهي ليست بناء الصحافي، و بهذه الصفة فهي تغيب عن نموذج تمثيله. سواء تعلق الأمر بالضاحية أو بوسط المدينة أو بعلاقاتهما معا، فليس هذا هو الموضوع الحقيقي للصحافي. فالمحلية الصغرى التي يتناولها مراسلون من الأحياء هي نموذج من الأوساط الصغرى و الأحداث الصغرى، أما صحافيي المركز أو الوكالات اللامركزية فهم يولون اهتمامهم بصفة عامة بالهيئات والتظاهرات لتجمع أوسع.

ليس هناك إذن اليوم تمثيل شامل للتجمعات السكانية الكبرى سواء تعلق الأمر بأن نأخذها كإقليم، أو كمكان تفاعل للفاعلين الاجتماعيين، أو حتى كتجمع مبني كبير. فلا نجد مثلا في إصدار لجريدة وسط المدينة "النهضة" لمدينة ليون تقريبا أخبارا عن كل الضواحي: لا الجهة الغربية ذات المساكن الفخمة، ولا الجهة الشرقية ذات المساكن الشعبية. فهي لا تظهر حقيقة إلا خلال أحداث (مثلا الأزمات العنيفة لأحياء Minguettes سنة 1981 أو Vaulx-en-Velinسنة 1991) التي تأتي لتسلط عليها كل الضوء وكل الانتباه. ويكون أي انفجار عارض لهذه الظاهرة أو تلك (مواجهات عنيفة مثلا) فيها غير مفهوم بداهة.

يضاف إلى ذلك كون أن الصحيفة لا تبدو تستطيع نقل سوى البعد المرئي(المشاهد) للأشياء، (مثلا عيد الجمعية ولكن ليس عمل أعضائها)، ولا تهتم بالتغيرات البطيئة و العميقة التي تؤدي إلى تحولها :فان الصحيفة تترك ذلك للأخصائيين الاجتماعيين، أو العمال الاجتماعيين أو الأكاديميين. نجد أن للأعلام هنا توجه ثابت، و هو ما يجعله يفضل دائما الحدث في ذاته بدلا من مساره تحوله. لكن يمكننا أن نقول بأن المدينة ما هي إلا عملية تفاعل مستمر للفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، و لا تلتفت الصحيفة لهذه العملية إلا بمناسبة حادث طارئ فقط. يمكن بطبيعة الحال أن تحدث هناك تغييرات هامة تؤدي إلى إجراء تحقيق أو متابعة ملف معين، و لكن لا يدخل ذلك في التناول اليومي للأخبار، ما عدى التهيئة والبناء، ليس لأنهما الواجهة الأكثر وضوحا من المدينة، ولكن أيضا لأن خطط حركة المرور و التغيرات التي تقع على السكك الخ تشكل الخلفية اليومية لدى الساكن، ويعتبر ذلك جزء كبير من أخبار الخدمات التي ينتظرها القارئ. وتبيّن لنا هنا الصحافة اليومية الجهوية أنها احتفظت إلى حد كبير بنموذجها ذو الطابع الريفي و ذلك بتناولها فعلا لفئات اجتماعية وليس لفاعلين

اجتماعيين ، و بتركيزها على المكان (الذي هو في تحديث دائم أو في تدشين) و ليس على الفضاء الحضري الذي يتم تناوله في مكان آخر و بشكل مختلف رغم الحضور القوي للتاريخ. ولكي نفهم تناول الصحافة اليومية الجهوية للمدينة، يجب علينا أن نركز على كيفية تناول بعض الجوانب الأكثر تكرارا للحياة الحضرية ، لاسيما الثقافة ، والمجتمع ، "والحي".

ثالثا: الثقافة

تأخذ الثقافة مكانة مميزة في الصحافة اليومية الجهوية من خلال العدد الكبير من المواضيع التي تكتب عنها، ما لا يقل عن عشرة مقالات في كل يوم (وقد قمنا في تشرين الثاني ب: 83 دراسة عن الإعلام الثقافي في مدينة ليون، والتي كانت تركز في شهر واحد على ثلاث صحف يومية نشرت فيها 1067مقالة، وما يقرب من 40 مقالة في اليوم الواحد)، غير أن مصطلح الثقافة يعني هنا حقائق مختلفة جدا. كنا قد أشرنا في دراسة سابقة حول الصحافة و "الإبداعات" الموسيقية والمسرحية[24] أن الصحف تستمر في التناقض الكبير بين الثقافة العالية "للمثقافة"، المخصصة للنخبة وثقافة "الجماهير" الموجهة "للجمهور العريض". غير أننا نريد أن نؤكد هنا على التناقض الذي أشار إليه مؤخرا ح.بايار J.Palard [25] بين المؤسسات (المسرح والمهرجانات) والمصالح الخدماتية (المكاتب السياحية) من ناحية، والتي هي الأهداف الأساسية ل: "السياسة الثقافية"، وبين الأنشطة "الاجتماعية– الثقافية" التي تهتم بالتنشيط و التي تطبعها حفلات متعددة من ناحية أخرى. فإن الصحافة الجهوية اليومية تعيد تناول هذين الشكلين من أشكال الثقافة و الذين يوافقان للتناقض الذي أشرنا إليه من قبل ما بين اللامحلية و المحلية الزائدة لمضامين صفحاتها. نجد في الواقع من ناحية أخرى في الصفحات الجهوية أو المخصصة للمجالات إعادة تناول الخطاب السياسي أو الرسمي للثقافة، ومن ناحية أخرى في البعد المحلي الضيق، نجد إنتاجا ضخما استطراديا ممجدا بشكل عام، يرتكز على واقع النشاط الاجتماعي الثقافي، وتثمين بروز الفاعلين (منشطون، فنانون، وحرفيون) ولكن الثقافة العالية تتغلب عندما تكون في تنافس مع اللهو و الترفيه كأنها تريد أن تشير إلى أن الثقافة هي جزء أساسي من إستراتيجية التحرير في الصحيفة.

يوجد إذن وجهان مختلفان جدا من الثقافة: من جهة السياسة الثقافية، "وتسليط الضوء على" الأحداث الثقافية المرتبطة بهذه السياسة، ومن جهة أخرى ترقية أنشطة متعددة ذات طابع "ترفيهي"، راسخة جدا في "المحلية الضيقة". وبين هاتين الثقافتين يبدو أن هناك خطاب خاص بالصحافة هو الخطاب النقدي (موسيقي، مسرحي، أو علمي) في طريقه إلى الزوال، بالرغم من أنّ هذا البعد النقدي للصحيفة كان حتى وقت قريب معلما هاما في

---

[24] TETU F., « La presse et les créations musicales et théâtrales à Lyon Résonances », n° 1, Lyon, 1982.
[25] PALARD J., « Stratégie politique, action culturelle et intégration socio-spatiale », Cahiers du LERASS, n° 31,1194

الحياة المحلية ويجعل من الصحيفة فاعلا أساسيا في الحياة الثقافية للمدينة. رغم أنّ للثقافة مكانة هامة في الصورة التي تريد المدينة أن تعطيها عن نفسها، فإن الصحيفة تتجه إلى فقدان وظيفتها النقدية ولا تحتفظ إلا بالخطاب الرسمي (مثل إعادة فتح مسرح بعد تحديثه) أو بالخطاب الترقوي (الإعلان عن العروض). إن الثنائية بين الاجتماعي–الثقافي والثقافي، وعدم الاهتمام النسبي بالخطاب النقدي للثقافة لصالح إنتاج غزير حول الخطاب الاجتماعي الثقافي تمكننا من ملاحظة ثلاثة عناصر أساسية لصورة الأنشطة الاجتماعية الثقافية في هذه الصحافة. فالعنصر الأول والأكثر وضوحا، هو التأكيد على الهويات الطائفية. هذا البعد المهم هو ارث للصحافة المحلية الذي بيَّنَ G.Ringlet [26]. إن البعد الاحتفالي هو النمط الأساسي للتأكيد على المجموعة وهويتها. نجد هذه الهوية أكثر حضورا في الأنشطة الاجتماعية الثقافية بمناسبة التجمعات، ونجدها أيضا في عدة أماكن أخرى لتمجيد انسجام المجموعات الصغرى (العائلة عند الزفاف، المؤسسة عند تقاعد عنصر، مجموعات مختلفة عند إحياء مناسبات). إذن فهوية المجموعة هي الهدف الأول المقصود. من الخصائص الغريبة لهذه التظاهرات لإثبات الهوية في العقود الأخيرة الاعتناء بالأنشطة الاحتفالية التقليدية المزعومة أو تراث الأجداد حيث ماض خيالي كفيل بضمان تجمع احتفالي وكل الفرجة التي تصاحبه بصفة عامة. والعنصر الثاني، أيضا مبرز من طرف الصحافة هو أن في الأنشطة الاجتماعية الثقافية، فإنّ الوصول إلى الفن يكون من خلال الصناعات اليدوية (من ورشة الفخار إلى مخبر الصور أو ورشة عمل فيديو أو الإعلام الآلي MJC وغيرها من الأماكن الاجتماعية والثقافية). إنّ الصورة الخاصة للحرفي الفنان التي تسكن الخيال الاجتماعي الثقافي ترتكز على تمجيد "المهارة" كشكل من أشكال المعرفة الشعبية. فالصحافة الجهوية تضاعف من الاعتناء بهذا النوع من الأنشطة عن طريق نوع ثابت يعتبر صدى له ، و هو صور للشخصيات المحلية التي تمثل هذا الترسيخ القوي للفن–الحرفي في ماضي المجموعة. لكن في الوقت الذي يكون الإرث الثقافي هو الممجّد في الصورة، نجد في النشاطات الاجتماعية الثقافية أن الانفتاح على العالم الحديث (فيديو أو الإعلام الآلي على سبيل المثال) هو المستهدف عن طريق مهارات النموذج الحرفي.أما العنصر الثالث والبارز من هذه المواد هو التركيز على البعد النضالي لهذه الأنشطة، فيجب أن يكون هناك في الواقع عنصر منشط، محرّض ، مندفع بقوة وملتزم بتحقيق هذا المشروع (حفلات راقصة في إقامة، ترفيه للاستكشاف ، وما إلى ذلك). يكون التركيز هنا على المسئول عن النشاط ، ليس بصفته مكتسب للكفاءة الفنية ولكن لأن التزامه يسمح له بالأداء المهاري الذي هو النشاط المشترك للمجموعة ، وتجدر الإشارة في الأخير أن نلاحظ حول هذه النقطة الفرق الكبير بين الصحافة اليومية المحلية(PQR)وصحافة الجماعات المحلية.لقد تضاعفت الميزانيات الثقافية للجماعات في العقد 1980 ثلاث مرات. ففي عام 1990 أنفقت الجماعات المحلية ضعف ما أنفقته الدولة (22 مليار مقابل 11 مليار فرنك) ، وهي زيادة معتبرة وذات أهمية خاصة في المدن الكبرى (حصة الثقافة في ميزانية المدن التي عدد سكانها 150000 ساكن يتجاوز 14 ٪).ومن الواضح تماما اليوم أن الثقافة

[26] - RINGLET G., Le Mythe au milieu du village l'univers et l'écriture de la presse locale. Louvain, Université catholique, thèse Sc. soc., 2 vol., 1979.

في نظر الجماعات المحلية هي أول مؤشر للهوية المحلية ، وأنها عنصرا أساسيا من الصورة التي ترغب في تعزيزها.فان للمرافق الثقافية (تماما كما في البنية التحتية للاتصالات) وضيفة هيكلية واضحة للفضاء المحلي (هياكل صغيرة أو معدات كبيرة).ولذلك فمن المفهوم تماما أن تصر صحافة التجمعات المحلية دائما على هذه الهيكلية والحفاظ على استمراريتها و ديمومتها (المعدات والميزانية والبرامج) ، في حين أن PQR، أكثر حساسية للحدث ، تميل إلى أن لا تشير إليه إلا بصفة متقطعة في المكان والزمان.ولكن هناك ظاهرة مهمة جدا هي لا PQR، و لا صحافة التجمعات المحلية تولي "الأقليات الثقافية" المكانة التي تليق بها.إذا كنا فعلا نريد أن نعتبر أن النشاط الثقافي و الموروث الثقافي بشكل عام يشكلان بعدا هاما من الهوية ، فيجب علينا إذن الاعتراف بأن ممارسات ثقافية حقيقية لقسم كبير من السكان مهمّشة أو مغيبة تماما كما هو الحال ، على سبيل المثال ، في ما يخص بالممارسات الثقافة للشباب ، ولاسيما ما يتعلق بالموسيقى.و هو أيضا حال ظاهرة التدين لدى شريحة كبيرة من السكان و التي لا زلنا ننعتهم بالمهاجرين رغم أن الكثير منهم ولدوا هنا ، ولا يعرفون أي وطن أو بلد آخر ، وهم حاليا يقومون فيه بممارسات ثقافية ودينية غريبة إلى حد كبير عن التقاليد المحلية والتي هي وحدها يعنى بها أكثر.

رابعا:الجانب الاجتماعي

لقد سلطت الأزمة الاقتصادية للسنين الأخيرة الضوء على وجود المشاكل الاجتماعية في كل مكان، و لفتت النظر إلى تزايد عدد العاطلين عن العمل والمستفيدين من الرعاية الاجتماعية "، و المشرّدين (SDF) الخ... أو إلى التدابير التي من شأنها الحد من آثارها مثل الاتفاقيات من أجل للتنمية الاجتماعية للأحياء (DSQ).

فالصحافة تولي إذن للجانب الاجتماعي مكانة معتبرة تحت ثلاثة أشكال أساسية: إعادة وضع خطاب المنتخبين أو المختصين في العمل الاجتماعي في مكان جيد، و نشاط الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي، والصور المتعددة للشخصيات المحلية والتي تدين للمجتمع بشهرتها و مكانتها. هنا أيضا يوجد تخصص كبير لصفحات الجريدة مع ترسيخ محلي للأنشطة الجمعوية ولشخصياتها القيادية.

إن التضامن هو الموضوع الأكبر لرؤية "الجانب الاجتماعي" في الصحافة ، ينظر إليه على أنه شكل رائد أو نموذجي للروابط الاجتماعية، وفي النهاية للحياة المحلية والمجموعات المحلية التي يمارس فيها هذا التضامن. يبدو التضامن هنا كرابط اجتماعي في حد ذاته. بخصوص هذه النقطة، يبدو أنّ الخطاب الصحفي قريب اليوم من الخطاب السياسي والذي يستلهم منه إلى حد كبير. كما لاحظ ذلك مؤخرا "آلان مارشان" [27] فإن المشاكل الاجتماعية تبيّن " شرخا بين الاقتصادي والسياسي" وهو ما يريد هذا الأخير أن ينفيه أو يصوره في مفهوم

[27] - MARLI LAND A., « Le social saisi par le discours politique » *Cahiers du LERASS* n° 31, 1994, p. 23.

التضامن. إن الإعلام المحلي والذي وظيفته الكبرى هو تمكين الفرد من الاندماج في المجموعة الاجتماعية الأقرب إليه يلتحق هنا بموقف المنتخبين في رغبتهم (إرادتهم) إخفاء الانشقاقات الموجودة في المجتمع. ولهذا، فهي هنا قريبة جدا في نظر البعض من صحافة الجماعات المحلية، خاصة مثل هذه الأخيرة عندما تفتخر بالوجوه البارزة التي "تذكر في إطار الضبابية بالانشقاقات الاجتماعية "كما أشار إلى ذلك تحليل "آلان مارشان"

لكن الصحافة اليومية الجهوية المهتمة بحركية المجموعات تعرف أيضا جيدا كيف تتناول الحركات الاجتماعية عندما تكون تبحث أو تؤكد عن التضامن. هكذا يجب أن نفهم بأن تغطية الحركة الطلابية ضد "عقد الإدماج المهني (CIP) سنة 1994 كانت مهتمة جدا بمطالب الشباب. فخلف بعض التكسير لبعض للمحلات وبعض الأحداث الهامشية، فإنّ الصحافة اليومية المحلية رأت في هذا الحراك تطلعا حقيقيا إلى التضامن، بعيدا عن المعركة السياسية. فهو في النهاية نفس الموقف بكل عفوية الذي يدفع جميع وسائل الإعلام أن تستقبل بإيجاب كل عمل "إنساني" الذي تبرز فيه المجموعة الاجتماعية في مشهد تضامني خاص بها (تيليطون), غير أنه ولسبب بسيط هو أن الصحافي بصفة عامة لا يتكلم عن نفسه ولكن انطلاقا من خطاب الفاعلين الاجتماعيين. إن الاختيار الذي تختاره الصحيفة من هذه الخطابات الأولية المأخوذة كمصدر، تجعل من العامل الاجتماعي فئة محددة باختيارها لأنواع الأفراد الذين يفضلهم هنا العامل الاجتماعي: الشباب، العجزة والمعوقين. نرى هنا أنه ليس هناك ذكر لا للمهاجرين ولا "للفقراء الجدد" الذين سوف نجدهم لاحقا. فاختيار الشباب والعجزة والمعوقين هو مفروض مباشرة من طرف خطاب المربّين، والمنشطين والمناضلين أو العمال الاجتماعيين الذين تشكلوا حول هذه المجموعات الثلاثة.

إنّ التهميش (كآفة اجتماعية مطلقة والتي يكون التضامن هو المضادّ الحيوي لها) ليس موضوعا لخطاب مباشر في الصحافة الجهوية (على العكس مما يحدث في الإصدارات الأخيرة مثل ماكادام أو ريفاربار التي كتبها المشردون (SDF) حول تجربتهم الشخصية)، ولكنه معالجة غير مباشرة. أولا فهو نقل لوجهات نظر العمال الاجتماعيين،و الموظفين أو المناضلين، ثم تحت شكل آخر مختلف هو الحدث العام،و هو خطورة عواقب التهميش. وهكذا، فإن التشرد الجلي (انفجار الضواحي) يعود ليبرز اليوم بانتظام في الحدث العام بدون تناول التهميش أو الشخص المهمّش نفسه إلا من الزاوية التي ينظر إليها المختصون في الجانب الاجتماعي. كون أنّ التهميش يعود تحت شكل تشرد يبيّن أنه لا المهمّش ولا المشرد يهم الصحيفة، لكن المجموعة الاجتماعية نفسها وأمنها التي توجد هنا أو هناك في حالة اضطراب.

ما عدا الحدث العام، فإنّ الصحافة اليومية الجهوية تقترب من صحافة الجماعات المحلية لأن الحدث العام أمدها بالتطابق المعتاد الذي نجده في الصحافة مقارنة مع الخطاب السياسي. فهي تأخذ من خطاب المنتخبين إذن محورين يترددان بكثرة: التأكيد على تضامن معلن يحجب التهميش، وتضامن مقصود يراد إيجاده. وهي تضيف إلى

ذلك خطاب العمال الاجتماعيين أو بالأحرى خطابا حول العمل الاجتماعي يؤكد على نفسه بنفسه أكثر من أن يعمل على تبيينه أو دراسته.

يمكننا إذن أن نقول، كما يفعل آلان مارشان مع صحافة الجماعات المحلية، بأن الأمر يتعلق هنا بخطاب "ماحي" يمسح القطيعة والشروخ الاجتماعية باسم المجموعات المشكلة.

لكن يجب أن نلاحظ أيضا في الصفحات المخصصة للمحليات غياب ثلاثي يذكر بما قلناه سابقا عن أشكال التهميش: غياب "الفقراء الجدد" والبطالين والمهاجرين. فإنّ المهاجرين الذين لهم حضور دائم في الخطاب السياسي وفي الإعلام الوطني، نجدهم غائبين في المحلي مثلما هو الحال في صحافة المحليات (التي لا تذكرهم وبصفة منهجية إلا في الحدث العام). أما البطالة فهي في قلب الخطاب السياسي، ولكن ليس لها مكان في الإعلام المحلي، إلا من خلال ما يفترض في الإعلان عن إلغاء مناصب الشغل في المؤسسات. أمّا فئة "الفقراء الجدد" فهي تبقى غير مرئية، إلا عندما نفاجأ في كل شتاء أنّ هناك من يموت بسبب البرد في فرنسا.

في نهاية الأمر فإن تناول الجانب الاجتماعي هو مؤشر جيّد في التمثيل لأماكن المدينة لأنه يظهر أنّ هناك في المدن الحالية ثلاث فئات: هناك أحياء "ساخنة" نجد فيها المشاكل الاجتماعية حاضرة بقوة، غير أنّها محصورة في الأحياء المعنية. هذه الأخيرة تستفيد حصريا من التنمية الاجتماعية للأحياء (DSQ) وحصة التهميش المعترف به كسمة للهوية مقبولة مثل التشرد العادي الذي يبدو أنّه أصبح قدرا محتوما.

في المقابل، نجد الأحياء السكنية الحديثة، بدون تاريخ محلي ظاهر أو بارز، وهي أحياء غائبة تماما في الإعلام إلا في مسائل ثانوية مثل تهيئة شبكات جديدة للنقل أو ملفات صغيرة ظرفية مثل (الحساسية الناتجة عن غذاء الآلهة ambroisie والتي تنمو بكثرة في الأحياء الجديدة). وأخيرا أحياء وسط المدينة ذات الهوية القديمة أو العريقة والتي هي غنية بالشبكات الجمعوية من كل نوع، وهي موضوع الاهتمام للصحيفة لأن هذه الشبكات وأنشطتها هي مناسبات للتجديد المستمر للوجهاء وأعيان المدينة. وهكذا يمكننا أن نقول بأن التضامن المعلن كقيمة أساسية يمكن قبل كل شيء من التأكيد على وجود المجموعات التي يكون فيها التضامن هدفا يبرز فيه أفراد "نبلاء".

نرى هنا نشاط بعض الأنماط العادية من الكتابات للصحافة اليومية المحلية والتي تستحق الذكر. أولا وجود اسم خاص في العنوان الذي يُحدث عامل المرجعية أو بصفة أدق عامل الإحالة الذي يذكر المجموعة الاجتماعية للقراء بوجود عنصر من المجموعة من خارج الصحيفة والذي تعرفه من المفروض المجموعة. ثم الاستعمال المنهجي للجمل الاسمية (مثل: إحالة فلان إلى التقاعد) والتي بسبب عدم وجود الفعل يمكن أن تعطي للحدث طابعه التكراري دون الإشارة إلى الزمن. في المحصلة، فإنّ هذا النوع من التسمية المنتظمة تبين أنّ هذا "النبيل" أو "الوجيه" الذي يعيش حدثا معينا في حياته الشخصية يؤكد البنية الثابتة للمجتمع (يمكن أن يكون النموذج:"أربعين عاما في الخدمة..."). إنّ عملية الإشادة وإبراز هؤلاء النبلاء (نجد نفس الظاهرة في الأنشطة الثقافية) هي عملية ذهنية

تقوم بها الصحيفة على نموذجين: فلان قام بأداء (تحول حالة)، فلان لا يزال ي...(ديمومة الوظيفة)، في كلتا الحالتين، المراد هو التركيز على الشخصية التي يتم إبرازها اجتماعيا. نستطيع إذن أن نحاول جرد القيم التي تشكل هذه الشخصية. نجد في المقام الأول العمل، في المقام الثاني نجد المناسبات التي تتم فيها عملية تسمية هذا "النبيل"، ثم الزوج الذي تتم فيه قراءة استقرار العائلة كمؤسسة. إن التركيب الفضل أكثر هو الذي يجمع بين القيم الفردية (مثل الشجاعة) والقيم الاجتماعية (النقابي في العمل). و في الأخير، فإذا كان البعد الزمني دائما حاضرا (يجب أن يكون هناك وقت لاكتساب كفاءة اجتماعية نبيلة) فإن المستقبل نجده يُقَدَّم كأنَّه استمرارية وليس كتغيير، ونجد دائما "النبيل" يقع في وسط جسم اجتماعي مشكل منذ زمن طويل. وهذا كاف جدا للإشارة أنّ الهدف المنشود هو مرة أخرى استقرار المجموعة الاجتماعية التي تضمنها الاستمرارية.

خامسا :الأحياء:

من المستحيل إذن أن لا نأخذ بعين الاعتبار الإعلام الخاص بالأحياء والذي أخذ مكانة هامة في التاريخ الحديث للصحافة اليومية الجهوية. ففي بداية الثمانينات طبعا حاولت الصحف تقريبا في كل أنحاء فرنسا أن تطور إعلاما جواريا حضريا، على أساس ما كان يبدو أنّه المكان الأكثر تمثيلا للحياة الاجتماعية ألا وهو الحي. يجدر بنا القول أنّ العقود السابقة شهدت هنا وهناك ميلاد آلاف "اللِّجان" للأحياء والتي كان هدفها هنا " النهضة" وهناك "الدفاع" عن جانب تراثي أو اجتماعي للحي المعني بالانفجار السكاني الدهم.

بكل تأكيد، يبدو أنّ الحي كان يبحث عن هوية حساسة وعن إنتاج صور لهويته (شاهدنا على سبيل المثال ازدهار بعض المواضيع التي كانت تعمل فيها الصور الفوتوغرافية ورسوم العمارات التي تعتبر رموزا للحي كأنها علامات تجارية). ساهمت هذه الإرادة لإيجاد أسس جديدة للإعلام الجواري (وكذلك لجلب إشهار محلي مصغر والذي تطور في صحف الإعلانات المجانية) بفعل مغرض في هدم وخلخلة بنية الإعلام الحضري لأكثر من جريدة يومية. قبل هذه المدة في الواقع، لم تكن المدينة مأخوذة كموضوع مباشر إلا قليلا، وأحدثت (الصفحات الخاصة بالحي) هيكلة خاطئة للإعلام لأنه أدى إلى تشرذم النظام التسلسلي للأولويات ولأماكن الإعلام. مثلا يبدو من المشروع أن نبرز حيا ما بإلحاق خبر عن المركز الدرامي (المسرحي) الوطني الذي يوجد به، وهذا أيضا يخفي حقيقة أنّ جمهور المركز المذكور في غالبيته غريب عن الحي المذكور وأنّ هذا المركز ما هو إلا وسيلة لهيكلة كل الحياة الثقافية الحضرية، وهذا مشروع حول الاستراتيجيات التي يجب تبنيها والتي أدت إلى إهمال تام للحي موضوع هام، ولكن بالإبقاء عليه كإطار مفضل للإعلام عن التهيئة وإعادة التهيئة المستمرة، مثلما رأينا أكثر من الأنشطة الثقافية الاجتماعية.

على كل حال، فان الحي يطرح سؤالا حقيقيا في مسألة الإعلام. والانزلاق المتكرر للصحيفة التي لم تر فيه في غالب الأحيان إلا مناسبة لإنتاج إعلام نابع من الخيال الريفي (يعتبر الحي كقرية صغيرة داخل المدينة) هو يكشف في الحقيقة عن عجز الصحف عن بناء إعلام حضري ملائم للسير الحالي للمدن وسكانها.

فما هو الحي في الواقع؟ حقيقة وظيفية؟ أم فضاء اجتماعي؟ أم تمثيل بحت؟ أم فضاء معاش؟

بالنسبة للمختصين في الجغرافيا ولغيرهم هو تقسيم إداري، أحيانا شكل ناتج عن أحداث الطبوغرافيا أو التاريخ: مجموعة، سكنات قديمة، أو ضاحية، أو مدينة قديمة إلخ... أي شيء لم يعد له وجود عملي بالنسبة للسكان اليوم، بحيث أصبح الحي صور أكثر منه حقيقة، أو بالأحرى، هو فضاء ممثل من قبلُ، وإذن ذهني لدى المجموعة المحلية. فالحي يعمل إذن كبنية كبرى بنيت في الحقل النفسي الاجتماعي للفرد، ولكن أيضا في الحقل التقني (الفني) للقائم بالتهيئة العمرانية. وتعتقد الصحيفة أنها تستطيع أن تجعل منه مستوى جيدا للإعلام ولكنها فشلت فشلا ذريعا. لماذا؟ توجد أحيانا فجوة كبيرة بين الغريزة الاجتماعية الحقيقة وبين تمثيل (تصور) الحياة الاجتماعية، التي تريد الصحيفة الولوعة "بالجوارية" أن تجعل منها متطلبا جليا و لكن لم تستطع أن تراها. فالعلاقات الاجتماعية في الواقع تخضع إلى منطق شبكات النزعة الاجتماعية في العيش معا أكثر منه إلى نظرية التسليم "الجوارية المكانية". كثيرا ما عرفنا كما بيّن ذلك علماء الاجتماع أن سكان المدن الكبرى يتبعون دائما نفس المسارات وأن محيطهم محدود للغاية، و مع ذلك ليست نفس الشبكات ولا نفس المسافات التي يقطعها السكان المجاورين. يبقى الحي إذن وحدة محلية غير محددة بشكل كاف، والجوارية المكانية لا تخلق تلقائيا مجموعة اجتماعية. كانت وحدة الحي إذن كفكرة خاطئة، وكانت تحتوي على كل العناصر الظاهرة للهوية الاجتماعية وعلى عناصر حاضرة للتمثيل، لكن أساس الحياة الحضرية يفلت منها في الواقع.

فكل مسألة الحي مرتبطة بالتهيئة العمرانية للثلاثين سنة الأخيرة: فإن المهيئ العمراني يفكر بمنطق الأحياء المفيدة في حين أن الحياة الاجتماعية تعمل وفق أسس إقليمية أخرى. فيظهر الحي إذن كما لو أنه بنية اصطناعية بحتة، أو وجد صدفة في كلتا حالتيه الأكثر وضوحا: الحي القديم المرمم والحي الحديث المبني حول مصالح خدماتية وفضاءات تبادل. في الواقع ترتكز إثارة خيال الحي على عدم زوال الحي الذي يتم فيه العيش: لا يزال "حي الديمقراطية" بفينيسيوVénissieux الذي كانت توجد به العمارات العشرة المشهورة لمنجيت (Minguettes) معلما خياليا رغم أنّ هذه العمارات محاطة بسياج منذ عشر سنوات والمئات المساكن التي توجد بها فارغة وآيلة للهدم. وفي إطار آخر، فالمباني الثقافية (كنائس، كاتدرائيات) والتي تتواجد بكثرة في مدننا قد خضعت إلى ترميمات تثير الإعجاب وتجعل منها إضاءتها معلما بارزا في الفضاء، في حين أنّ رواد هذه المعابد قد غادروها و اختفوا منذ زمن.

كان لمعالجة الأحياء من طرف الصحافة اليومية المحلية أثرين مختلفين: فهي حاولت دون جدوى أن تتناول المدينة مثل الريف حول وظائف محدودة جدا مثل الوظيفة التجارية والنشاط الاجتماعي الثقافي. وبالمقابل ساهمت بقوة في جعل من وسط المدينة أو على الأقل بعض أجزائها مادة أثرية تهتم بتنظيم المتاحف وعرض محتوياتها، وهو الجانب الأهم للمدن القديمة اليوم.

سادسا: التراث:

فتناول التراث الحضري الذي يشغل مكانة هامة في صحافة الجماعات المحلية ليس غائبا في الصحافة اليومية الجهوية التي تقوي الحركة العامة للمجتمع، مواصلا بصفة منهجية مواقف المهيئين العمرانيين والمنتخبين مع إشارتها كل مرة إلى الاختلال الناتج عن تهيئة طرق للرجلين مثلا. يسير التوجه اليوم نحو جعل من وسط المدينة مادة أثرية بغرض المحافظة على التراث وهو ما تعبر عنه بوضوح الأيقونات (الرموز) التي نجدها في مداخل المدن مشيرة إلى أهميتها السياحية والتاريخية. إلا أن أشكال التبادلات داخل المدن اليوم تؤدي إلى تشرذم مرجعيات التراث المرمم لتجعل منه مثل الزخرفة أو الفرجة الدائمة. إنّ المدينة لا تحيى حقيقة إلا من خلال صراع الثقافات الدائم، الشيء الذي يحدث نوعا من التوافق الثقافي والاجتماعي و يتسع مداه ليكون هو نفسه تعبيرا عن حيوية المدينة.

إن التيار الحالي، والذي فرض نفسه بعد مدة (سنوات 50 و60) من التهيئة العمرانية "الوحشية" أحدث نوعا من التسيير وإعادة الاعتبار للتراث الذي يبدو أنه يشكل نوعا من "الشهادة الزائفة"[28]. المراد هو أن يُجعَل من " الأماكن الشاهقة" للمدينة (كنائس مُنارة، حصن قديم،إلخ.) شبكة حقيقية من الرموز التي لم تعد تذكر إلا بفرجة المدينة وتعطي عنها صورة خيالية بحتة. فهذه الرموز أو شبه الرموز هي بطبيعة الحال منفصلة عن التحول الثقافي الحالي. وهذا ينتج، إلى جانب تبادلات الحياة اليومية، مدينة " متحف للتراث": ليس هناك أي علاقة بين الأنوار الشعائرية (طقوس) لمدينة ليون يوم 08 ديسمبر والتي أدت إلى بداية إضاءة ليلية مستمرة وبين التفاعلات الثقافية التي لا تجعل منها إلا ديكورا. إن تخصيص هذه المدن الأثرية بالمتاحف شيء مهم بكل تأكيد ويساهم في نوعية الحياة، ولكن على أساس مرجعية تراثية لا تمت بصلة إلى التسيير الحقيقي للمدينة المعاصرة. فالممرّات المخصصة للراجلين والتي نعرف أثرها المحفز للتجارة قد ساهمت بنفس الكيفية في تسليط الضوء على وسط المدينة، وهي جزء من هذا التراث الذي يحيل إلى التاريخ ويحدث نوعا من المحافظة الرمزية. يبدو أن الواجهات والأرصفة النظيفة والمعالم المضاءة شاهدة على المحافظة على التقاليد وتخصص لها وحدة اصطناعية. في الواقع، فإن أزمنة الماضي غير المتجانسة تصبح موحدة بأعجوبة داخل الوحدة المكانية التي يشكلها هذا المركز الأثري كلها،

---

[28] - Voir sur ce point JEUDY H.-P., « La ville comme métaphore. Les marques identitaires de l'image », cahiers du *LERASS*, n° 30, 1993, pp. 133 sq.

يركز خطاب المنتخبين كثيرا على عامل الهوية الذي قد تبرزه وحدة وسط المدينة بفضل ممراتها المخصصة للراجلين وإعادة الاعتبار لمعالمها. وهذا ليس مؤكدا لأن الوحدة المعنية في نهاية مثل هذه التناول تتحقق عن طريق إبراز وظيفة وحيدة (الخدمات التجارية).

نعرف بالتأكيد المدى الذي تأخذه الأصول في تكوين أي هوية. ولكن يبدو أننا نشاهد اليوم تركيزا هاما على استدعاء أو التمسك بهذا الأصل في الموجة الحديثة للتلويح بهوية الجماعات المحلية، ما يسمى بشكل مفرط "التسويق الجهوي". وقد بيّن H.P.Jeudy أنّ نفس الظاهرة توجد في الضواحي التي تبحث عن إحداث "أثرها كمركز" إما عن طريق إعادة تأهيل نصب تذكاري قديم الذي سوف يصير معلمها الأهم، مهما كانت طبيعة هذا المعلم، أو عن طريق إنشاء مكان "بالغ الحداثة" بإمكانه أن يصبح نموذجا معماريا للمستقبل. في كل الأحوال، فإنّ الوحدة يجب أن تعني الأصالة وهي لا نشعر بها إلا إذا أحدثت على الملأ صورة لنفسها. على الأقل لا يهم أن تعرف مدينة "آفينيون" من خلال "البابوات" أو الجسر المقطوع، أو مدينة "رايمز" من خلال بواباتها ذات الأقواس أو كاتدرائياتها أو "سان ريمي"، أو مدينة "ليون" من خلال "فورفيير" مسرحها الكبير أو قلعة "القرص الليوني" فيجب أن تعمل الصورة كإشارة أو رمز خاص. ولهذا فإنّ كل هذه الأيقونات (الصور) تتشابه بشكل غريب. إن الخصوصية المزعومة ما هي إلى نوع من الكينونة مثلها مثل المدن التي تدعي كل واحدة منها أنها "مركز" لشيء معين.

إن الصحيفة التي تنبأت منذ زمن بعيد بالممارسات الحالية للجماعات المحلية بسبب استدعاء التاريخ كما أشرنا من قبل حاضر منذ البداية، تدعم هذه الحركة لأنه من السهل بالنسبة لها أن تبين الفضاء المبني على أن تبين الشبكات الاجتماعية أو التفاعلات الاجتماعية، والتي يعد فيها أي عنصر للتهيئة سببا سهلا لكي تحاول إبراز هوية المكان أو التجمع التاريخي للمجموعات التي "صنعت" المدينة. نأخذ مثالا واحدا فقط عن مدينة متوسطة هي مدينة "راميز"، وصحيفتها: "الوحدة" أثناء الحفريات للسنوات الثلاثة الأخيرة .[29]

تهدف الرهانات التي تختارها الصحيفة إلى تقريب الماضي بالحاضر عن طريق علماء الآثار الذين تسمح أبحاثهم وتنقيباتهم بالتعريف بالماضي المجهول. يظهر الماضي المستكشف إذن كحدث ويسمح هنا من قراءة قصة مزدوجة: قصة الاستكشاف وقصة الماضي المكتشف.

فالهدف الموكل لعلماء الآثار من طرف الصحيفة ليس فيه أي غموض: "الكاتدرائية": يعمل علماء الآثار على استنطاق الأرض (03-12-93). إلا إذا كما سنرى، أنه عن طريق عملية سحرية لعلماء الآثار، تتكلم التنقيبات عن نفسها: بعد عامين من الدراسة، التنقيبات(...) تنطق، تحكي قصة مبان رومانية في العهد الغولي

[29] - Ce cas a été développé par R. CREPY, dans le cadre d'un séminaire de DEA sous la direction de J-F. TETU.

ومعبد ديني لكلير (3-3-92). فالنمط الأول من العرض هو مقابلة أو بالأحرى مطابقة الحاضر بالماضي: "تحت بلاط شارع "كوسي"، التاريخ" (27-01-92)، و هي عبارة تفهم بسهولة:" تحت حاضرة للسيارات المستقبلي نظام تسخين غالو روماني"(31-03-93)، وكذلك: ساحة "درويه ديرلون": "تحت البلاط حصن" (11-06-92). إعادة إحياء شعار من سنة 1968 يبين أن لهذا الظهور المتجدد للتاريخ شيء من القوة لدى الخيال الجماعي كما تشهد على ذلك هذه العناوين المستوحاة من قصص بوليسية: "أنغام غالو –روماني تحت الأرض"(02-02-92)، "أنغام تحت الأرض من أجل التاريخ المحلي" (14-07-91)، "أسرار شارع غمبيطا" (16-06-91) وتتساءل الصحيفة بقلق أين ذهب سكان رايمز الغوليين؟" لا نجد في كل هذه العناوين إلا أسرارا يجب أن يكشف عنها، أو اكتشافات غير متوقعة، ألغازا جديدة والمراد هو الغوص بقدر الإمكان في الماضي، إلى أصل التاريخ: "على آثار أول مدينة رومانية" (04-02-91).

يكون في فترة التنقيب، أول فاعل للمواضيع هو بطبيعة الحال عالم الآثار، والذي ليس له صفة واضحة: أهو عالم، أم مكتشف، أم وسيط مع الماضي المشترك؟ إن الصحيفة تعزز هذا الغموض بكتابتها لعالم الآثار في صفة الجمع، كأنها تريد أن تجعل منه فئة شاملة، مجردة نوعا ما. ومع ذلك، فعالم الآثار شخصية مركبة: فهو بصفة عامة يظهر في الصورة عاكفا على عمله وهو يستنطق الأرض، غير أن الصحافي هو الذي يتكلم بصوته.فهو نابغة متبحّر في العلم يتماشى مع العالم المعاصر (يخزن ويحلل المعطيات في جهاز الكمبيوتر) ولكنه أيضا حرفي (يعمل بالمسجّة و المعول و الممسحة) يبين ما يجب رؤيته، ويعطي معنى للشيء الغير مفهوم،غير أنه لا ينتمي إلى المجموعة المحلية. ولهذا نجده دائما في نزاع مع المعماريين. ومن الغريب في الأمر أن نجد المرقّي المعماري (الذي أصبح في صحافة بلدية "ريمز" "مرقي لعلم الآثار") يوفّر الدعم لعالم الآثار الذي يسمح له بذلك. في حين أن عالم الآثار الذي يُلحق بالحفّار يجب عليه أن يسرع في عمله ويحترم آجال المعماريين.

لكن الشيء المفيد أكثر هو النظر إلى رهانات هذا النوع من التنقيب. بطبيعة الحال، فإن علم الآثار الحضري مستقل تماما عن التهيئة العمرانية. إلا في حالات شاذة نادرة، ولأسباب غير الأسباب الأثرية مثل (انزلاق التربة،انزلاق طريق، إلخ...) فإن التنقيب (الحفر) في الوسط الحضري هو تنقيب عاجل يتم بسرعة دون ما أن يكون لعالم الآثار اختيار للأماكن التي يجب التنقيب فيها.

وكذلك عندما تنشر الصحيفة خريطة أثرية، وهي شيء نادر، فإن هذه الخريطة متقطعة، مليئة بالفراغات التي هي الأرض غير المعروفة لما تحت الأرض.أدت عدة ورشات هامة مؤخرا لتهيئة حواضر للسيارت، أو أشغال هنا وهناك لإقامة مترو الأنفاق إلى ظهور بعض القصاصات لخرائط لساحة ما أو شارع، وهو ما يبين أن الماضي لم يكن مقصودا لذاته إلا عن طريق الصدفة. وإذا حدث أن يُبقى على جزء واضح من الماضي في منشأة مستقبلية، مثل جزء من حائط قديم في الحاضرة الجديدة تحت الأرض، فلأن هذا الماضي يشكل قيمة مضافة وليس رمزا أو إشارة.

فتصبح الصحيفة ممجّدة لاكتشاف الماضي ولكنها في نفس الوقت تبين بسبب نسيانها أن هذا التاريخ طريف وعَرَضي، وأنها تقصد ذاكرة جماعية وليس علم عن الماضي.

يبقى دور عالم الآثار مرتبطا منهجيا بعمليات التهيئة، أو تعديل حركة المرور أو تطوير السياحة. فالتنقيب والحفر في شارع "جمبيطا"بمدينة رايمز يتوافق مع رغبة البلدية في توسيع وسط المدينة نحو الجنوب ، طول الخط الذي يؤدي إلى كنيسة "سان ريمي". فهذا الحفر يبرر لاحقا اختيارات البناء الحضري أكثر من أن يبين الماضي المشروع والذي لا يدين له بشيء. إن الحفر الذي غالبا ما يقوم في عُجالة تَفرضها وتيرة أشغال الهندسة المعمارية وليس عوائق خاصة، يبدو هكذا ليس فقط كوسيلة للمحافظة على التراث، ولكن كنمط مفضل لشرعنة الأشغال الكبرى المعاصرة والتي تستفيد فائدة رمزية من تقليدها "للأشغال الكبرى" الأخرى مثل أشغال "لوفر" للعصور الوسطى.

وفي المقابل، فإن الصحيفة التي تجد في هذا الحفر مادة مهمة وغير مسبوقة، تؤكد فعلا عن دورها كوسيط في معرفة و تملُّك القارئ لماضي مدينته، و هو ماضي ناقص ومتقطع بصفة عامة. لكن هذا التوقف عند معرفة الماضي فقط ليس بفعل الصحفي الذي في وساطته للتراث كما رأينا أنه بعد حاضر في الصحافة الجهوية منذ بدايتها و يلعب دورا أكثر فعالية من الصورة التي يعطيها عن الحياة الثقافية والاجتماعية المعاصرة.

يوجد هناك إذن مفارقة: إذا كانت المدينة كمجموعة سكنية، ومعرضة لتحولات مستمرة، حاضرة في الصحيفة، فهذا مرة أخرى ما هو إلا المظهر المرئي الوحيد للمدينة كشيء ينظر إليه و الذي يبدو مفضلا على حساب الناس الذين يسكنون فيها، ويعملون ويموتون فيها. وبما أن المشهد عام تقريبا، لا يمكننا أن نتهم خط هذه الصحيفة أو تلك في نشرها. يجب أن نعتقد إذن أن الصحيفة إن كانت مرتاحة مع مجموعات اجتماعية صغيرة وتستطيع أن تتكيف بسهولة مع تحولات الحياة السياسية والنشاط الاقتصادي في مجموعة، فإنها لم تستطع أن تنقل وتعبّر عن تعقيدات هذه الظاهرة الحضرية المعاصرة، وبما أنها لم تستطع أن تفهم تعدد الشبكات التي تجعلها تحي وتتغير، فهي تفضل صورتها بدلا من عملها وسيرها، وتفضل كذلك أن تبرز تراثها الذي أعيد تأهيله وترميمه أو خطط مستقبلها بدلا من أن تحاول بناء نموذجي لمجموع تحولاتها.

-2-

خطابات الصحف البلدية:

تمثيل الناخب المثالي

فيليب بوكيليون.

**LES DISCOURS DES JOURNAUX MUNICIPAUX :
LA REPRÉSENTATION DE L'ÉLECTEUR-IDÉAL
PHILIPPE BOUQUILLION**

في الثمانينات، عرفت أنماط التحرير وأشكال الصحف البلدية تقاربا حقيقيا.[30] لقد ابتعدت عن النموذج الدعائي، ولم تعد المعارضة البلدية موضوعا لهجومات مباشرة. فاقترب الخطاب والحجم من خطاب وحجم المجلات الإخبارية، فالصحيفة البلدية يمكن إذن أن توصف بـ: "city-magazine".[31] كما أصبح عدد كبير من

[30] - Voir à ce propos PAIIIAART I., *Les Territoires de la communication,* PUG, 1993. Ainsi que BOURE R., « Quand les collectivités locales entrent en communication », *CinemAction,* n° *63,* Mars 1992.

[31] - PAILLIART I., *op. cit.,* p. *106.*

الصحف مستقلا قضائيا عن البلدية.[32] وأصبحت هذه الإصدارات يقوم بها بشكل متزايد موظفون يطالبون برتبة صحفيين محترفين" وكذلك باستقلالية وحرية النشر عن السلطة البلدية.

إذا كانت هذه التطورات حقيقية، فلا يجب مع ذلك اعتبارها كرهان "لعدم التسييس" بالمعنى الذي تكون فيه الخطابات ومضامين الصحف البلدية معفاة من أي محاولة لشرعنة السلطة البلدية، وأيضا تكون متقاربة أيا كان الانتماء الحزبي للفريق البلدي. في الواقع، يمكننا من خلال تحليل لمحتويات الصحف البلدية تمييز عمل لشرعنة الفعل البلدي[33]. يبدو أن الصحف البلدية تبحث عن إحداث تمثيل (صورة) للناخب، وبصفة خاصة الناخب المثالي، أي الناخب النموذج حسب المعنى المشترك للحزب الذي في السلطة التي بالمدينة. يضيف هذا البناء صورة ممارسة السلطة وشرعيتها إلى الصورة السوسيولوجية للمواطن–النموذج. تشمل العينة المدروسة ثلاثة انتماءات سياسية مختلفة (متمايزة)، يمكن أن نلاحظ ثلاثة أنواع من الخطابات والتي يرسم كل واحد منها ثلاثة أنواع من الناخب المثالي. يتعلق الأمر بمدينة كبيرة، ووسط المدينة، وبلديتين لنفس المجموعة الحضرية.

قبل كل شيء، فإن الصحيفة البلدية تصف نمطا معيننا من ممارسة السلطة. حسب اللون السياسي للبلدية، من جهة، فإن التركيز على "تقنية" التسيير الحضري قوي نوعا ما، ومن جهة أخرى فإن الشرعنة ترتكز على المواطنين بصفتهم "شعب سيد" أو على العضو المنتخب بحكم صفاته كتقني. إن أسس العمل السياسي كما تظهر في الخطاب الصحفي مختلفة إذن حسب البلدية القائمة. توافق هذه الأسس تعريف السياسي كما تكون موافقة للعلاقة التي يجب أن يقيمها العضو المنتخب مع "الشعب"

تبني الصحيفة أيضا صورة سوسيولوجية للمواطن النموذج، فهي تعطيه مكانة في السلم الاجتماعي (طبقات مهيمنة، طبقات متوسطة وطبقات شعبية)

يتم بحث صورة ممارسة السلطة قبل بناء الصورة السوسيولوجية للمواطن.

I_ تمثيل ممارسة السلطة (الحكم):

[32] - Bien que les journaux demeurent sous la tutelle financière et politique de la municipalité, au moins lors du renouvellement du contrat de l'équipe éditoriale.

[33] - Cette analyse a été effectuée sur un échantillon de quatre titres de l'agglomération lyonnaise dont le journal de la ville-centre. La partie ouest de l'agglomération n'est pas représentée.

عندما نجوب المشهد السياسي من اليمين نحو اليسار، نجد بأن خطاب الصحف البلدية بدأت لا تشير إلا قليلا إلى الصفة التقنية للتسيير الحضري. وهي تؤسس أكثر فأكثر لشرعية العمل السياسي على "سيادة" السكان وأقل فأقل على حنكة (كاريزما) الشخص " المنتخب التقني"

1- المدينة المحافظة: بناء القائد (صناعته).

تمثل المدينة–المركز التقاليد المحافظة، وعلى وجه الخصوص فهي تدّعي الانتماء إلى السلالة "الجُولية". ويطلب من الساكنة الانخراط في السياسة التي يتبنّاها القائد. وعليه، فإن الوظيفة الأولى للصحيفة هي إبراز العمل الشخصي لرئيس البلدية ولصنع صورة عن السلطة. فالحجم الكبير لهذه المدينة إذن لا يكفي لشرح شخصنة خطاب صحيفة البلدية.[34] تتحقق عملية إبراز رئيس البلدية هذه وسلطته بكيفيات ثلاث: فهو موجود في كل مكان، وكفاءته التقنية (الفنية) يعبر عنها بفضل صبغته التقنوقراطية، ولا يُخصَّص للسكان إلا حيز ضيق. يجد رئيس البلدية شرعيته في صفته "كقائد" وفي حنكته (كاريزماه) المبرزين من خلال تواجد خطاباته وصورته في كل مكان.

فهو يقدّم على أنه الممسك الحقيقي بالسلطة، فهو يمتلك لوحده نظرة شاملة عن رهانات سياسة المدينة. ولا يتم إبراز عمل مساعديه إلا في مواضيع خاصة بمجال مهامهم المحددة، وعندما تكون هذه المواضيع مواضيع الساعة. فهم الممثلين للسياسات القطاعية التي تقوم بها المدينة. كذلك رؤساء الدوائر لهم هذا الشرف، ولكن في الإطار الضيق في مقتطفات في الصفحات المخصصة للدوائر. تشغل صورهم وخطاباتهم وكذلك التقارير عن التظاهرات التي يترأسونها أهم هذه الصفحات، ولكن المواضيع المتناولة توحي بأن هؤلاء المنتخبين ليس لهم إلا دور جزئي ومهام سياسية ضعيفة، ومحدودة ومحصورة في الأحداث الصغيرة التي تقع داخل دوائرهم مثل التدشينات الرسمية.

فالمهام التقنية لرئيس البلدية بصفته كمسير حاذق للمدينة هي أيضا عنصر مركزي من شرعيته. كذلك، فإن هذه المواضيع للحياة المحلية التي تتناولها الصحيفة يتم تقديمها عامة بصفة "تقنوقراطية" جدا. تلاءم هذه "التقنوقراطية" عدة أشكال من الخطابات . قبل كل شيء، يمكن أن يبنى الخطاب على قواعد خاصة تتصف بخاصيتين: من جهة، فإن صفة الملقي للخطاب غير مبينة، ومن جهة أخرى ليس هناك سوى ملقي واحد للخطاب.

من الواضح بالطبع أن "الملقي النهائي" هو البلدية (الملقي الأول أو الظاهر هو محرّر الصحيفة). لكن وحدوية وعدم تحديد هوية الملقي تساهمان في جعل من هذا الخطاب خطاب سلطة. فالملقي للخطاب لا يعرّف عن نفسه، وقدرته على إلقاء خطاب عن هذا الموضوع أو ذاك لا يمكن أن يكون مشكوكا فيها، ولا حتى التقليل من مصداقيتها على أنها وجهة نظر "متموقع" أي مقيد بالمكانة الاجتماعية التي يشغلها هذا الفاعل. أما الوحدوية فهي تنزع عن أي فاعل اجتماعي آخر القدرة على إلقاء خطاب شرعي منافس أو مجرد يتواجد مع خطاب الملقي

[34] - La communication des grandes villes est, généralement, personnalisée. Cf. PAII.LIART I, op. Cit., p. 119.

الوحيد عن هذا الموضوع. يوجد هذا النوع من التعبير بكثرة في صحيفة المدينة–المركز. ثم إن الصبغة التي تزعم أنها تقنوقراطية تميل إلى تقديم مواضيع الحياة المحلية على أنها مسائل تقنية (فنية) وليست سياسية. فالقرارات والاحتكام التي يقتضيه تناول هذه المسائل يقوم به فريق من التقنيين في مقدمتهم يوجد رئيس البلدية. لكن الجوانب الاجتماعية أو السياسية لا تتم الإشارة إليها.

من بين مختلف " الأحداث" المحلية هناك ميدانان مفضلان من طرف فريق النشر: التهيئة العمرانية والثقافة.

فالخطابات والتعابير المستعملة في المواضيع المخصصة للتهيئة والعمران والبيئة مستوحاة مباشرة من لغة المعماريين والمهندسين. هناك مخططات ومجسمات يعاد نشرها. فالحديث عن ورشة ساحة "تيرو"[35] مثال واضح على ذلك. هذا الملف لا يشير إلى أي إجراء لمشاورات أو استشارة للسكان، في حين أنه مع ذلك يندرج في مشروع أوسع ذا نتائج هامة بالنسبة للحياة اليومية لهم.

إن السكان هنا لا يبدون كمواطنين ولكن كزبائن يستفيدون من الخدمات التي تقدمها مؤسسة المدينة. كذلك يفترض أن ترتكز شرعية السلطة البلدية على الوجاهة التقنية لهذه الاختيارات. بما أن هذه المواضيع ليست من المجال السياسي، فإنه من المنطقي أن لا يكون نظام الإعداد و أخذ القرار بيد الهيئات السياسية (لاسيما هيئة المداولات مثل المجلس البلدي).

إن الرهانات المرتبطة بهذه المسائل هي أساسا رهانات اقتصادية حسب خطاب الصحيفة البلدية. بهذا الصدد تهتم الصحيفة بتكاليف الانجاز أقل مما تهتم بقدرتها في خلق مناصب شغل وتحسين صورة المدينة، لاسيما صورة الدولية. كثيرا ما يشار إلى الفن، ويتم إبراز الجوانب التقنية والفنية لعمل المهندسين المعماريين والرسامين المرموقين عالميا.

كذلك يتبنى تناول المواضيع الثقافية صبغة تقنوقراطية. تكمن شرعية السياسة الثقافية الهامة في تماسكها وقدرتها على تحسين صورة المدينة وترقية بعدها الدولي. لا تتجدد " السياسة" الثقافية بالنسبة إلى مشاريع فنية وثقافية. ولهذا نجد في ملف تقديم ورشة "الحي الدولي" الفقرة المخصصة لبناء "المتحف الجديد" للفن المعاصر ولا تشير إلى اعتبارات فنية أو ثقافية. هناك إشادة فقط عن الإدماج العمراني للبناية في الحي، وعدد الأمتار المربعة التي سوف يمنحها وكذلك مساهمة الثقافة في صنع الشخصية الدولية للمدينة....يجب أن يعني المتحف الجديد للفن المعاصر القطب الثقافي المدينة العالمية.[36]. فالانعكاسات الاقتصادية للثقافة مبينة إذن بجلاء في المقام الأول، وخلق مناصب الشغل التي تحدثها الهيئات الثقافية أيضا مشار إليها.

[35] - C’est 9 à Lyon, n° 48, septembre 1993, pp. 9-11.

[36] - C'est 9 à Lyon, n° 57, juin 1994, p. 11.

وهكذا، فإن رئيس البلدية في جريدته الشهرية التي تكون مسبوقة عادة بصورته، عند ذكر أشغال ترميم قصر "سان بيار" المقامة بمساعدة الدولة، يوضح بأنها إشارة إلى قدرة القطاع الثقافي في استحداث مناصب و هو بذلك يعيد الارتباط بإحدى أكبر التقاليد الفرنسية[37].

تبدو الثقافة على غرار التجهيزات الأخرى والتهيئة العمرانية كأنها منفعة مهداة إلى "المحكومين الزبائن" من طرف مؤسسة المدينة والتي يعتبر رئيس البلدية هو قائدها. لا يعتبر السكان كمستعملين لما يمكن أن يسمى خدمة عمومية ثقافية، ولا حتى هواة فن وثقافة. إن أهمية هذه البلاغة "المؤسسية" هي إشارة إلى اعتبار الأعمال والسياسات العمومية (هنا في ميدان الثقافة) كأعمال تسيير خاصة. إنّ هذه الرؤية "الاقتصادية" و"التواصلية" تبين أن تسليط الضوء يكون أولا على المؤسسات الكبرى، أما الهيئات المتواضعة فهي لا تسمح بالتعبير عن قوة التدخل الاقتصادي للمدينة. بحكم حجمها وسمعتها الكبيرة، فإن هذه " المؤسسات" الثقافية والتواصلية هي الأكثر قدرة على ضمان وضوح الرؤية السياسية والثقافية للبلدية، سواء على الصعيد الدولي أو لدى المنتخبين. إن هذا التركيز على الهيئات الأكثر أهمية هو أيضا الرغبة في الإشارة إلى قوة تمركز الوسائل وإذن انسجام سياسي أكيد. تلقى التظاهرات الظرفية الكبرى نفس التناول. "فالمحتوى" الفني مع ذلك أقل غيابا (يجب الإشارة إلى أن الصور الفوتوغرافية تساهم في صنع سمعة الهيئات الثقافية، فهي تشير إلى الخاصية المعلمية للبنايات التي تحتوي عليها).

أما الفنانون فهم لا يشغلون إلا مكانة ملحقة. تتم الإشارة إلى دورهم فيما يخص الإبداع، ولكن ما هم إلا "ضيوف" في لمدينة ولمؤسساتها الثقافية. بالمقابل، فإن العمل الشخصي لرئيس البلدية يتم إبرازه بقوة. فهو يظهر "كالراعي المستنير" المنشغل بمستقبل التراث الثقافي الثري للمدينة وازدهارها الدولي. فالثقافة هي إذن ميدان أساسي لتأكيد وإبراز حنكته وميزته كقائد. زيادة على ذلك يسمح له هذا الموضوع بإبراز بعض خصوصياته والعناصر الأساسية لهويته الشخصية والسياسية وبالمناسبة نوع من الفلسفة الإنسانية. فالثقافة تساهم إذن بصفة أساسية في صنع صورته المحلية و الوطنية.

بما أن شرعية سياسة البلدية لا ترتكز على مشاركة السكان، فإن الصحيفة لا تخصص لهم إلا حيزا ضيقا.

وفي المواضيع التي تتناول التهيئة العمرانية، لا يظهر السكان والحياة اليومية عامة إلا بمناسبة انجاز مشاريع صغرى[38]: مثل تحديث ساحات عمومية، وتزيين مدارس أو أماكن مختلفة. يمكن أن يظهر حتى نوع من البعد الاستفتائي،

---

[37] - C'est 9 à Lyon, n° 50, novembre 1993, p. 5.

[38] - Ils peuvent être qualifiées de « micro » compte tenu de la modestie des enjeux économiques et des investissements financiers qu'ils représentent.

إبراز في المقام الأول الارتياد الكبير لمكان تعرض فيه مخططات ومجسمات المهندسين المعماريين تقترح انخراط السكان في سياسة التهيئة والتعمير للبلدية.

كذلك، في ما يتعلق بالثقافة، لا يظهر الجمهور تقريبا أبدا. فالصور الفوتوغرافية لا تبينه إلا نادرا. والنصوص في إطار الصفحات الخاصة تكتفي بإعطاء بعض المعلومات العملية عنه. فإن الجمهور أو السكان ليسوا ممثلين إلا في مناسبتين خاصتين: خلال الحفلات أو النشاطات الثقافية في الدارس، أو بمناسبة تظاهرة منظمة من طرف جمعية. ولكن في هاتين الحالتين، يتم إبراز العلاقة مع البلدية بشكل جلي. يتعلق الأمر بمدارس المدينة أو بالجمعيات الممونة من طرف المدينة. إن المنتخب حاضر كما تشهد بذلك عموما صورة فوتوغرافية تظهره و هو وسط الجمهور. أما المشاهدين ما هم إلا محكومين، والتقارير عن هذه الأحداث لا تنقل إلا في الصفحات الخاصة بالدائرة.

2- المدينة الاشتراكية: إبراز للثنائية: ممثِّلون/ ممثَّلين

يعمل النوع الثاني من الخطاب كثيرا على إبراز عناصر خاصة بتقاليد الديمقراطية التمثيلية. يقتضي هذا المفهوم لممارسة السلطة أن يكون الفضاء السياسي مشترك بين المواطنين والممثّلين، وتكون المهمة الأساسية للصحيفة هي إذن صناعة ممثلين من هذا " الثنائي" و هي تصل إلى ذلك بصناعة العنصرين كل على حدة.ولكن خاصة ببنائهما الواحد بالنسبة للآخر. ثم تحاول الإصدارات من ترقية "مفهوم" المواطنة.

كثيرا ما يتكرر هذا الموضوع. و المراد هو إظهار السكان باعتبارهم مواطنين، ويجب أن يشاركوا في المسؤوليات وفي القرارات. وهكذا، في موضوع مخصص لـ"المواطنين الشباب"[39] أتت الأسطر الأولى على النحو التالي: " في إطار الأولويات البلدية، تظهر المواطنة في المكان الصحيح" . هناك ملفات أخرى تشرح دواليب المؤسسات السياسية الوطنية أو الأوروبية[40]. تُعطي التبادلات مع المدن المتوءمة فرصة لدرس في التربية المدنية.[41]

غير أن نمط شرعنة السلطة المرد إبرازها في الصحيفة يجب أن تبني الممثِّل المنتخب لاسيما بشرعنة استقلاليته. فإن المنتخبين يعملون لصالح المواطنين لكن لديهم مسؤولية ومهام سياسية تبرر قراراتهم السياسية الخاصة. يمكن تناول المواضيع الثقافية من تأكيد موقع ممثِّلين تجاه المواطنين. بطبيعة الحال فإن مشاركة المواطنين ما هي إلا مقياس شرعنة ثانوي للأنشطة الثقافية التي تقوم بها المدينة. وهكذا فإن المشاهدين لا يظهرون إلا في حالات التظاهرات المنظمة من طرف الهيئات البلدية، والمشاهد ما هو إلا مستعمل. إن العمل البلدي بخصوص ثقافة مُشرعن في

[39] - *Viva Villeurbanne,* n° 75, juillet/août *1993, pp.* 12-13.

[40] - *Viva Villeurbanne,* n° 71, mars 1993, pp. 18-21.

[41] - *Couleurs de Saint-Priest,* n° *26,* octobre 1993, pp. 10-11.

الأساس من خلال عمل المبدعين. وهكذا كان إعلان الموسم الثقافي موضوع لنص صحفي عنوانه: "دخول الفنانين."[42] فمشاركة المواطنين في الحياة الفنية غير مذكورة في هذا الموضوع. زيادة على العنوان، فإن المقدمة تبين أن شرعية الحياة الثقافية ترتكز على الفنانين وليس على السكان:"لويس شديد للأغنية، ساشا غويتري للمسرح، كورتمنش للضحك،هذه الأسماء سوف تحيي كثيرا المركز الثقافي طوال الموسم الثقافي القادم".

يتم التركيز على الفنانين أكثر من على الهيئات، و الصور الفوتوغرافية التي تمثلهم كثيرة جدا. هناك نصوص تصف عملهم الإبداعي. إن ترقية دور المبدع تبين بأنه يوجد ضمن مجتمع المجموعات المختلفة التي بات نشاطها أكثر أهمية لصالح جميع أعضاء الجسم الاجتماعي. فالاستقلالية الضرورية للفنانين تجاه الجمهور والمجتمع توحي باستقلالية الممثلين تجاه المواطنين، والإشارة إلى الثقافة يمكن إذن أن تبدو كعنصر لشرعنة استقلالية السياسي. فالعنصر الأكثر خصوصية لهذا النوع من الخطاب ليس على كل حال في أن يكون هناك مقابلة بين السكان والمنتخبين أو حجب احدهما بالآخر، ولكن على العكس من ذلك بناءهما الواحد بالنسبة للآخر.

تحدث هذه الصناعة المتزامنة بكيفيتين: من جهة يرفض الخطاب أن يكون " تقنوقراطيا"، ومن جهة أخرى فأساليب تمثيل السكان عديدة وتشرعن عمل المنتخبين.

في المقام الأول، يعمل الخطاب على الابتعاد عن أي "تقنوقراطية". وهكذا فإنّ أشكال التعبير (القواعد المتعلقة بالملقي للخطاب) متعددة، ومحتوى الخطاب لا يسقط في " التقنية"، وليست مختلف الأنشطة متناولة انطلاقا من الزاوية الاقتصادية فقط.

قبل كل شيء، يبنى الخطاب على قواعد مختلفة عن قواعد المدينة–المركز. وهكذا كانت إقامة مشروع باسكال (نظام آلي للإشارات الضوئية للمرور)[43] في هذه المدينة من مدن الضواحي متناولة في موضوع يشمل نوعين من أنواع التحرير. أولا هناك فقرات موضوعة داخل إطارين في بداية ونهاية الصفحتين التي يشغلها الموضوع. هذين الإطارين هما شروح تقنية حول المشروع. رغم أنهما مكتوبين بتعبير بسيط، أما أسلوبهما فهو مستمد من الخطاب التقنوقراطي (وحدوية الملقي وصفته غير مشار إليهما). يوجد هذا النوع من الخطاب في المدن الاشتراكية بالتزامن مع نوع ثانٍ من التعبير خصائصه كالآتي: الملقون متعددون، هويتهم وصفتهم مذكورة بالتحديد وأحاديثهم معزولة عن باقي النص، ويظهرون كما في "الخطاب الشفوي" في النص (مكتوبين بين مزدوجتين وبخط مائل). يمكّن هذا النوع الثاني من الخطاب من المقابلة بين وجهات النظر، وهو الشيء الذي لا يسمح به الخطاب الأول.

[42] - *Couleurs de Saint-Priest,* n° *25,* septembre 1993, pp. 20-21.

[43] - Il Vina Villeurbanne, n° 76, septembre/octobre 1993, pp. 16-17.

ثم إن المواضيع المخصصة للتهيئة العمرانية لا تلجأ إلا قليلا إلى الخرائط والمخططات. تسعى الخطابات لأن تكون أكثر سهولة وأقرب إلى السكان. يحمل الملف المخصص لتحديث القرية القديمة[44] عنوان ("القرية: قلب المدينة") وهو دلالة على الإرادة للإشارة إلى تسجيل هذه التهيئة في الحياة اليومية للسكان. فوضوحه وعباراته ليست مستمدة من التعبير التقني، وسهولة كتاباته تبين أن هذا الموضوع يسعى لأن يقدم كوثيقة إعلامية مُعَدَّة لأن تكون مقروءة من كل السكان.

كذلك فإن الزاوية التي يتم منها تحليل الأنشطة ليست مختصرة في المقاربة الاقتصادية، فمثلا لا تقدم الأنشطة الثقافية على أنها مدمجة في سياسة ثقافية مبنية. لا تذكر الرهانات الاجتماعية–الاقتصادية إلا قليلا، أما نشاط المبدعين والمشاريع الفنية والثقافية فهي في قلب الخطاب.

و أما في المقام الثاني، فيظهر السكان بكيفيات متعددة: يمكن أن يعمد على "وصفهم" و"إظهارهم" ببساطة للإيحاء بأنهم المتلقون للخطاب ومحور الأنشطة البلدية. بنقل الموضوع المخصص لتحديث المركز القديم أقوال لسكان وتجار الحي، لاسيما من خلال صور فوتوغرافية تمثل المارة ومستعملي التجارة "في عمل". ويبين كيف "استعادت" الحياة نشاطها بعد نهاية الأشغال. يبدو بأن الرهان الرئيسي لهذه التهيئة يكمن في آثاره على الحياة اليومية للسكان. تُقدّم صفات الإداريين المساعدين للمنتخبين على أنهم في خدمة المدينة ولكن خاصة في خدمة هؤلاء السكان.

بنفس الكيفية، يمكن أن يتم تسليط الضوء على مشاركة ودعم السكان الذين هم الأساس الرئيسي لشرعية النشاط البلدي. وهكذا نجد في إحدى الصحيفتين أن عمليات المشاورة أثناء المراحل التحضيرية لمشاريع العمران يتم إبرازها بشكل منهجي. فالخطابات يتم تلخيصها، والصور الفوتوغرافية تظهر السكان المعنيين في اجتماع، والمنتخبين لاسيما رئيس البلدية حاضرون، ويفترض أنهم تم إعلامهم وأتوا للاستماع لشكاوى ورغبات السكان. والمشاريع عموما في طريق الانجاز، فمن الواضح أن هذه الاجتماعات مُعدّة أقل لإشراك السكان في أحذ القرار من أنها إبراز لانخراطهم أو على الأقل مشاركتهم في هذه المشاريع التي تؤسس لشرعية عملية التهيئة العمرانية. فبفضل إبراز السكان، لاسيما خلال الحفلات المنشطة عن طريق TLM، تبرز البلدية وتؤكد عن نفسها بوصفها الموجه لبناء الروابط الاجتماعية.

"من خلال هذا الرصيف المصغر، تعارفوا عن بعضهم البعض...الناس الذين يعيشون هنا يتعارفون فيما بينهم من زمان. تعلموا كيف يتعارفون ويتعاونون فيما بينهم"

[44] - Ibidem, pp. 16-21.

في الأخير تنظم الصحف "مقابلات" بين المستعملين والانجازات. وهكذا أدت عملية تحديث لمساكن اجتماعية من طرف وكالة العمارات للمدينةHLM كتابة موضوع معدّ لتبيان كم تهتم الوكالة بإرضاء سكان المكان[45]. كان العنوان الفرعي كالآتي:

"التشاور قبل كل شيء" ومتبوع بالنص التالي: " كل مرة فان الطريقة هي نفسها. طريقة مجربة، حتى ولو لم تكن الأسهل ولا الأسرع. لكن "جاك لافون"، المدير العام للوكالة يصر على ذلك:"يبدأ دائما بمرحلة تشاور مع المكترين. هم أحسن من أي كان يعرفون عيوب مساكنهم ويستطيعون أن يقولوا لنا ماذا ينتظرون كتحسينات"

يتم إبراز موافقة السكان وإرضاء المواطنين عن طريق الصور الفوتوغرافية التي تمثلهم داخل أو أسفل المنجزات وهم يستمعون إلى الخطاب الذي يلقيه منتخب مسئول. تكون ردود فعل السكان من قبيل التأثر، أما التعاليق السياسية، أو المدح أو النقد فهي ليست مناسبة. فالمسائل العميقة لا يتطرق إليها لأن السكان يعتبرون شرعية الإنجازات كمكسب. أبلغ من الحجج الموضوعية، فإن التأثر (الانفعال) يقتضي قوة الانخراط وعمق مشاركة السكان تجاه السياسة البلدية. وهكذا، فإن المنتخبين يحتفظون بالاحتكار شبه التام بالتعبير عن الرهانات السياسية والاقتصادية. يتم إبراز دور رئيس البلدية، فهو إذن الذي يدفع المشاريع ويتابعها. هناك صور فوتوغرافية غالبا ما تظهر برفقة مهندسين ومسئولي شركات البناء. زيادة على ذلك، فهو الوسيط بين المدينة والهيئات السياسية الأخرى، وهذا عنصر أساسي في تمثيل دوره[46].

3–المدينة الشيوعية: تنفيذ لإرادة الشعب.

هناك نوع ثالث من الخطاب السياسي يمكن أن يتم اقتراحه. هنا يعتبر المنتخبون ورئيس البلدية أساسا كمنفذين لإرادة ("شعب المدينة") وعليه فالصحيفة تحاول من جهة أن تبني "الشعب" ومن جهة أخرى تمثيل المنتخبين والمؤسسة البلدية و هم في وضعية تنفيذ لإرادة الشعبية.

تقتضي عملية بناء الشعب أن تظهر المدينة كشركة شعبية بدون تمييز طبقي. صحيح أن الصحف البلدية لكل الأطياف السياسية تميل إلى تأكيد انسجام السكان المحليين، لكن في هذه الصحيفة، فإن هذا الانشغال بالسكان حاضر أكثر من غيره من في أي مكان آخر، وهو في مركز الخطاب.

إن الثقافة عنصر أساسي لبناء المجموعة وتجانسها. فهي إذن لا تعتبر كمكان للتمييز الاجتماعي ولكن كمكان للالتقاء والانصهار لصناعة الشعب. إن هؤلاء السكان الذين لهم خصائص مختلفة (اختلاف في السن أو الأصل

[45] - Viva Villeurbanne, n° 75, juillet/août 1993, pp. 8-9.

[46] - PAILLIART I., Op. cit.

العرقي يتم إظهارهم في الصور الفوتوغرافية رغم أنه لا يشار إليهم في النصوص) سيختلطون في حماسة الحفل، وهكذا سيصبحون أعضاء من تجمع واسع: هو شعب البلدية. أما المواضيع التي لا تمكن من التركيز على بناء المجموعة فهي مهملة. المواضيع المخصصة خصيصا للهيئات الثقافية قليلة جدا. كذلك عملية إبراز الفنانين فهي خفية، تتم الإشارة إلى اندماجهم في الحياة المحلية. أما السكان " الفنانين المبتدئين" يتم إبرازهم كسكان المدينة وأعضاء من شعب البلدية أكثر منه كفنانين. وهكذا فحولية الفنانين المعلن عنها في الصحيفة البلدية ليست تظاهرة فنية محترفة، ولكن هي عملية تخص النشاط الثقافي أكثر وتشترك معها جمعيات وهيئات محلية مختلفة: "كل الأضواء على فناني سكان Vaud، خرجوا من الظل لمدة أسبوعين من الاشتباك في بهو المعرض ل Vire الكبرى. كبار مصلحة الطفولة، المركز الاجتماعي لVire الكبرى لجمعية هدف التكوين. أطفال المدارس هم كذلك قاموا بعرض انجازاتهم لاسيما إنجازات Anjelina-courcelles، وآخرين. فرصة للجميع أن يكونوا في أعلى الإعلان".[47]

زيادة على بناء شعب المدينة، يجب أن تبرز الصحيفة البلدية أيضا تنفيذ الإرادة الشعبية من طرف المنتخبين. بدون شك كما في إصدارات المدن الأخرى، فإن الصحيفة البلدية تشير إلى صفات تسيير رئيس البلدية ومنتخبيه. فالمواضيع المخصصة للتعمير وللتهيئة العمرانية وللاقتصاد المحلي توفر هذه الفرصة.تبين الاستجوابات قدرة التحكم الكبير في الملفات من طرف رئيس البلدية كما يظهر ذلك ملف يعالج تهديم مركز تجاري.[48]

هناك عدة أرقام والتاريخ الدقيق للعمليات مذكورة بدقة، في حين أن الخرائط والمخططات التقنية المختلفة تطمئن القارئ ب"احترافية القاضي الأول للبلدية. فصورته الفوتوغرافية التي تصاحب أحيانا هذا النوع من المواضيع تبينه كصاحب قرار حقيقي ومسئول. يساهم هندامه الرسمي أكثر من محكوميه (بذلة وربطة عنق) أيضا في أن يجعل منه شخصية مهمة. لكن رئيس البلدية وأفعاله ليس لها أهمية إلا في حل مشاكل السكان. وهكذا أكثر من في الصحف الأخرى، فإن شخصية رئيس البلدية يمكن أن لا تكون ملحقة بالتقرير الذي يتناول هذه المشاريع الكبرى الخاصة بالتهيئة العمرانية، مثلما يوضح هذا المثال الطويل لموضوع (من أربع صفحات) مخصص لتهيئة وسط المدينة والذي لا يشمل على أي صورة فوتوغرافية أو مقال لرئيس البلدية.[49] كذلك كما في المدن الأخرى، فإن الرهانات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية وبتحسن صورته فهي هامة جدا.غير أن هذه الأمور يتم نقلها إلى السكان، بصفة أكثر وضوحا من في أي مكان آخر، لاسيما حياتهم اليومية و المشاكل الاجتماعية الكبيرة التي يمكن أن تواجههم. هناك عدد كبير من المواضيع مخصصة لهذه الجوانب، لاسيما النتائج بخصوص الاندماج

[47] - Vaulx-Magazine, n° 28, juin 1993, p. 5.

[48] - Vaulx-Magazine, n° 25, mars 1993, pp. 14-17.

[49] - Vaulx-Magazine, n° 29, juillet/août 1993, pp. 10-13.

الاجتماعي، والبطالة، و إقامة أو إزالة أنشطة " أما القرارات أو الأحداث المحلية فهي يشار إليها دائما. يمكن للسكان أنفسهم أن يتكفلوا بالتعبير عنها بعرض حالتهم الشخصية. حالات مأساوية يمكن أن يتم عرضها. فتحسين ظروف المعيشة لدى السكان هي إذن الأسس الرئيسية لشرعية سياسة التهيئة العمرانية بعيدا عن كل العمل البلدي. هناك ملف طويل جدا يهتم بالشغل في شرق مدينة ليون له في نفس الوقت بُعد "عام" (الحياة الاقتصادية والصناعية على كل القطاع)، وبعد "خاص":هو عرض الحالات الخاصة التي يمكن أن تكون صعبة كما تبين بعض العناوين لأعمدة تصف حالات شخصية خاصة: "لدي عمل ومع ذلك لست سعيدا"، "أن تكون بطالا فهذا هو الموت البطيء"[50] فالبعد النفسي هنا إذن حاضر بقوة كما يبين أيضا مثال عن سكان قدماء وهم يحكون قصة مؤثرة عن اختفاء حيهم القديم. إن صورة الناخب المثالي التي تم التمهِيد لها في مقدمة العقد السياسي قد استكملت في البناء السوسيولوجي للساكن –الناخب.

II– تمثيل الانتماء السوسيولوجي لدى لسكان.

تتسلسل مختلف صحف العينة التي أخذناها على طول السلم الاجتماعي ضمن منطق "تنازلي" من المدينة المحافظة إلى المدينة الشيوعية. ففي المدينة المحافظة، تفترض الصحيفة أن ينتمي القارئ إلى الطبقات المحظوظة من السكان، على الوجه الخصوص، إلى البرجوازية ذات رأس المال الاقتصادي السائد (الغالب).[51]

1– ناخب نوعي

قبل كل شيء، فإن استعمال الصبغة "التقنوقراطية" يبين للقارئ أن هذا النوع من التفكير من المفروض أن يكون تفكيره هو، أو على الأقل أن يكون "معيار للقرّاء الشرعيين وإذن لصاحب القرار" الإطار السامي أو الذي يتمنى الانتماء إلي هذه الفئة الاجتماعية المهنية أو الذي يعترف بسلطتها الاجتماعية.

كذلك فإن تناول المواضيع الثقافية مُعدّ لإعطاء صورة "مميّزة جدا" عن الثقافة، فالفنون التي يتم ترقيتها تتعلق أساسا بالثقافة الراقية. من ناحية سوسيولوجية، إنها الفنون التي تُعتبر بأنها مميّزة لاسيما فنون المشاهد الحية المعبرة أو الفنون الجميلة. فالفنون المفضلة لدى الصحيفة هي بالأحرى تلك التي تفضلها البرجوازية "ذات رأس المال الاقتصادي الغالب". يحتل الفن الغنائي والمسرح الكلاسيكي أو مسرح الشارع، والرسم القديم مرتبة أكبر من الفنون المعاصرة. فالرّجوع إلى الماضي حاضر في كل مكان. نجد أن الفنانين "الكبار" والكتاب الكبار يتم

---

[50] - Vaulx Magazine, n° 25, septembre 1993, pp. 11-19.

[51] - P. BOURDIEU, distingue deux fractions dans la classe dominante : la bourgeoisie à capital culturel dominant (certaines professions artistiques, les professeurs de l'enseignement supérieur, etc.) et la bourgeoisie à capital économique dominant (patrons de l'industrie et du commerce, etc.). Cf. BOURDIEU P., La distinction : critique sociale du jugement, Paris, Éditions de Minuit, 1979.

تمجيدهم عندما يمكن إلحاق أسمائهم ولو بصفة بعيدة بماضي المدينة واسمها. وهكذا، عندما تهتم صحيفة بميادين فنية وثقافية غير مرتبطة مباشرة أو بالضرورة بالفنون التي تحتل مكانة مفضلة في الممارسات المميزة للبرجوازية ذات رأس المال الاقتصادي الغالب، فإن الرجوع إلى الماضي يكون هنا وليس "بتصحيح" يعيد وضع هذه الفنون في مجال الثقافة البرجوازية وليس في مجال ثقافة الطبقات ذات رأس المال الثقافي الغالب.

كذلك فإن مفهوم "الروائع الأدبية" التي هي مركزية في الثقافة البرجوازية حاضرة بقوة، والانتاجات الثقافية تقدم على أنها نتاج "لعبقرية الفرد". يراد من التركيز على الهيئات الكبرى أن يكون حاملا للتمييز الاجتماعي. وتبين "الستائر الحمراء" وتلبيس الجدار والأسقف المزخرفة والمزينة كم أن هذه الأماكن أخاذة وجذابة. هناك مواضيع أخرى تمكن من تأكيد هذه الصورة للتمييز الاجتماعي.

وهكذا فالبيئة هي موضوع يتكرر أكثر من في صحف البلديات الأخرى. والمدينة حسب عبارة استعملت كعنوان مرارا تريد أن تكون "مدينة نظيفة" و"مزدهرة". يُمَكِّن الطابع المتكرر لهذه المواضيع من إبراز "رهانات" اجتماعية بعيدة عن الضرورات البسيطة للحياة المادية والاقتصادية. زيادة على ذلك، فهي مواضيع تستدعي إطارا أنيقا جدا من الحياة.

كذلك، فإن البعد الاجتماعي للحياة الدينية هو أيضا موضوع متكرر إما في الإعلانات الثقافية (حفلات موسمية دينية أو نشاطات لجمعية ثقافية دينية) أو في مواضيع عن التعليم الخاص. بالإضافة إلا عدد كبير من العلامات التي تؤدي إلى التمييز الاجتماعي. بهذا الخصوص، تلعب الصور الفوتوغرافية دورا أساسيا. يبين نمط الصورة الذهنية للأشخاص، لاسيما الهندام أو الهيئة الطبقة الاجتماعية للانتماء.

إن هذا الإيضاح الذي تأتي به الصورة الفوتوغرافية قوي جدا نظرا لفعلها الضمني، لأن الوضعية الاجتماعية المفضلة لدى الأشخاص الممثلين لا يشار إليها أبدا بشكل جلي. وهكذا فالانتماء إلى الطبقات العليا يظهر كحقيقة واضحة كوضعية اجتماعية مطابقة للمعايير. فالرجال يظهرون دائما ببدلات وربطات العنق، والنساء بفساتين. يفسر هذا التكرار كذلك كون أن معظم الصور الفوتوغرافية تظهر أناسا في وضعية تمثيل، إن هؤلاء الأشخاص "يترصنون"(يتهيؤن) للصورة الفوتوغرافية الرسمية في تظاهرة ما (تدشين، زيارة منتخب، لاسيما بمناسبة عيد الميلاد أو توزيع أوسمة وميداليات). لا يخرج عن القاعدة إلا الأشخاص الذين يتم تصويرهم وهم يقومون بأنشطة تتطلب ملابس خاصة: مثل الرياضيين والفنانين...

2- ناخب ينتمي إلى الطبقات المتوسطة

في المدن التي يرتكز خطابها السياسي على التمثيل، تكون الصورة الاجتماعية النموذجية للناخب قريبة من الطبقات المتوسطة التي تُعتبر حسب المفهوم العام الوعاء الانتخابي الرئيسي للحزب الاشتراكي.

قبل كل شيء فإن بناء الساكن كعضو من الطبقات المتوسطة يتم عن طريق صناعة صورة معينة للثقافة. فالفنون التي يتم ترقيتها في المواضيع الثقافية للصحيفة البلدية دالة على النية في صناعة صورة للتمييز الاجتماعي الذي لا يكون " برجوازيا" ولا شعبيا فوق اللازم. يتم التركيز على الأنشطة الثقافية. تقدم الفنون بنفس المراتب، سواءً كانت تنتمي إلى ثقافة راقية أو إلى الثقافة التي يقال عنها تجارية أو التي تتعلق بالممارسات الثقافية". يسمح التركيز على عمل المبدعين من الإيحاء بصورة للتمييز الاجتماعي خاص بالبرجوازية ذات رأس المال الغالب. من جهة أخرى، فإن التأكيد على استقلالية الثقافة والفنانين بالنسبة للجسم الاجتماعي تساهم في إيجاد إرادة للتميز عن نظرة شعبية للثقافة مبالغ فيها. بالمقابل، فإن الأنشطة التي تعتبر في الفهم العام على أنها أكثر شعبية كفنون الشوارع فهي ليست ممثلة. زيادة على ذلك، من اللافت أن أي بعد لديمقراطية الثقافة قد اختفى، فصفحات الإعلانات الثقافية تريد الإعلام عن إمكانيات الخروج ولكن ليس لديها طموح ممنهج.

تريد الصحيفة أيضا أن تبين أن للسكان علاقة بالثقافة خاصة بالطبقات المتوسطة. فالسكان لا يتم إظهارهم كمشاهدين ولكن كممارسين. غير أن هذه الممارسة تتم في "مبادئ الفن" تحت قيادة المحترفين، فهي ليست مماثلة "للحفلة". فالثقافة لم تعد ممارسة تمييز برجوازية، بل هي مناسبة أيضا لمسيرة داخلية واجتماعية. فهي تساعد الأشخاص على اكتشاف دورهم في المجتمع. والطبقات المتوسطة أيضا يتم إبرازها بمقارنتها مع الفنانين. في الواقع، فإن ترقية دور الفنان المبدع واستقلاليته، زيادة على العودة إلى استقلالية السياسي تذكر بأهمية الطبقات المتوسطة وبعملها. فهي تعتبر حسب المفهوم العام الطبقات الاجتماعية الأكثر حركية، وهي أساس التطور الاجتماعي والحداثة.

كذلك، فموضوع البيئة والذي يشغل حيزا ضيقا تتم معالجته بصفة مختلفة مقارنة بصحيفة المدينة المحافظة. فالبيئة يُنظر إليها أكثر كممارسة اجتماعية أكثر من أنها عنصر للتمييز (تمكن عمليات التهيئة مثلا من انجاز ممرّات للدّراجات). زيادة على ذلك، وخوفا من معارضة الخطاب السائد، يتم القليل من شأن أهمية موضوع البيئة.

من جهة أخرى، يبين تناول مواضيع عن المجتمع أو "الميادين الإخبارية" الإرادة في استهداف الطبقات المتوسطة. بطبيعة الحال، تسعى الصحيفة لتفادي الصبغة البرجوازية المبالغ فيها وفي نفس الوقت المضمون الشعبي المبالغ فيه. و الملفات هي خير دليل على ذلك. إن الموضوعات المتناولة (الصراصير، الأسواق الكبيرة) لن تجد لها مكانا في إصدارات تسعى لأن تكون مميزة. غير أن المسائل المطروحة والمقاربات تتفادى طرح هذه المواضيع في سياق أكثر تسويقا أو صعوبات اجتماعية واقتصادية كبيرة جدا. فالبطالة والأزمة ما هي إلا واقع من بين الحقائق الأخرى، وهي ليست مرجعية أساسية كما هي عليه في صحيفة المدينة الشيوعية.[52] يتم التركيز هنا على الباطن النفسي

[52] - Ces problèmes sont supposés concerner de façons différentes les classes moyennes et les classes populaires.

(البسيكولوجي). فالحياة التجارية يتم تناولها ومعالجتها من زاوية الاتفاق والتشاور من أجل الدفاع عن حقوق المستهلكين، كذلك موضوع التسلية فهي أيضا بعد هام جدا لهذه الملفات.

3- ناخب ذو شعبية

في صحيفة المدينة الشيوعية، واضح جدا أن يكون الساكن المثالي ينتمي إلى الطبقات الشعبية. فالثقافة تسعى لأن تكون شعبية وليس نخبوية. والأنشطة المفضلة لا تنتمي إلى الفنون المميّزة. يتعلق الأمر أساسا بالموسيقى الشعبية، "روك" أو مختلف فنون الشارع، ما عدا بعض الأنشطة "للمركز الثقافي" (وهو لا يسمى مسرح) التي يمكن أن تكون من الفنون الراقية. زيادة على ذلك، ففي باب "الخدمات"، نجد في كل عدد قائمة كبيرة للكتب أو الأسطوانات التي ليست من الثقافة الراقية، يكون محتوى هذه المنتجات الثقافية مختصرا، مشروحا ومفصلا. يمكن أن نعتبر هذا الباب نظرا للمجهود البيداغوجي الذي يقوم به فضاء لدمقرطة الثقافة، بالإضافة إلى عناصر كثيرة أخرى حاملة "للهوية الشعبية". رغم أن تناول بعض المواضيع يرقى إلى صبغة خاصة ب"مجلات الأخبار" فإن المواضيع المرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية يتم التطرق إليها بسهولة أكبر من في صحف المدن الاشتراكية. تؤكد الصحيفة بصفة أخص على الصعوبات التي يمكن أن تواجه سكان الضواحي المنحدرة من الطبقات الشعبية. تتطرق في أغلب الأحيان إلى البطالة والاستدانة وإلى أخطار التهميش الاجتماعي. فصور الأشخاص المسنين خلافا للتي تقدمها صحف المدينة المحافظة، فهي تفضل التذكير بمآسي القرن على الحنين إلى الزمن الماضي. من جهة أخرى، هناك عدة مواضيع معدّة خصيصا للمشاكل الاقتصادية في حين أن هذه المواضيع نادرا ما يتم التطرق إليها بصفة مستقلة في إصدارات الجماعات الأخرى. فهي تحاول أن تطور خاصة هوية "عمّالية"، أو على الأقل، رؤية عمالية لعالم العمل والصناعة. فهذه العناصر المعارة من 36الرأي العام إلى هذه الرؤية العمالية نجدها مذكورة في تقارير اللقاءات التي تتم مع العمال (حب العمل، لاسيما العمل المتقن، والعلاقات مع زملاء العمل، صعوبة إفهام "أرباب العمل" والمسؤولين الآخرين، أخطاؤهم في التسيير والتي تؤدي إلى فقدان "وسيلة العمل...). يجب أن تتسع هذه الهوية إلى مجموع الساكنة بما في ذلك أعضاء من فئات اجتماعية بعيدة جدا سوسيولوجيا من "الطبقة الشغيلة". فمثلا يجب أن تبرز الصحيفة رؤساء المؤسسات التي تبحث عن موقع جديد، بدون من أن تظهر "كجسم غريب" عن سكان المدينة. كذلك فإن "المدراء" غالبا ما يتم تقديمهم كعمال مستبسلين، أو كعمال قدماء.

وهكذا نجد أن ملفا حول الشغل في شرق مدينة ليون يحتوي على "صورتين" لرئيسي مؤسستين في أعمدة الصحيفة: يحمل الأول العنوان التالي: "أرافع من أجل مؤسسة المواطن" وُصِفَ رئيس المؤسسة الذي قال هذا الكلام بأنه "حيوان العمل" لأن هندامه لا يميزه في شيء عن أي عامل أخر بما أنه يستقبل الناس بقميص مفتوح،

وتجد مؤسسته شرعيتها، مثل العمل البلدي، في مصلحة العمال، وهو الشيء الذي يسميه هذا الرئيس: "مسؤوليتي الاجتماعية".

وتبدأ الصورة الأخرى بالعنوان التالي: "أنا رئيس كي أواصل لأحيي حياتي كعامل" يعبر هذا الرئيس الجديد عن وجهة نظر ينسبها الرأي العام إلى عامل: "باسم الحفاظ على العمل، يجب قول كل شيء، يبرر العجز كل التجاوزات"، يحتج دائما بصفتهم كسكان. إضافة إلى ذلك هناك عناصر شكلية أكثر تسمح بتأكيد الثبات الشعبي. هناك العديد من العناوين التي تستعمل لغة تزعم أنها مأخوذة مباشرة من "اللغة الشعبية للضواحي" لاسيما لغة الشباب. فمثلا ملف تقديم ميترو الأنفاق يحتوي على فارق في اللغة ينقل معرض نظم من طرف المدينة حول التنقلات الحضرية معنون كالآتي: "كيف تذهب فيه". "Comment t'y vas"[53]. كذلك هندام السكان كما يظهر في الصور الفوتوغرافية هو مؤشر على انتمائهم الاجتماعي، فقد تركت فساتين وبدلات صحيفة المدينة المحافظة المكان إلى القمصان والملابس الرخيصة.

لا ينبغي للتطور الظاهر نحو نموذج المجلة الإخبارية أن يوهمنا. فإن الفضاء العمومي المحلي كما هو مبني في الصحيفة المحلية، يخضع إلى مصالح السلطة السياسية. صحيح أن هذا البعد السياسي لا يمكن أن يُشبَّه "بالدّعاية" فهو يسلك طرقا أكثر مهارة. تحدث الصحف صورا مختلفة عن الإقليم وعن المواطن حسب الانتماء السياسي للبلدية القائمة. كل واحدة ترسم صورة للناخب المثالي الذي، حسب عبارات التحليل الاجتماعي-السياسي المتعارف عليه، يفترض أن يصوت لصالح العائلة السياسية للفريق البلدي. يبدو إذن أن الصحيفة البلدية تخلق معيارا للانتماء الاجتماعي، و كذلك معيارا للعلاقة ما بين السلطة السياسية والساكن (المواطن).

زيادة على ذلك، إنه لمن اللافت أن لا يكون السكان يظهرون كفاعلين أو مجموعة اجتماعية مستقلة عن السلطة البلدية. فالصحف لا تبين إلا أفرادا أو مجموعات أفراد. والخصائص الاجتماعية للأفراد أو مقاييس إدماج الأفراد في مجموعات يتم فهمها دائما بالنسبة إلى السلطة البلدية.

فالانتماء إلى جمعية، أو إلى مجوعة عرقية أو دينية، أو إلى مؤسسة، أو إلى طبقة اجتماعية أو إلى فئة مهنية ليست خصائص أو مقاييس إدماج تعتبر مبدئيا شرعية من طرف الصحيفة البلدية. فالأفراد لا يستطيعون إذن تكوين مجموعات والعمل خارج السلطة السياسية المحلية. فالمنطق المحدد للصور الذهنية للحياة المحلية وللفضاء العمومي المحلي في " الصحافة" البلدية لا تشبه تلك التي في الصحافة التجارية، ولاسيما في الصحافة اليومية الجهوية.

لكي يمكننا مواصلة التحليل، يستحسن أن ننتبه إلى ظروف الإنتاج للصحف البلدية. زيادة على وجوب تموقعهم بالنظر إلى الممارسات الاتصالية الأخرى للمدن، فيجب أن ندرس توزيع المهام والعلاقات بين السلطة البلدية

[53] - Vaulx-Magazine, n° 23, janvier 1993, pp. 12-15.

(رئيس البلدية، المنتخبين المستشارين المحتملين في الاتصال) والموظفين المكلفين بإعداد الصحيفة. يكون أيضا من الضروري أن نتوفر على معرفة حسنة للمسارات وخاصة على التصورات بخصوص المادة السياسية والاجتماعية لأعضاء فرق النشر، لاسيما رؤساء التحرير. من رؤيتهم للمجتمع تنسبهم بقوة إلى المنتخبين. تكون مجموعة الرأي هذه أحدى التفسيرات لاستمرار البعد السياسي والانتخابي للصحف المحلية.

الفصل الثالث

المدينة والبحث عن أقاليمها.

LA VILLE ET LA RECHERCHE DE SES TERRITOIRES

-1-

هوية المدن محل تساؤل

L'IDENTITÉ DES VILLES EN QUESTION

-إيزابيل بايارت-

ISABELLE PAILLIART

يبدو أن الجماعات المحلية تخوض في الوقت الراهن معركة شرسة من اجل إبراز هويتها الإقليمية. تكتسي هذه المعركة بعدين: تهدف الطاقة التي تبذلها البلديات التأكيد على هويتها في الواقع إلى تضخيم المميّزات الخاصة بفضاء معين، كما تهدف إلى أن تتميز الواحدة عن الأخرى. ترتكز هوية المدن إذن على وضعية داخلية وعلى بيئة مستقلة عن عناصر خارجية: الدولة والجماعات المحلية الأخرى.

فموضوع الهوية على كل حال ليس خاصا فقط بالمدن أو النواحي، فهو يتعدى ذلك ويقدم نفسه كعنصر هام للتفكير في كل الدراسات المتناولة لإعادة ظهور الوطنيات، أو عموما التي تهتم بتطور المجتمعات المعاصرة ومسارات عملية تكييف الأفراد أو المجموعات إلى مقتضيات المجتمع.

من الصعب إذاً أن لا نتساءل عن موضوع الهوية نفسه وعن نجاحه. يؤدي بنا هذا الموقف إلى التحلي بنوع من الحذر والتحفظ تجاه التوافق النسبي الذي يلقاه الموضوع في مختلف البلديات: سواء اتبعت سياسة متعارضة أو تعايشت في ظروف مختلفة: مدن الضواحي، أو عواصم جهوية، أو المراكز الحضرية الكبرى... يقوم حديثنا على

الأخذ في الحسبان انبعاث مرجعية الهوية وعلى تحديد وضعيتها كمرحلة جديدة في تاريخ أشكال التمثيل التي تتزود منها السلطات المحلية. ولذلك يستحسن في مقام أول أن نحدد المستويات الرئيسية التي تدور فيها مرجعية الهوية.

I–تجليات الهوية

تشكل مرجعية الهوية عنصرا حاسما لوسائل الإعلام والاتصال البلدية.

في غالب الأحيان، تتفرع مرجعية الهوية حسب المحاور المعرفة كالتالي:

ــ إعادة إحياء الخصائص المحلية، وكذلك إعادة تنشيط بعض المميزات للبلدية التي يتم إدراجها في الصحف البلدية بوسيطة التحقيقات الصحفية أو نقاشات حول شخصية محلية، أو حول تاريخ لشارع أو لمعلم. يترجم التركيز على الصفات البارزة للتجمعات بالخصوص من خلال إبراز قيمة التراث.

ــ يعزز إنشاء خصوصيات محلية غالبا سياسة ثقافية تسعى عن طريق إيجاد مهرجانات مثلا إلى إعطاء وضوح وطني أو دولي لمكان ما.

ــ وضع تقنيات جديدة للإعلام والاتصال تبرز في نفس الوقت خطاب حداثي يندرج في البلاغة السياسية. فهي تفضل أيضا سياسة لترقية الإقليم لدى المؤسسات وتندرج في حركة تمايز تمس كل الجماعات الإقليمية. إقامة شبكات بخطوط سلكية في بداية الأمر يشكل عامل تمييز بين المدن في الوقت الذي كانت فيه المنافسة شديدة بين الجماعات المحلية.

ليس موضوع الهوية مدلول(معنى) للاتصال السياسي المحلي فقط، فهو الذي يوجه الاتجاهات السياسية بنفسه، كما يبين عموما مثال السياسات في ما يخص ثقافة التعمير، أو الحياة الاقتصادية. وهو يعطي أيضا فرصة لإعادة تفسير الأحداث التاريخية، والعناصر الهندسية المعمارية بخصوص الهوية والخصوصية الإقليمية (الجهوية).

يعمل البعد المتعلق بالهوية إذن على تعزيز المعالم المكانية وعلى وضوحها. و هو يركز أيضا على "زمانية" خاصة بالإقليم، مغترفا من مستويات تقليدية: التقاليد، الوضعية المعاصرة،و وضع الأنشطة في مستقبل قريب نوعا ما.

تساهم هذه الوضعية في تعميم بعض المواضيع: الحداثة التقنية، "المركزية"، رمز الحركية الاجتماعية، الحيوية الاقتصادية... والتي تعطي أحيانا الشعور تجانس سياسات الاتصال. غير أن مفهوم الهوية يشمل مقاربتين لدور وسائل الإعلام في إنتاج هذه الهوية. يستحسن في الواقع أن نفرق بين تصور يبرز الدور الحاسم لوسائل الإعلام في بناء الإقليم، من تصور آخر نجد فيه أن وسائل الإعلام تنظم إلى أقاليم موجودة من قبل.

في الحالة الأولى، يندرج استعمال مفهوم الهوية في إطار سياسي، ويصبح هدفا ينبغي على وسائل الإعلام أن تساهم في تحقيقه: الأقاليم "الجديدة" التي هي النواحي في فرنسا(أساسا تلك التي يحل فيها البعد الإداري محل

الخصائص التاريخية)أو في مستوى آخر، الإطار الأوربي بتقديم صورة للإيضاح. في الحالة الثانية، يكون الإطار "ثقافيا" أكثر: ليست الهوية في تحول ولكنها مكتسبة. تشترك وسائل الإعلام التي تتكون انطلاقا من الأقاليم التي باعدت بينها الضرورات السياسية في هذه المقاربة الثانية. نجد هذين التصورين جزئيا في أعمال أعضاء المرصد لما بين الجهات للسياسي: يقوم الباحثون فيه بمطابقة نموذجين في بحثهم عن الهوية: نموذج الحركية "الهوياتية"، ونموذج "إعادة الاستثمار" السلالية"[54]. وهو فرق يظهر غالبا مناسبا لتحديد استراتيجيات الاتصال لدى الجماعات الإقليمية.

عموما، هذه التظاهرات "الهوياتية" (لإبراز الهوية) المختلفة تتبع هدفا: هو إعطاء "الهوية" صبغة الوضوح". ومع ذلك، فإن الهوية رغم أنها تُقدَّم كحقيقة لا تحتمل أي اتهام أو أي شك، فهي تشبه بناء يكتسي رهانات.

II_ هل اعتماد مرجعية الهوية يساهم في البناء الاجتماعي؟

إن خاصية مفهوم الهوية هو قبل كل شيء أن ترتكز على حقائق أكيدة، مرئية، يقينية وملموسة. لكن ظهور هذه الفكرة يجب أن يوضع في سياق. إن مفهوم الهوية الإقليمية مرتبط أولا بتطور النظام المحلي في فرنسا. خلال السبعينيات، بدت السلطات المحلية أثناء بروز الحركة المحلية بحملة في وجه الدولة –الأمة للمطالبة بالاستقلالية وحرية أخذ القرار. ثم تحول مفهوم المعارضة تدريجيا: لم تعد الدولة في الوضع الذي كان ينبغي أن تكون فيه مدافعة عن الوحدة المهددة بسبب الخصوصيات المحلية، بل على العكس من ذلك، فهي ترتكز على الفاعلين المحليين كما تميل إلى إبراز تلك المخططات الأخيرة (إعلاميات وأسلاك). دون أن ننكر وزن الدولة وقوة تمثيلها. يمكننا أن نقدر بأن التطور الذي يحرك النظام الاتصالي المحلي يجد جزء من تفسيره في انصهار العلاقات بين المحلي والدولة، ولكن أيضا بين المحلي والمستويات الإقليمية الأخرى: مستوى المقاطعة، المستوى الجهوي. يؤدي التساؤل حول دور الدولة، حول ممثليها وخدماتها، و حول التوزيع الجديد للصلاحيات بين الجماعات المحلية بالمقارنة مع فضاءات إقليمية أخرى. يؤدي عمل الاختلاف هذا إلى وضع بعض الاستراتيجيات أو يفسر إدعاء بعض المواضيع. فالإعلام البلدي يعكس في محتواه هذه التوجهات ويلعب على مستويات الاختلاف.

يجب أن نبحث عن أصول الإعلام البلدي في إدارة الرؤساء المحليين أن يقترحوا على سكان البلدية قراءة الأحداث مختلفة عن تلك المعلنة في أبواب الصحافة اليومية الجهوية، ولكنها ولدت أيضا من الرغبة في التأكيد على السلطة

---

[54] - DUPOIRIER E., SCHAJER H.D., « L'identité régionale, problèmes théoriques, perspectives politiques ». L'identité politique, séminaires du CURAPP de Picardie et du CRISPA d'Amiens, Presses Universitaires de France, Paris, 1994, p. 333.

المحلية في وجه الدولة المركزية. وهكذا ظهرت الدولة في الصحف البلدية كأنها منافس، وأحيانا كأنها عدو في الصحف المحليةُ. استعمل ظهور التهديد الخارجي كحجة لإضفاء الشرعية على السلطة المحلية.

تحولت هذه الوضعية. فظهرت أجهزة هناك أخرى أدت إلى إرساء هيئات معارضة أو منافسة جديدة، زيادة على تلك التابعة للدولة والتي بقيت دائما معطى ثابتا. يبقى الخارج عامل تهديد ويعطي للسلطة السياسية القائمة الفرصة للعب على ردود الفعل في الدفاع عن الانسجام. ولكن هذا اختلاف بالمقارنة مع الحالة السابقة. تتضاعف هذه المعارضة ثانية بحالة التنافس بين الجماعات الإقليمية: مدن مجاورة، مجالس جهوية، جهات متماسة،إلخ...

وهكذا يجب أن يوضع انبعاث مفهوم الهوية أولا في هذا السياق لانصهار العلاقات بين المستويات المختلفة للإقليمية السياسية. لم يعد تموضع الجماعات المحلية يتأكد في إطار العلاقة مع الدولة ولكن في ميدان يحضر فيه العديد من الفاعلين ويقعون في مسار تنافسي. من وجهة نظرنا، فإن المكانة التي يأخذها مفهوم الهوية هي أيضا مرتبطة بسياق له علاقة بتحولات الفضاء الحضري. فالمهمة الأساسية للاتصال البلدي هي التنشيط المستمر لإقليم ما. يجب عليها اليوم العمل على إيجاد إقليم اجتماعي و سياسي في الوقت الذي أصبح فيه الإقليم الفعلي والجغرافي والإداري أقل وضوحا.

إن تنشيط الإقليم ضروري إذن للمحافظة على المجموعة كلها. في الوقت الذي يبين لنا فيه الواقع المشهود عن الحياة الحضرية تفكك لأنماط الحياة وتشرذم أماكن التعايش التقليدية وذوبان المرجعيات إلى الهويات الوطنية، تجد السلطة المحلية نفسها مضطرة لتنشيط واحدة من المكونات المشتركة الوحيدة لدى كل المحكومين: وهي كونهم سكان لبلدية معينة.يكون دور المنتخبين إذن إبراز العنصر المشترك الحقيقي الوحيد لدى المحكومين: فالرابطة التي تربط بينهم هي ليست كونهم مواطنين، ولكن سكان لهذه البلدية أو تلك. يتحقق هذا الرابط (العلاقة) بالشعور بالانتماء إلى مكان.

كانت سنوات السبعينيات تبرز صورة تمثيلية وحيدة للمحكوم، هي صورة "المواطن" فهو المتحاور الطبيعي للسلطة المحلية، والمرجعية السائدة والوحيدة. أما صورة الناخب خلال العشرية اللاحقة فهي مختلفة. لم تعد توجد صورة وحيدة فقط تمكن من تمثيل الوعاء الانتخابي للصحيفة البلدية، ولكن هناك الكثير من الصور: المواطن، ومستعمل الخدمات المحلية، والموظف، والمستهلك، والمشاهد، والمشارك في الأحداث المحلية... لا تتركز الصورة التي تعطيها الصحيفة البلدية على صورة واحدة فقط "كأنها عالمية"، بل بالعكس على تعدد الصور. وهكذا لا يمسك الناخب من علاقته مع السلطة كما يبينه مفهوم المواطن لكن في علاقاته مع الأماكن، والأفراد والخدمات الحضرية. الشيء الذي كان يؤسس في الماضي المجموعة المحلية هو المرجعية إلى نموذج ديمقراطي، والذي يؤسسها اليوم أو ينوي

تأسيسها هو تقاسم الأنشطة البلدية. تبرز إذن صورة سائدة[55]، هي صورة الساكن المحايد بكفاية حتى يخضع لمختلف أنماط النشاط اليومي. وهكذا تحيل مسألة الهوية المحلية إلى مسائل أكثر شمولا على تحول أنماط حياتنا.

وأخيرا، هناك عنصر ثالث يعمل لصالح تطوير مرجعية الهوية وهو تطور قطاع الاتصال نفسه. فالتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال هي طبعا جزء من الأشياء القادرة بفضل خاصيتها المحدثة للتجديد من العناصر التي تعزز استراتيجيات الاختلاف هذا. إن التقنيات الجديدة تعزز في المقام الأول الفروق الإقليمية ولديها خاصية أخرى وهي إعطاء الفرصة للجماعات المحلية بأن تتميز الواحدة عن الأخرى.

زيادة على ذلك، تقع مرجعية الهوية أيضا في امتداد الحركة التي تمس الإعلام والاتصال البلدي.

كما نعرف يرتبط ظهور الإعلام البلدي في السبعينيات بالمطالبة بديمقراطية أكثر داخل الهيئات المحلية وبتحسين مشاركة السكان.

فقد طورت بلديات تابعة لليسار سياسات إعلامية واتصال تشرعن هذه المطالبات. يُمكّن الانتماء السياسي للبلديات من التمييز بين سياسات الاتصال: يكفي للمكانة التي تأخذها عبارة "ديمقراطية محلية" في الخطاب السياسي أن تضع تمييزا بين مختلف السياسات البلدية المتبعة و التي يتم التعرف عليه بسهولة.

انطلاقا من هذه الحركة تمت هيكلة قطاع الإعلام والاتصال البلدي تدريجيا بإنشاء مصلحة بلدية خاصة، وتوطين المحترفين وتحسين تكوين المنتخبين في ميدان التقنيات الجديدة... و فقد النموذج الإيديولوجي للإعلام البلدي تدريجيا قوته. وبشرعنتها، لم يتم تأكيد الخبر كضرورة للديمقراطية ولكن هو حقيقة، وهذه الحقيقة هي حقيقة المجتمع بأكمله.

حدَّ موقع المحترفين الذين يتقدمون في وجه رجال السياسة كحماة للحرية واستقلالية الإعلام من المرجعيات السياسية أيضا. وفي النهاية تندرج هذه التطورات في إطار وطني خاص، وهو العمومية. وبالتالي يترافق نشر الإعلام والاتصال في الجماعات المحلية أكثر فأكثر بعدم التمييز بين بعدهما السياسي.

يقع موضوع الهوية إذن في هذا التطور للإعلام والاتصال: فهو يمكّن من جمع بعدين للعمل السياسي المحلي تحت نفس العبارة: تأكيد الهوية الإقليمية مقابل مستويات أخرى عن طريق تضخيم عناصر تميزها، واندماج سكان مختلفين في نفس الإقليم، يتم تناول الاتصال كوسيلة في خدمة هذين البعدين.

III– رهانات مرجعية الهوية

[55] - Ces réflexions reprennent des éléments de notre note de présentation de travaux en vue de l'habilitation à diriger les recherches en sciences de l'information et de la communication, université Stendhal, décembre 1994.

يكلف التأكيد على الهوية والشعور بالانتماء إلى المكان المدن بمسؤولية كبيرة لأنها تبدو كفضاء لاندماج سكان وثقافات مختلفة. وهكذا، فإن البروز الحالي لمرجعية الهوية يسأل المدن عن استطاعتهم في القيام بهذا الدور: الاندماج في الحياة الاجتماعية والحضرية.

يتوافق إبراز أي هوية إقليمية في السياسات البلدية للاتصال جزئيا مع هذه الضرورة: هو التزود بالمدلولات التي تقع عامة في الميدان الرمزي أكثر منه في الميدان السياسي أو الاجتماعي.

ومع ذلك، فإن استراتيجيات إبراز قيمة الإقليم الحضري تساهم بالأساس في إبراز السلطة السياسية. فهي تبدو تبحث فقط عن تجميع القوى المحلية حول السلطة المحلية ورئيس البلدية.

من هنا بالذات، فإن الاتصال البلدي ليس دائما في تلاؤم مع تطور اتصال حضري. بل على العكس، فإن الاتصال البلدي بصفة ما قد خنق أشكال التعبير (على الأقل التي ليست قانونية) لمختلف السكان الذين يشكلون إقليمه. توشك الثقافة الحضرية الخاصة ببعض المراكز الكبرى أو بمدن الضواحي أن تجد نفسها من دون وسيط وبدون إمكانية لإبراز الكلمة.

زيادة على ذلك، يزيد التركيز على الهوية التوافق على حساب المناقشة. من هنا، فإن مفهوم الهوية يظهر كمشكل من تسيير الحياة السياسية المحلية. وعليه تندرج مرجعية الهوية في استراتيجيات الاتصال وفي الكيفية التي يتصور فيها منتخبو وصحفيو دار البلدية دور الإعلام والاتصال في الحياة السياسية. و في هذا الصدد، يتجه هذا المفهوم نحو الكشف عن حركة هامة: هي الحركة التدريجية لتخلي الهيئات السياسية عن الإمساك بالإعلام والاتصال لصالح المحترفين في هذا القطاع. وهذا يؤدي أيضا إلى الإفراط في تقدير دور الإعلام في إنتاج هوية إقليمية.

وهكذا يكون موضوع الهوية معقدا: يندرج بروزه في استراتيجيات الجماعات المحلية ليتميز وفي نفس الوقت يتشكّل كإقليم مستقل يتمتع بنوع من الوحدة. ومن هنا فإن الإستراتيجية هي نوعا ما الاستحواذ على المستوى المحلي على العوامل التي تدل على بناء هوية وطنية، وتبين بوضوح صلابة الدولة–الأمة على المستوى المحلي. يكشف مفهوم الهوية كذلك عن محاولات الهيئات الإقليمية من التزود بمدلولات جديدة: فهي تتحقق من خلال الاستعارة من تلك التي توجد على مستوى إدارة الدولة والأمة. لكن هذا المفهوم بتعزز أيضا عن طريق الاستراتيجيات الشخصية للمحترفين في الإعلام والاتصال البلدي: يعزز البعد المتفق عليه استقلالية قطاع يبحث لنفسه عن اعتراف وشرعية.

نلاحظ بسهولة بأن الهوية الإقليمية تظهر أمام أعيننا كبناء مرتبط بسياق أوسع. فهي تقع في تقاطع العلاقة الاجتماعية وفردية الممارسات، وهما مفهومان ينبغي أن تواجههما أيضا الجوارية الحضرية. وعليه، فهي تكتسي رهانات سياسية هامة. أولا لأن مرجعية الهوية كما رأينا يجب أن تؤخذ كحجة تندرج في الاستراتيجيات السياسية.

ثم لأن هذا لبحث عن الهوية يكشف كذلك عن تحول عبارات النقاش السياسي المحلي نفسها. في الواقع، يبين بروز مفهوم الهوية على الساحة العمومية المحلية جيدا انخفاضا تدريجيا للمنقاش المحلي والتأكيد على الانتماءات السياسية، وبالمقابل فهي تسير بالتوازي مع ذلك إلى توسع العمل السياسي إلى ميادين ومواضيع حتى الآن يتم تناولها قليلا من طرف الدائرة السياسية، خاصة الرابط الاجتماعي وإدماج الفرد أو المجموعات في فضاء جماعي.

تقليديا تعودنا على ملاحظة غياب الديمقراطية المحلية أو عدم تسييس الحياة المحلية (وهي النقطة التي يقدم عليها تاريخ السلطات المحلية بنوع من النسبية) الكثير من التأكيدات التي تبين في واقع الحال انحطاط للتعبير السياسي. ومع ذلك، فالمرجعية إلى الهوية تشكل بدون شك أحد الإشارات الأكثر وضوحا لتجدّد أشكال التعبير السياسي. ومن هنا فهي إذن غنية جدا .

-2-

التصوير والزمنية في صحافة الجماعات المحلية

PHOTOGRAPHIE ET TEMPORALITÉ
DANS LA PRESSE DES COLLECTIVITÉS LOCALES

نيكول لوسانيات

NICOLE LUSSAGNET

I– المدينة: منتوج ثقافي

لا يمكن أن تختزل المدينة لا في كيان شكلي وإداري ولا في مجموعة وظائف. هذا ما توحي به نظرية الأماكن المركزية التي تشكل إحدى المقاربات لهوية المدينة[56]. لكن هذا النموذج لا يشرح إلا بصدفة مجتزأة (غير كاملة) وظائف المدن، وشبكاتها وفضاءاتها. في إطار امتداد لهذه النظرية، تمكن أعمال مدرسة شيكاغو من تحليل الظاهرة الحضرية حسب ثلاث وجهات نظر متكاملة.[57]

في المنظور الأول: يمكن أن تؤخذ المدينة قبل كل شيء كبنية مادية مشكّلة على أساس سكان، وتكنولوجيا ونظام بيئي، ما يؤدي إلى النظر إلى بيئتها الاجتماعية أو ما يسمى بالأساس البنيوي: المعطيات الديمغرافية، اقتصادية أو حتى جغرافية. غير أن هذه المعطيات لوحدها لا تكفي لتوصيف الظاهرة الحضرية وتوضيح وتفسير المسارات التي تتمكن من خلالها "كتلة حضرية" من أن تصبح مدينة[58].

في منظور ثانٍ يُدرس الوسط الحضري كنظام لمنظمات اجتماعية ونوع نموذجي من العلاقات الاجتماعية[59]. توضح هذه المقاربة من هذه الزاوية مجموع أنظمة العمل والتنظيم وتحيل إلى العناصر الاجتماعية حصرا مثل الجمعيات أو المنظمات الموجودة:

"بسبب تحويله إلى دولة العجز التام بصفته كفرد، يجب على ساكن المدينة أن يبذل جهداً لكي يصل إلى غاياته بانضمامه إلى أناس آخرين لديهم نفس الاهتمام ضمن مجموعات منظمة"[60]

---

[56] - Claval P., « La théorie des villes », Revue de géographie de l'est, 1968, 1, 2, *Ville et civilisation urbaine.* Textes essentiels, Larousse p. 196, 1992.

[57] - Nous faisons tout particulièrement référence aux travaux de PARK R. E. et WIRTH L.

[58] - Nous empruntons le terme de »masse urbaine» à CLAVAL P. o. c., p. 208.

[59] -« La ville permet de maximiser le niveau local d'interrelation existant dans la société CLAVAL P., o. c. p. 209.

[60] - GRAFMFYER Y. et JOSEPH *I., Le champ urbain.* Aubier, 1984 ; WIRTH L. *Le phénomène urbain comme mode de vie.*

كتتمة للمنظورين السابقين، يتناول المنظور الثالث الظاهرة الحضرية كمكوّن لشخصية حضرية وسلوك جماعي. وهذه الشخصية خاصة بالمدينة. كان ج. سيمّيل واحدا من الأوائل الذين أوضحوا بأن أصالة المدينة تنجم عن الذهنيات الجديدة التي تطورها بالضرورة ظروف المعيشة (الحياة)، أنواع العلاقات، وفقدان شخصية العلاقات في المدينة. هذا يحيل عند بعض الكتاب إلى ما يمكننا تسميته: انبعاث ضمير جماعي من خلاله سوف تولد الصور الذهنية الاجتماعية والعناصر الثقافية ويتم هيكلتها.[61] في الواقع، غالبا ما يتم تعريف المدينة أيضا عن طريق مفهوم الثقافة، التي تفهم على أنها مجموع السلوكيات والتصرفات[62]. بعبارات أخرى، "فالمدينة هي مكان للمدلولات. وهي إذن وسيلة اتصال وتواصل (...) إن الاتصال عن طريق الفضاء الاجتماعي وهيكلة لا يمكن أن يتم إلا عبر رمزية ثقافية مشتركة"[63]

يُدخِل هذا التطور الأخير بديهة مسلم بها: إذا كانت دراسة المدينة تتطلب إذن النظر إلى المدلولات التي تشكلها، فانه لا يمكن أن تؤخذ هذه المدلولات بمعزل عن الفاعلين الذين يشكلونها.

"هذه المدلولات المكونة للتجربة الحضرية التي هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعتبر "علميا" كحقيقة" حضرية ذات دلالة" (...) إن المدلولات لا توجد في مدينة في ذاتها، معزولة عن الممارسة التي لدى الرجال في زمن ما وعالم ما. بل هي في التجربة".[64]

و هذا ما يقودنا إلى طرح سؤالين:

يتعلق السؤال الأول ببروز رؤية مشتركة للعالم الحضري. هل توجد صورة عامة للمدينة علما أن هذه الرؤية تبنى عن طريق التجربة الحضرية وأن هذه الصورة للحضري تتكون على أساس تجربة غريبة؟

يجب أن ننظر إلى الطابع المتعدد لصورة المدينة هذه بطبيعة الحال، كما أشار ج. ريمي ول.فوي، لا يوجد ساكن، ولكن يوجد سكان لمدينة. سكان غير متساوين، والذين يبنون تصورات وممارسات مختلفة جدا للمدينة..[65]

---

[61] - FOURDIN M., Communication urbaine : l'apport des représentations sociales *Sciences de la société,* n° 30, Oct. 1993.

[62] - RONCAYOTO M., *La Ville et ses territoires.* Paris, Gallimard, 1990.

[63] - LEDRUT R., *L'Espace en question.* Éditions Anthropos, 1977.

[64] - LEDRUT *R., Les Images de la ville.* Éditions Anthropos, 1973, p. 12.

[65] - Ainsi par rapport à l'habitant appartenant aux groupes sociaux dominant qui utilise son quartier de façon instrumentale aguerri d'un projet individuel dont l'assouvissement passera par la mobilité, existent d'autres habitants qui ont en commun la non valorisation de la mobilité spatiale. RÉmv J. et Voue L., La ville vers une nouvelle définition. L'Harmattan, 1992.

II–المدينة: البحث عن الهوية

يتعلق السؤال الثاني و الذي ينحدر من سابقه بالضبط بظهور بما يسمى "الشعور بالانتماء" [66]، و بما أن هناك صور و استعمالات مختلفة للفضاء الحضري، يمكننا أن نتساءل كيف و متى يشعر الساكن بهذا الانتماء؟

يمكننا إيجاد بداية للجواب عن هذا السؤال برجوعنا إلى ملاحظة سابقة بخصوص الطابع الخاص "للشخصية الحضرية"، لا يوجد مدينتين متشابهتين، بالضبط و حسب ما يقوله م. فوردان، فان لكل مدينة طابعها الخاص الذي يميزها عن المدن الأخرى، و هذه الخصوصية تساهم في هويتها [67]. الاهتمام المفاجئ و الحثيث لدى الفاعلين السياسيين المحليين الرئيسيين بهذه الهوية التي يبحثون عنها أو يريدون تأكيدها يمكن تفسيره بقناعتهم بأن الشعور بالانتماء لا يمكن غرسه عند الساكن إلا حول هذه الهوية للمدينة. و يجب إذن تزويد المدينة بشخصية لكي يؤسس الساكن نفسه وطنيته الخاصة به.

قد تكمن مهمة الاتصال الحضاري في: إعلام السكان، و تحسيسهم، و توعيتهم بمختلف مشاكل المدينة، و حثهم على المشاركة و المساهمة في مصير هذه الأخيرة، و تسهيل ملكية الفضاء الحضري للسكان، و مساعدتهم على التمسك بها و تأسيس هويتهم فيها .[68]

في هذا البناء للهوية، يتم تسخيره كل الوسائل الاتصالية و الإشهارية للوصول إلى صناعة رمزية للمدينة . هناك عدة عناصر غير متجانسة يتم إغفالها بهذه الطريقة. و الهدف من وراء ذلك هو إنشاء هوية تكون في نفس الوقت قريبة من الواقع المعاش، و لكن مثالية بما يكفي لأن تكون مقبولة من طرف المواطن.

إن رئيس البلدية و فريقه هم الفاعلين الرئيسيين لهذه السياسة الاتصالية، و هو الشيء الذي يمكّنهم من أن يكونوا شركاء في هذا البناء للهوية ، كما يوضح J.TOUMON:

"إن رئيس البلدية بفضل موقعه القانوني هو من يوحد بلديته، يسجل هويته و يظهر هو نفسه كرمز لهذه الوحدة(...). وهو يمثل الجماعة و يجسد ديمومة الانتماء المشترك".[69]

---

[66] - L'occupation d'un même espace ne signifie pas l'entretien d'un même sentiment d'appartenance « STRYCKMAN P. » Espace et communication. Réflexion sur le sentiment d'appartenance •, Communication et organisation, GRECO n° 1, mai 1992, p. 98.

[67] - FOURDIN M., o. c.

[68] - GARNIER J.-P., « La ville inimaginable » Espaces et sociétés, n°62-63, 1990, p. 200.

[69] - TOURNON J., « Popularité du maire comme phénomène ethnique » Communication et organisation. GRECO, n° 1 mai 1992, p. 148.

يساهم هذا المفهوم لدور رئيس البلدية في تفسير التحمس لهذا المشروع البلدي لبناء الهوية عن طريق الهدف. في الواقع، تهدف هذه الهوية في خلق الشعور بالانتماء لجميع السكان إلى مدينتهم، و في شرعية كل القرارات التي تؤخذ من طرفه بما أنه هو المبادر بها.

من أجل خلق هوية المدينة و الاشتراك فيها وحتى يكون أحد مكوناتها، يتمتع رئيس البلدية بمجموعة من الإمكانيات الاتصالية (الإشهار، وثائق مطبوعة...) التي تسمح له ببناء هذه الهوية، من بين هذه الوسائل، الصحيفة البلدية التي هي الموضوع المفضل للدارسة، أولا لأنه منبر للتعبير بامتياز بالنسبة لرئيس البلدية و أعضائه، ثم لأنه جزء من وسائل الإعلام المحلية المتناولة إعلاميا،و تركز عليه كل جهود إعداد و تقديم الأخبار، و أخيرا لأن فئة الاتصال المستهدفة المفضلة لديه هي فئة داخلية: و هم سكان المدينة [70]

III- صحيفة البلدية

تتكون صحيفة البلدية بالأساس من ثلاثة أنواع من الأخبار[71]:

-الأخبار الوصفية (أخبار المصلحة، الدائرة على سبيل المثال).

-أخبار عن أحداث المناسبات: عرض حال عن الأحداث التي وقعت، أخبار الشهر.

-الأخبار المتناولة للإشكاليات: مواضيع مجلات، مواضيع سياسية، ملفات خاصة.

ففي هذا النوع الأخير من الأخبار يتم فهم أكثر للأسلوب الاتصالي المتبع. وبتقديمه لبعض المشاكل بدلا من أخرى، يرسم رئيس البلدية هوية المدينة و يسجل بذلك الأولويات .

إن تداول الأخبار في الصحافة تعود لتمنع أخذ الواقع بصفة مباشرة بإدراج " صورة مجازية" عنه و التي بسبب تكرارها توشك أن تكون المدلول الأولى، ليست المسألة هنا لنعرف إن كانت هذه الصورة المزدوجة كاذبة

---

[70] - Trois fonctions clés sont attribuées au journal municipal : « Les fonctions de service sont celles qui consistent à offrir des renseignements concernant la vie quotidienne locale. Le journal municipal tient une seconde fonction, celle d'être le répertoire de la vie locale, fonction en partie partagée par la PQR L..1. La promotion constitue la troisième dimension de l'information municipale», PAILLIART L, Les Territoires de la communication. PUG, 1993, pp. 109-115. Ces fonctions déterminent sa structure formelle. Ce document est le reflet de la ville, à ce titre on se doit de privilégier sa conception. Une information attractive facilite la persuasion comme le montrent entre autres les travaux de FESTINGER L. et MACCOBY E., plus précisément ce caractère distrayant du journal a pour effet d'empêcher ou de freiner toute activité cognitive de contre-argumentation de la part du récepteur.

FESTINGER L. et MACCOBY E., -On résistance to persuasive communications-, Journal of Abnormal and Social Psychologie, 68, pp. 203-210, 1964.

[71] - REGGAZZOLA T.-H., « Médias, contenus, territoires ». Espaces et sociétés, 50, pp. 69-94, 1987.

(...). إن الشيء الذي ينبغي أن نتساءل عنه هو حول أثار (مرجوة أو لا) تدفق الصور الحضرية التي نشهدها اليوم حول تصور السكان لمدينتهم، و بالتالي حول كيفية موقعهم هم أنفسهم بالنسبة لها"[72].

نلاحظ فعلا أنه من الأخطار التي يمكن أن تربك الانسجام السياسي، أو تقسم الروابط الاجتماعية، من تلك المنتقاة هي دائما المشاكل المشتركة لكل المدن لأنها ملازمة لسير وعمل النظام الحضري. فالمدينة يتم تقديمها على أنها إقليم عدائي بحصتها من الاضطرابات والاختلالات. لدى رئيس البلدية إذن وأعوانه مهمة بناء وسط حضري يسير في مسار منتظم وثابت لتحسين الأوضاع.

ولكي توضع ميكانيزمات المشروع القانوني لبناء الهوية الذي قمنا بوصفه، اخترنا أن نركز على واحدة من مكونات الصحيفة البلدية: ألا و هي الصورة الفوتوغرافية.

نقترح الآن شرح الأسباب التي تمكن الصورة الفوتوغرافية (أفضل من الجزء المكتوب) من القيام بوظيفتها الاتصالية التي أشرنا إليها: وهي بناء هوية منفردة (خاصة) للمدينة، قادرة على إحداث انبعاث الشعور لدى الساكن بالانتماء إليها.

IV– الصورة الفوتوغرافية كموجه لبناء الانتماء للمدينة.

تماما مثل الشيء المكتوب، تعطي الصورة وسائل متطورة لصالح رؤى إعلامية، ولكنها خاصة حجحية وإقناعية للمرسل. بفضل التصميم والصناعة التقنية ونشر الصورة تتكون وضعية الاتصال[73].

نعرف بأن المرسل حاضر في صناعة الصورة. عن طريق استعمال تقنية فوتوغرافية (إطار، زاوية، بعد، مجال)،يعبر عن نيته في إيصال معلومات لا يتم تحديدها عرضيا (بالصدفة): يؤدي قانون الرؤية إلى أننا ننظر أولا إلى ما هو محدد أكثر، فوضوح الصورة يصبح دالا ، فهو يشير إلى ما يجب رؤيته. غير أن هناك فرق بنيوي بين الرسالة الأيقونة (الصورة) والرسالة اللغوية التي تحدد الاختلافات الوظيفية الهامة. في حالة اللغة المكتوبة، تكون القراءة على الأقل في المرحلة الأولى للعملية خطية ومستمرة. يشارك القارئ بحيوية كبيرة في اختيار وتنظيم المعنى. يمكننا

---

[72] - GARNIER J.-P., O. C., p. 201.

[73] - Nous pouvons ajouter que par la conception, la fabrication technique et la diffusion de l'image se construit une situation de communication : un ensemble d'éléments internes et externes à l'image définissent la situation de communication. Plusieurs facteurs s'associent et peuvent transformer largement les conditions de la réception. Il en est ainsi du contexte général qui correspond au moment et aux circonstances où le message est émis et reçu. Les conditions psychologiques, physiologiques, les circonstances sociales, économiques du lecteur font changer l'intensité d'implication du lecteur dans son rapport à l'image. II en est de même pour le contexte matériel, une même image dans un environnement immédiat différent propose des conditions autres de lecture et, par là-même, une lecture différente.
FOZZA J.-C., GARATA M., PARFAIT F., Petite fabrique de l'image. Maynard, 1993.

أن نعتبر أنه في قراءة نص في موضوع، يتم بناء المعاني في التنظيم الزمني للخطاب. بالمقابل تتم الرؤية وإدماج العناصر الدالة للصورة بصفة شاملة ومتزامنة أكثر.

لا يكون العمل التحليلي للقارئ في هذه الحالة مطلوبا كثيرا، بطبيعة الحال، فإن القارئ لصورة خلافا لقارئ النص نادرا ما يلجأ إلى قواعد الإحاطة الضمنية لهذا النوع من الرسائل. إذا كانت قراءة الرسالة الشفوية تتطلب التحكم في قواعد اللغة: إملائية، نحوية...صرفية...فإن قراءة الصورة الفوتوغرافية تستغني عن معرفة القواعد التي أدت إلى صناعتها. وهذا له تداعيات هامة على الحالة النفسية للمتلقي، الذي يكون في نفس الوقت منغمسا في وهم الشفافية: قد تقوم الصورة مجردة من أي نية تأثيرية لمصمّمها بوصف الواقع المباشر وأحادي المعنى.

في الواقع، وخلف أحادية المعنى الظاهرية، يمكن لصانعي ومرسلي الصورة الفوتوغرافية الاستفادة من الفرص التي يُعطيها لهم تعدد المعاني، على الأقل أكثر مما في حالة النص لمراقبة الآثار باللجوء إلى وسائل الإشهار المجربة.

تسمح الصورة في الواقع بمجال أوسع للتفسير. ترتبط بالمعاني الخفية للمعطيات المرئية للصورة، وبتنظيمها الشكلي وتوزيع الرموز في الفضاء الذي يتم فيه التمثيل. تتعدل العناصر التي تكوّن الصورة بتماسك وترابط منطقي في معنى أشمل. كل تطابق من المطابقات الممكنة يكوِّن "بنية" يفهم فيها كل عنصر تبعا للعناصر الأخرى. لكن هذه المعاني مرتبطة أيضا بالمميزات الخاصة للمتلقي وبالكيفية التي سيطابق بها رؤيته (هذا التطابق يشمل عملية إيمائية للرؤية والتعرف في نفس الوقت) وبالتمثيل الذي سوف يكوّنه. يمكن أن تخص هذه "البنيات" أيضا عناصر غير مرئية، مشتركة مع عناصر مركّبة. تؤدي هذه التطابقات الإيمائية المختلفة، والتي يمكن أن تحدث أثناء قراءة الصورة إلى إمكانية تغير كبيرة للمعنى. نضيف بأن إمكانية التغيُّر هذه ليست وحيدة وبين الأفراد وأنه يمكن أن تكون أيضا داخل الأفراد. عدة معاني تدخل في تنافس عند الشخص[74].

ليس علم العلامة (السيميولوجيا) للصورة الفوتوغرافية أقل تعقيدا من نظرية العلامة (السيميوتيك) للنص. يمكننا أن نعتبر في الواقع أن عملية الاتصال عن طريق الصورة الفوتوغرافية هي أيضا فعالة حتى أن المتلقي لا يشعر أبدا بالطابع البنيوي والوظيفي لهذه الوسيلة الإعلامية، أي بوسائل صناعتها، وبأهدافها البراغماتية. لا نأخذ كمثال إلا صورة واحدة أخذت بمناسبة تدشين، لا يرى القارئ سوى حفلات جامعة لأشخاص معروفين في مكان يهدف صانع الصورة أيضا إلى تبرير النفقات المصروفة من أجل هذا النوع من الأعمال البلدية. هذه المميزات تجل من الصورة المدرجة في الصحيفة البلدية حامل موجه للإعلام، ولكن بالخصوص وسيلة إقناع حاسمة يبدو لنا أثرها على بناء الشعور بالانتماء لدى الساكن لمدينته. سوف نقف قليلا عند بعض مميزات الصورة والتي تبدو لنا معانيها الوظيفية تذهب في اتجاه تحليلنا.

---

74 - MEUNIER J.-P. et PERAYA D., Introduction aux théories de la communication, De Boeck Université, Bruxelles, 1993.

نشير أولا إلى أن الصورة تقدم طابع "الإقدام على الفعل" أكثر وضوحا من المكتوب، وذلك لسببين على الأقل: أولا تشكل مجموع الصور ديوانا يمكننا عزله، يكفي هذا الديوان في حد ذاته ليحكي قصة. يقترح ف.لامبيرت تحليل صورة الصحفية " كميتوغرافيا"، يعزلها عن سياقها اللغوي لينظر إليها كجوهر يشكل علاقة رمزية مستقلة عن اللغة الشفوية[75]. ثمّ إن الرسالة عن طريق الصورة أكثر "إثارة" من النص ونتذكّرها بسهولة. تحدد هذه الخصائص ما يسميه أ.غوثييه "صلاحيتها"[76].

تعتمد الصورة على القياس(المقابلة)، بمعنى أنها تظهر كبديل للواقع، وهي بديل نوعا ما ذو مصداقية واضح نوعا ما. لكن يبدو أنه ينقل بأكثر دقة وأمانة عن الواقع. ومع هذا، وحتى لو أن مثل هذا الأثر يبدو غريبا، فإن هذا الطابع التماثلي للصورة التي تؤسس لقدرتها على إثبات صدقيتها، تقود المتلقي بردة فعل دفاعية ضد عملية التحويل إلى أشياء يمكن أن تصبح نفسيا مهدِّدة (خطيرة) كما في حالة الصور عن الحرب، أو الكوارث، وكذلك وضع "شاشة" بين الصورة والواقع الذي تمثله. فهذا الوهم الفوتوغرافي مدان في غالب الأحيان.

"تقدم الصورة شيئا للنظر إليه، لكن هذا الشيء يبدو كأنه ليس جزءً من الوسط الحقيقي. بعبارة أخرى، يقدم الرمز المماثل دائما مدلوله على أنه غائب و خارج عن حقل الحضور(...)مرئيين ولكن مرئيين كغائبين، فإن الكائنات التي تقدمها لصورة هي أيضا مرئية كخيال (صورة خاطئة)، أي مظهر خاطئ. يمكن أن يقدموا أشخاصا حقيقيين موجودين في مكان آخر، ولكن بالشكل الذي يظهرون فيه على الصورة فهم ليسوا إلا مظاهر.[77]." من المعروف أن الصور الموجودة في الصحف اليومية أو الأسبوعية تعمل كشاشة بين العالم والقارئ، وتكوّن الإحساس بمشاهدة العالم. "بالنسبة للقارئ، فإن ما يراه مختلف عن مادة الواقع الذي تمثله، وهو غير متأثر بما يراه"[78]. لكن الأمر يختلف عندما نعطي للقارئ إمكانية التعرف على الأماكن والأشخاص المصورين. يمكننا أن نتساءل في حالة الصحيفة البلدية، وحتى في الصحافة اليومية الجهوية عمّا إذا لم يكن الهدف المنشود هو بالفعل محاولة تقليص آثار هذه الشاشة بفضل الصورة والذي يفرضه عادة القارئ بين تصوره وبين حدث بعيد عن فضائه اليومي الفعلي و الاجتماعي.

---

[75] - Le premier niveau de langage de la mythographie, c'est le signifiant iconique. La spécificité de l'image d'information inscrit le référent photographique dans un effet de réel […]. Le second niveau de langage, c'est le signifié iconique […]. Enfin, l'intericonicité, qui fait de chaque image la citation d'une autre image, et permet ainsi à la photographie de presse de répéter notre culture iconique.

LAMBERT F., Mythographie, Edilig, 1986, p. 138.

[76] - GAUTHIER A., L'Impact de l'image. L'Harmattan, 1993, pp. 7-8.

[77] - MEUNIER J.-P. et PEARYA D., o. c., p. 125 et p. 132.

[78] - MOUILLAUD M. et TÉTU J.-F., Le Journal quotidien. PUL, 1989, p. 81.

و بالعكس فبفضل تمكينه من التعرف على الأماكن أو الأشخاص المصورين، تعطي الصحيفة البلدية للساكن مرآة يتعرف فيها على نفسه ويتعرف على المجموعة الاجتماعية التي تمثل المدينة، وكذلك أعمال هذه الجماعات.

"الأشياء الأولى التي يبحث عنها القرّاء لأي صحيفة هي تلك التي يعرفونها من قبل. تمكّن التجربة المترجمة في وسط جديد من رؤية أو سماع حرفيا لإعادة الإنتاج الجميلة لوجدان سابق. تقوم الصحافة بإعادة إنتاج الإحساس الذي جرّبناه باستعمالنا لحواسنا. وباستعمالنا لحواسنا وقدراتنا نستطيع أن نترجم (نفسر) أو نحول العالم الخارجي إلى مادة ذاتنا".[79]

يبدو أن الصورة تلعب هنا من خلال معرفة وتعرف القارئ على عناصر العالم الخارجي، دورا هاما في ولادة الشعور بالمشاركة المباشرة في الأحداث المذكورة والمشار إليها. في عملية مماثلة للتي تقع عند ملاحظة صور فوتوغرافية للعائلة، يستطيع القارئ أن يعيد الربط مع معنى شخص مجسد. تُشكل هذه الطريقة العامل الحامل الهام في صناعة وبناء الإحساس بالانتماء: فالشيء الذي يقدم للساكن ليراه ليس جوهرا مجردا، أو مدينة مع أشخاص خياليين، لكن هي مدينته هو.

أحد التفسيرات للدور السائد الذي تلعبه الصورة في بناء وصناعة الإحساس بالانتماء إلى المدينة يكمن حسب رأينا في البعد الزمني الخاص الذي تحيل الصورة فيه القارئ، والتي هي زمنية تاريخية وجماعية: للمدينة. فعليا، وفي تطور تنظيمها المكاني ولكن رمزيا خاصة تحمل المدينة في طياتها تلك البصمة للزمن، فهي جسم، وجسم يعيش ويتحول. للمدينة أيضا تجربة خاصة، وماضي، وحاضر، ومستقبل، هو تاريخها وعلى الساكن أن يندمج فيه وأن يكون لديه الشعور بالمشاركة فيه.

لكن تاريخ المدينة لا يختلط مع تاريخ سكانها. تكتب زمنية المدينة على مدى القرون، أما تاريخ السكان فهو على مدى السنين، أو على الأكثر عشرات السنين. يوجد هناك تباعد في الزمن، وعدم التزامن بين زمن المدينة وزمن الساكن والذي يترجم خاصة في استحالة هذا الأخير من مراقبة أو حتى يقرر تحولات المدينة.

فهذه الزمنية حاضرة في كل ما يمس بالصورة كما تشهد بذلك أعمال ر.بارث حول "كان هذا موجودا هنا" وأعمال أ.فيرون[80]. وبالذات إحدى وظائف الصورة المقترحة في صحيفة البلدية هو ربط التاريخ الجماعي والتواريخ الفردية (الشخصية)، و مطابقة الزمن الموضوعي للمدينة مع الزمن الذاتي لسكانها.

---

[79] - MAC LUHAN M., Pour comprendre les média. Points, 1977, p. 243.

[80] - BARTHES R., La Chambre claire. Note sur la photographie. Paris, Gallimard, 1980, et VÉRONE E., .Le temps d'une photo. De la sémiologie aux images d'informations.. Collection Textes essentiels : Sciences de l'infirmation et de la communication, Larousse, 1993.

يستعيد المواطن عن طريق الصورة امتلاك المدينة، ويصبح شاهدا على تحولاتها، ولديه إذن الشعور بالمشاركة الفعلية وليس فقط يتغير هو نفسه. يساهم هذا الثابت من ثوابت هوية المدينة تماما في تكوين هويته المدنية.

-3-

الأقاليم في تحول.

TERRITOIRES EN MOUVEMENT

دومينيك تيسيار

DOMINIQUE TEISSIER

I– فضاء مابين البلديات.L'ESPACE INTERCOMMUNAL

1– السياق.

في 6 فيفري 1992 تمت المصادقة على قانون التوجيه 125-92 المتعلق بالإدارة الإقليمية للجمهورية[81]. (قانون إ.إ.ج.loi A.T.R) جزء من هذا القانون يخص فئة جديدة من المؤسسات العمومية للتعاون لما بين البلديات (E.P.C.I) والتجمعات البلدية (C.D.C). باستهدافها للبلديات الريفية وكذلك المدن الصغيرة والمتوسطة، ترمي (C.D.C) إلى إقامة مشروع تهيئة شامل للفضاء والتطور الاقتصادي على المستوى المحلي. كانت عامل تفعيل وتفكير حول التعاون لما بينا التجمعات من جهة بمناسبة إقامة المخطط الولائي للتعاون فيما بين البلديات (المقرر في قانون التوجيه)، ومن جهة أخرى في إطار النقاش حول تهيئة الإقليم (من اجل قانون تطوير الإقليم).

يندرج إنشاء C.D.C في إطار يمتاز في نفس الوقت بخصوصيات فرنسا في الإطار الأوربي (المسألة المتكررة لعدد البلديات)، ووضعية وطنية معقدة في ممارساتها في مابين البلديات ومواصلة حركة اللامركزية.

إن التسيير لما بين البلديات هو على كل حال ممارسة قديمة عبر نقابات ما بين البلديات. تضاف الهياكل المختلفة لما بين البلديات (نوع S.I.V.OM وS.I.V.U وS.I.C.T.O.M) إلى الهياكل البلدية: فهي تتضافر مع الهياكل الجديدة التي ظهرت في إطار اللامركزية (مجالس الهوية) ومع الهياكل الموجودة (مجالس عامة، مجالس بلدية) منشئة بذلك مجموعا كليا تترك فيه تعددية الأصوات في غالب الأحيان المكان لتنافرها وتصادمها. تتعدد الخطابات، وتتداخل المهام بحيث يصعب على الفاعل إيجاد المخاطب الأنسب، ويكون المواطن أبعد فيه من أي وقت مضى عن هيئات صنع القرار. زيادة على ذلك الحيرة بين العدالة والفعالية في تقدير السياسات العمومية (وتموينها) تطرح بإلحاح.

أحد الحلول لتطوير (أو للعيش فقط) البلديات الصغيرة يمرّ بالتأكيد عبر ممارسات التعاون فيما بين البلديات. يمكن أن نتصور هذا التعاون فيما بين البلديات كمسألة "تنظيم بسيطة" في العلاقة بين الاستثمار والفعالية. ولكن على المستوى الرمزي.36000 بلدية، إنها أيضا نفس العدد من المجالس البلدية، إذن نفس العدد من الفضاءات الصغيرة التي تترسخ فيها السلطة المحلية: ترجع الترددات الملاحظة في الميدان بخصوص تكوين C.D.C على أهمية هذه الرهانات الرمزية.

---

[81] - Journal officiel de la République française. Paris. 8 février 1992, pp. 2064-206.

يترك قانون 1992 حرية القرار للمجالس البلدية رغم أنه يحث بشدة البلديات للتجمع (بحجة التضامن المالي والضريبي). يبتكر هذا القانون بجعله من C.D.C ليس فقط أداة تسيير (ليس هناك جديد بالنسبة لمختلف النقابات الموجودة) ولكن أيضا فضاء اتخاذ القرار عن طريق تحويل المهام الإجبارية والاختيارية التي تصاحب إنشاء التجمع الاجتماعي. وهو يضع زيادة على ذلك عملا من النوع الفدرالي (ضرائب نوعية، وسائل مالية مستقلة). يمكن أن يشكل اختيار المهام التي ينبغي تحويلها بالنسبة للبلديات الصغيرة حجر عثرة لخلق C.D.C وذلك لكونه يشكل اتهاما لمكان السلطة يعد تاريخا شرعيا ومستقلا وسيدا، هو المستوى البلدي وتمثيل دور المنتخبين.

زيادة على ذلك، يصاحب هذا الاتهام في الغالب إعادة التنظيم للإقليم حول المدن الصغيرة والتي تصبح مراكز منظِّمة، الشيء الذي كانت عليه في الواقع ولكن يصبح بهذا دورها متقنّنا.

يبدو أن إرادة المشرّع تتجه من جهة إلى تبسيط المشهد " لما بين البلديات" بتقليصه وتوضيحه، ومن جهة أخرى إلى إعادة تحديد أسس التعاون حول كلمات السر: تضامن وفعالية. ولكن كما لا يعقل تجميع البلديات بالقوة، فإن التضامن لا يتم بمرسوم... وإعادة التنظيم هذه تحيي الخلافات السلطوية ما بين المدينة الصغرى والبلديات الحدودية. تتغذى هذه الخلافات المبنية غالبا على أسس حقيقية كذلك في الخيال البلدي: الخوف من الآخر، من أن "سيؤكل" من طرف الأضخم...

يجب أن يخدم "تجمع البلديات" C.D.C مبدئيا مختلف الشركاء بكيفية متساوية. ولكن يبدو أن كثيرا من رؤساء البلديات يخافون من أن يؤكلوا من طرف "إيسودوم". (الجمهورية الجديدة 19/12/93).

أصبح فضاء لما بين البلديات الذي فتح، صندوق لصدى السياسيين المحليين. هناك على كل حال رهانات انتخابية باعتبار أن نفس الأعيان هم الذين يقتحمون ميدان لما بين البلديات ومختلف المستويات الانتخابية الإستراتيجية (مجالس عامة، جمعية عامة): فإن البلديات الصغيرة (أو بالأحرى ممثليها) لن يلعبوا في ميدان الكبار... يمكن لـ"مابين البلديات" إذن تعزيز ظاهرة شخصنة واحترافية المنتخب المحلي (الناتجة عن اللامركزية) تمس هذه الظاهرة بصفة غير مباشرة ولكن في نفس الوقت بقوة منتخبي البلديات الصغيرة عن طريق طبقة "كبار المنتخبين للمحافظات" الذين "يخافون على امتيازاتهم وسلطتهم مرتكزين على زمرة من المنتخبين الصغار، زبائن حقيقيين على الطريقة الرومانية والذين لا يستمرون في البقاء إلا بفضل المعونات الولائية والجهوية، والتحايلات القانونية التي تحدث كثيرا من المظالم عوضا من حلّها" (ي.ميني.1992)[82] .

زيادة على ذلك، فإن إنشاء جهاز جديد لا يؤدي إلى التبسيط: في الواقع فإن المستوى الولائي هو الذي محل اتهام. فالرهان هنا أيضا أكثر أهمية ويفسر الاستراتيجيات المستشارين العامين في هذا المعطى الإقليمي (جمود، لا

[82] - MÉNY Y., (1992). « La république des fiefs Pouvoirs ». Paris, PUF, n° 60.

بل انسداد). فهياكل لما بين البلديات التي تنشأ تعيد في معظمها نفس القوالب النقابية التي كانت موجودة من قبل (في غالب الأحيان نقابيي المحافظات) في حين أن المجموعات الأخرى تنظم غالبا على مستوى المحافظة.[83].

2- فضاء لما بين البلديات كفضاء اتصالي.

يقتضي تناول فضاء لما بين البلديات كفضاء اتصال مساءلته في بعده الحقيقي انطلاقا من الفاعلين الذين يشلونه، وممارساتهم، والأشكال والأخبار المتداولة، ولكن أيضا في بعده الرمزي باعتباره فضاء للتمثيل، وللصور المنتجة في الخطابات المسموح بها. ففضاء لما بين البلديات هو فضاء قانوني تمارس فيه الوساطة وتبنى فيه الإقليمية، بمعنى يتم فيه إعداد فضاء لبناء الهوية.

إذا كان الإقليم يتم إدراكه من خلال الأشكال والخطابات المتداولة فيه، فلا يمكن أن يختزل في وحدة دالة. بطبيعة الحال، لا يلتبس الإقليم مع الفضاء الحقيقي، ولا مع الأشياء التي تعمّر (تسكن) هذا الفضاء: إذا الإقليم يفهم "كفضاء-زمني" (Yves Barel 1986)[84] . فإنه معنى لهذا "الفضاء-الزمن". نريد كذلك دراسة ما يتعلق داخل الإقليم برمزية الفضاء والزمن عند الفاعل وبالتحديد، دراسة فضاء الاتصال كفضاء لهذه الرمزية. يدور سؤالنا حول تناول إعادة تعريف معنى الإقليمية في خطاب الصحافة اليومية الجهوية. بعبارة أخرى، في الوقت الذي تعيد الأقاليم تحديد (تعريف) نفسها، كيف تدمج (تدخل) هذه الصحافة المعطيات الإقليمية الجديدة؟

المراد هنا طرح السؤال عن مشاركة مؤسسة الصحيفة اليومية[85] في الإقليم وهو في تكوين.

II-خطاب الصحيفة اليومية محل تساؤل.

1- أي صورة للفضاء؟

يرجع تنظيم مساحات صفحات الصحيفة وتبويب موضوعاتها إلى إطار إقليمي. فعملية مرجعية الصحيفة هي عملية دائرية أحد عناصرها هو تحديد محلية الخبر: يأتي اسم المكان كترسيخ للحدث، لكن الحدث يذكر وجود الإقليم. تحديد المكان عن طريق هذه المرجعيات المحلية من غير اللغوية يشكل وسطا لمعاني الخبر. غير أن المحلي يندرج بالنسبة للصحيفة في مرجعية ولائية أو بلدية.

---

[83] - Rivais R., « Le groupement des communes est un succès », Le Monde — Supplément • Heures locales. (Dimanche 23 — Lundi 24 janvier 1994).

[84] - BAREL Y., (1986). « Le social et ses territoires», Espaces, jeux et enjeux (coord. par Franck AURUC et Roger BRUNET). Paris, Fayard.

[85] - Notre corpus est constitué d'articles de « La Nouvelle République du Centre-ouest ». Édition de l'Indre

وهكذا فإن الأخبار "المحلية" يتم تسلسلها عن طريق نظام الأبواب حول الولاية (Indre) والمدن-الأقطاب (شاطورو مختلف عن شاطورو المجتمع وشاطورو الدائرة، وإيسودون، آرجنتون، لوبلان، لاشاتر): لأن القراء الأكثر عددا موجودون في المدينة...

ثمّ إن مساحة الصفحة منظمة تحت هذه المدن-الأقطاب: تتبع الدائرة "للإطار البلدي" (وأحيانا المحافظة). تعتبر أهمية البلدية (السكان، النشاطات الاقتصادية...) عنصرا يدخل في تنظيم الفضاء والاختيارات المتعلقة بالطباعة: حجم الخط، سماكته، الموضوع في الصفحة ... توضع البلديات الصغرى تحت "التسمية" البلديات الأكثر أهمية.تجد البلديات الصغرى في هذا التمثيل موضوعية في تخوفاتها ("أن تؤكل من طرف الأكبر منها") يتم تنظيم مساحة الصحيفة وفقا لمنطق الصحيفة: إن تمثيلها الفضائي الخاص هو الذي يتم التركيز عليه تبعا للدائرة، المقاطعة، أو ما يمكن أن يوافق ل" حوض الحياة"

لكن الفضاء المرجعي لا يكون شرعيا إلا في حالة إنتاجه (إبرازه) لصور شرعية: فالوجهاء الحاضرون بقوة (فضاء نصي فوتوغرافي) هم إشارات لهذه الشرعية.

يعمل اسم الوجيه كما اسم المدينة كلاهما كالتلميح المجازي. فاسم البلدية له وظيفة كناية لأنه يحيل ضمنيا إلى ما يكون الحقيقة (الواقع) البلدية (اسم التصنيف) بما في ذلك مؤسستها. أما اسم الوجيه (اسم العضو) فهو يعمل كمجاز مرسل لأنه يمثل المؤسسة (هيئة) البلدية، إذن فضاء رسمي: الفضاء البلدي.

كلما تقدمت المواضيع نحو "الأعماق" الإقليمية، يتقلص حجم الخط ويبسط الأسلوب. فالبلديات الصغيرة (الأكثر عددا) الحاضرة في الصحيفة اليومية من خلال بلاغاتها أو أخبارها العملية لا تتطلب التدخل المباشر للصحفي (إلا أحيانا مراسل محلي): فالملقي مموه في الرسالة التبليغية، بناء الحدث يختفي لصالح النص التبليغي.

فلا تقع إذن " الهوية المشتركة" من جهة ما هو ضمني للخطاب، التلميح. لأن الخبر لا يكون المعنى إلا عند المجموعة التي تستطيع أن تضعه في إطار واقعها الإقليمي المعاش من جهة أخرى في "الاتفاق" الضمني الذي يربط الصحيفة مع مختلف الفاعلين وتبَرر وجودها مع ضمان وجودهم.

وهكذا، فإن الإعلان عن مسابقة لعبة الأوراق (belote) هي العنصر المحرك لتمثيل يحيل إلى "شيء آخر" لا تذكره الكلمات، وإلى مكان آخر (غير موجود في مساحة الصحيفة)، وإلى زمن آخر معاش (مختلف عن زمن الإلقاء) ويمكن من توقّع الزمن القادم (المستقبل).

قد يَعمل الإعلان كإشارة ضبابية لوجهة نظر خارجية عن المجموعة المرجع في حين أنه شفاف [86] لدى أعضاء المجموعة.

زيادة على ذلك، تحتفظ الصحيفة الريفية بوظيفتها المركزية وهي التناوب لإمداد الجمعيات والمؤسسات (الهيئات) هذه الأخيرة لديها على كل حال شبكات إعلامية ووسائل مختلفة عن تلك التي نجدها في المناطق الحضرية. وصلت موجة الاتصال الكلي متأخرة بعض الشيء ووضعيات الاتصال (سكنات متبعثرة، فئات اجتماعية-ثقافية) لا تلائم كلها نفس النوع من النشر.

يستعمل المجلس الجهوي للوسط وكذلك المجلس العام تماما المناوبة عن الصحافة اليومية الجهوية و ذلك بشغلهما المساحات الإشهارية في صفحة كاملة للإشهار الإخباري تسمى "الموعد الشهري للمجلس الجهوي" و"أندر-أون-بيري، أخبار المجلس العام" منشورة في الجرائد اليومية الأربعة للصحافة الجهوية. مستفيدة هكذا من نسبة الاختراق لليومية، فهم يحسّنون من توظيف نظام اتصالهم انطلاقا من العادات المحلية: تستعمل الصحيفة اليومية الوجهاء والهيئات لشرعنة خطابها، والهيئات تستفيد (بأقل التكاليف) من الشبكة الموجودة. يمكننا على كل حال أن نتساءل عن العقد الرمزي الذي يربط الصحيفة بصاحب الإعلان الرسمي عندها يشتري هذا الأخير مساحة لتسجيل جريدته في الصحيفة: صحيح أن تربح الصحافة فيها اقتصاديا ولكنها تخسر جزءً من استقلاليتها باعتبار أن مضمون الخطاب لا يكون بيدها. فوجهة النظر التي تنقلها عادة يتم ذكرها بدون وساطة، أو بالأحرى يختصر دورها كوسيط في أن تصبح فقط وسيلة مادية لوساطات أخرى. ولكن ألم يكن هذا التطور مندرجا من قبل في أصلها؟ أوليس هذا إشارة إلى النتيجة؟

تنتظم هذه الصحيفة "الريفية" إذن انطلاقا من الولاية ثم من المدن الصغرى، وهو الشيء الذي يبدو لأول وهلة متناقضا. غير أن هذا المنطق يرجع من جهة إلى واقع الفضاء الاتصالي، ومن جهة أخرى إلى الرمزية والخيال المتداولين حول هذا الفضاء.

نلمس "واقع" هذا الفضاء في كون أن أصحاب الإعلانات هم من المدن: توجد مقرات مؤسسات "هافاس" في المراكز الكبرى،والإشهار المحلي يعني بالأساس تجارة المدن (مستودعات، مراكز تجارية كبرى، سلع جاهزة للنقل...) يوجد أكبر عدد من السكان وإذن الزبائن المحتملين في المدينة.

أما "الرمزية" كون رموز السلطة، وصور الشرعية، والانجازات الكبرى (اجتماعية، ثقافية) وكل موكب الرمزية التي تحملها تقع مقراتها في المناطق الحضرية.

[86] - RECANATI F., (1979). La Transparence et l'énonciation. Paris, Seuil.

أما " خياله" في كون نموذج التطور وصورة الرقي ملائمان دائما وأكثر فأكثر (استشراء الفقر في النسيج الاجتماعي الريفي، وبوار إداري"...) للمدينة تعززهما المشاكل التي تصاحب الواقع اليومي المعاش: حرية حركة أكبر، تبادلات أكثر فأكثر مع قرى الوسط والولايات أين تتمركز مصالح الخدمات.

رغم ذلك، فإن هذه الصحيفة اليومية تحتفظ بلونها (صبغتها) الريفي: العيش في قرى صغيرة لا يتم إظهارها أساسا حول الحياة الجمعوية وشخصيات اليوم (حفلات للبنات،صيادي السمك، المتقاعدين، حاملي الشهادات، أعراس) موجودون هنا للتذكير "بأن العيش في البادية دائما أحلى"وهكذا توجد هناك في نفس الأفق للقراءة مقابلة لفضأين رمزيين لانبعاث "الحضارة المادية" من جديد والتي يشرحها ف.بروديل (1979)، في حين أن المدن الصغرى (أو المتوسطة) تبدو تستقبل الفضاء العابر من خلال تتابع وتنوع الأحداث، تندرج هذه الحركة في المدة، وعلى المدى البعيد مشكلة في الواقع في رمزية خاصة التاريخ السياسي للمؤسسات (هيئات) والذي تنظمه الصحيفة. نجد هياكل الصحيفة اليومية خاصة في القرى الصغيرة. "غبار التاريخ"، أحداث تافهة تتكرر باستمرار وتؤكد على نفسها كحقائق متتابعة. كل واحد منها يشهد لأخر عابرة في سمك الزمن الصامت وتدوم"[87] . مفسرة لنظام بائد ومطمئن.

تكمن الصعوبة إذن في تحليل هذا التناول للخبر ليس بوصله واقع الإقليم الذي يقودنا إلى تصنيف الأخبار ليس حسب صحتها (صدقيتها) أو عدم صدقيتها، ولكن مادمنا في عالم الخطاب، في مدى مساهمتها في إنشاء نظام رمزي، بمعنى إنتاج أخبار تتميز بمصداقيتها، اعتبارا لقيم ومعارف وتصورات الجمهور.

إذا كان مثلا اسم البلدية هو مرجع الخبر، فذلك لأنها تعتبر مرجعا ذا مصداقية بالنسبة للمجموعة. يُحدث التعرف على هذه العناصر المكونة للهوية والموضوعة في الصحيفة كمرجعيات ذات قيمة مضافة رمزية. فتصبح المرجعية ذات دلالة مرتين. على المستوى الداخلي في الخطاب الذي تنظمه، وعلى المستوى الخارجي كعامل مضخم للقيم القائمة. يحدث التكرار في الإعلانات اليومية في الإطار الإقليمي الاطمئنان من أن نجد "نفس الشيء" مهما كانت التخوفات الاجتماعية فوق الإقليم الذي نعيش فيه.

وهكذا تساهم الصحيفة اليومية في إنشاء خيال إقليمي يضمن ديمومة الأقاليم بتسجيل هذا المستوى الإقليمي في المدة (الزمن) وعليه، فموضوع التصحر مثلا ليس متناولا في الباب المخصص للبلدية (حتى لو كانت البلديات مذكورة في الموضوع)، ولكن الولاية هي التي تؤخذ كمرجع. إذن، فالمشكلة المطروحة تأخذ رمزيا مسافة وتبتعد من القارئ المركزي ومنه البلدية، حتى و هي مهجورة فلازالت توجد عبر الإعلان عن مسابقة (belote) أو الاجتماع القادم للمجلس البلدي.

[87] - BRAUDEL. F., (1979). Civilisation matérielle, économie et capitalisme Xe — XVIIIe siècle. Paris, A. Colin.

إن عنونة الفصل بالإقليم ليس له معنى إلا مرتبطا بالخطاب الذي يكون الفصل هو مرجعيته: إذا كان التكرار غير أساسي في جانبه المرئي (التكرار اليومي) فهو أساسي في بعده الرمزي نظرا للإحالة المستمرة الذي ينظمها بين الخطاب وموضوعه ومدلوله.

تساءلنا حول تسجيل فضاء لما بين البلديات في خطاب الصحيفة اليومي في هذا الإطار التسلسلي، المحدد بالمعالم البلدية.

كيف يمكن أن يكون فضاء لما بين البلديات لـ C.D.C مسندا إلى مرجعية في تنظيم يعترف بالولاية والمقاطعة والبلدية كمستويات دالة على المحلية؟ كيف ستأخذ المؤسسة (الهيأة الجديدة C.D.C معناها في خطاب الصحيفة اليومية؟ كيف ستدرج كمرجعية بما أنها مكان للكلمة مرخصة، ثم قد تكون كلمة منقولة من طرف الصحافة؟ كان يجب إذن مسبقا بناء عالم معانيها (أو إقليم معانيها)، بمعنى إنتاج صورة شرعيتها في البناء التاريخي للأحداث.

2- تسجيل لأحداث المؤسسة ما بين البلديات.

لا يوجد باب مخصص لإسناد مرجعية لفضاء ما بين البلديات[88]: ما هو المكان الذي قد تشغله في البناء الهرمي والمحدد للصحيفة؟ هذا لا يعني أن فضاء لما بين البلديات ليس موجودا: فشكل رمزيته، وتمثيله (صورته) الذي يمكن الاعتراف به في فضاء الاتصال هو في حالة تكوين.

يرتكز بحثنا على العلاقة التي تربط فضاء (مكان) ومؤسسة مع تحديد المؤسسة في الفضاء المعني الذي يشملها، هكذا فإن C.D.C تحدد مساحتها الجغرافية وليس العكس، حتى ولو أن التعليمة الوزارية لـ 14 ماي 1992 تذكر مساحة طبيعية للتضامن .../... مقدّرة بالمعنى الجغرافي والاقتصادي والثقافي أو الاجتماعي.

في الواقع، الاعتراف بشرعية الهيئة هو الذي يؤسس للاعتراف بفضاء لما بين البلديات. نشر قرار ولائي هو الذي أعطى الوجود الحقيقي لـC.D.C. صحيح أن هذا القرار يحمل نوعا من القوة الرمزية ونوعا من " العزم" لكن الشيء المعترف به هو شرعية الأمر الولائي عن طريق القرار. فشرعية الهيئة الجديدة والاعتراف بها لا تزال في حالة بناء.

يرتبط وجود C.D.C في فضاء التواصل بتداول صورته، وظهور شكل يمكن من الاعتراف بشرعيته.

[88] - Une rubrique comme « Châteauroux agglomération » se réfère à une réalité géographique (l'agglomération), à une « intercommunalité d'usage» même s'il n'existe pas de structuration politique de l'espace « intercommunal » considéré. La dénomination implique des relations hiérarchisées entre la ville-centre et ses « satellites ».

يرجع بناء الصحيفة لتاريخ الأحداث حول إنشاء C.D.C إلى استراتيجية الصحيفة تجاه هذه الهيئة التي تساهم في بنائها والتي سوف يرتكز عليها خطابها لاحقا. حاولنا إذن أن ندرس، في مختلف المواضيع حول إنشاء C.D.C في أندرIndre كيف تظهر هذه الأخيرة وكيف أحدث معناها في تسلسل المواضيع، وكيف تم تقنينها عن طريق الخطاب حتى تكتسب شرعيتها.

3- عالم من مرجعية شرعية

" ...زواج جاد، مقارنة برابطة حرة: ما هم عليه نقابات لما بين البلديات... (Chàt /Valençay/مجموعة البلديات C.D.C" "شبه إجماع في المجلس البلدي" 94.10.14

تحيل بيئة المرجعية التي تصحب إنشاء C.D.C إلى واقع المجموعات وإلى القيم السائدة في الفضاء البلدي. فهي تقع في صدى المراحل التي تنظم حياة المجموعة والتي تسجلها البلدية شعائريا: زواج، زيادات، وفيات، تمدرس كلها تشكل الحقل المجازي الرسمي والذي ترسو فيه C.D.C والتي أصبحت صورة مؤهلة ويتم تذكيرنا بها عن طريق السلالة البلدية. فالولد شرعي لأنه ولد من علاقة شرعية.

المرجع : Issoudun / نقطة ساخنة (19/12/1993)

العنوان : ثلاثة بلديات و قفة

مقدمة : " التزاوج تم بين.../... ثلاثة بلديات من أجل قفة لمجمع سكاني .

المرجع : Issoudun (في 22/11/1993)

العنوان : ثلاثة بلديات لبلد

بداية النص : "ولد المجمع السكاني للبلديات من.... انها ليلة الاثنين أنه أنشأ بمقر البلدية Issoudun.../...(المندوبون) نظروا إليه وهو بالمهد وقدموا له الهدايا ..."

المرجع : Argenton / الجماعات المحلية (في 1994/01/03)

العنوان : ولد المجمع السكاني للبلديات مع رأس السنة الميلادية

مقدمة : "إن المجمع السكاني للبلديات.../... ولدت مع بداية العام الجديد. SIVOM وينطفئ بعد 21 عاما من الوجود."

علمنا أيضا بعد بضعة أشهر بأنه :

المرجع :Argenton /الجماعات المحلية (في 6/9/1994)

العنوان : المجمع السكاني للبلديات يزيد ضخامة

أما بالنسبة "للمجمع السكاني الشاب " Vatan، قالت "بدا في أولى مشاريعه " (في 1994/01/18).

C.D.Cمجمع البلديات ولد ، "هويته" (هي بمثابة علامة اعتراف وتذكير بالأصل وبشرعيته.) هي التي تسمح بتسجيله تحت بند. المجمع السكاني للبلديات C.D.C. لمدينة[89] l'indre يجمع إما تحت اسم "البلد" متبوع باسم " الحي– المركز ". المجمع السكاني لبلد Bazelle(مجمعمقاطعة)، المجمع السكاني ل Issoudun ، المجمع السكاني لVatan أو بالنسبة للمجمع السكاني Argenton sur CREUSE ، و Le Pêchereau ، سانت مارسيل Sant Marcel، ولذلك فإنها تحافظ على أسماء بلدياتها التي يكونها.

في الحالة الأولى ، حتى لو كان مفهوم البلد هو لم الشمل فإن الانتماء ينتظم على البلدية المسماة (الأكبر) و توضع المعلومة الخاصة بالمجمع السكاني للبلديات في الصحيفة في البند المشترك الذي يصف بلدهم. في الحالة الثانية ، فإنه يصعب علينا فهم مابين–العلاقة– في الترتيب العمودي: ولكن هنا أيضا ، تعالج وسائل الإعلام المشكل عن طريق وضع المدينة الصغيرة (Argenton) المعلومات عن المجمع السكاني للبلديات C.D.C ، إن المجمع السكاني للبلديات ، بوصفه وحدة أنتجها خطاب الصحيفة " تجتمع" حيها –المركزي.

إن هذا الاختيار النموذجي ، الذي يعيد في معظم الأحيان اختيار أصل أسم مكان الهيئة (المؤسسة)، يسألنا عن الخلط الممكن بين: رتبة / عضو.

> ما هي المكانة المكفولة للأعضاء بالمجمع السكاني ؟ وفي هذا المنشأ للحي– المركز ، هل مخاوف المعارضين لما بين البلديات "(أن نؤكل") ليست مبررة؟ حتى لو أن مقر "المجمع في القانون الأساسي ، يوجد فعلا في الحي–المركز، سوف يغادر الخبر حول المجمع السكاني للبلديات الموقع (على مستوى فضاء الصحيفة) للبلديات الثانوية " وبالتالي يبتعد أكثر عن السكان ليتحول إلى هيئة حضرية .

4– الشرعية والسلطة (حكم)

تتكون شرعية المؤسسة الجديدة في مرجعية شرعية المكان والشهود: "وُقّع هذا الشكل الجديد من التعاون فيما بين البلديات في دار بلدية أرجنتون (مقر البلدية) يوم الإثنين 27 ديسمبر بحضور السيد: كريستوف باي، الأمين العام للولاية، وفرانسوا جربود، عضو مجلس الشيوخ، وميشيل بلوندو نائب ومحرر اللجنة الولائية للتعاون فيما بين

[89] - Pour Hervé GUMUCHAN (1991), la dénomination est un des premiers « actes territorialisant » « contribuant à la création d'un ordre symbolique, c'est à dire à la mise en place d'une cohérence forte à propos d'un support spatial donné ». Représentations et aménagement du territoire. Paris, Anthropos

89

البلديات، و أوتيسييه رئيس بلدية فوسين مساعد اللجنة وتم استقبالهم من طرف السادة جوزيف سيجوفيا رئيس سيفوم، ومساعديه أندري أدفونيه وجان دسكوت، وأعضاء اللجنة النقابية...

يوم 94/1/3 ولدت يوم 1 جانفي. أرجنتون/ الجمعيات المحلية.

من المؤكد أنه في الوقت الذي تشكل فيه شرعية المؤسسة، تتأكد فيه شرعية الملقي الذي يستعمل هذه الإحالات (عامل اللغة والتضخيم) يمكننا أن نتابع في النص القصير التالي نسج الكلمات داخل النص تعيّن وتبين الخطاب، وبالتالي يبني الخطاب شرعيته ويخلق توقع الحدث:

"وافق بالإجماع المستشارون البلديون لبلدية فان تان على مشروع C.D.C للمقاطعة. ماذا ستفعل البلديات الأخرى؟ هل سيعوض CSIVOM بهيئة مابين البلديات؟ العديد من الأسئلة التي سوف نعرف الإجابة عنها قريبا" (93/11/24، فان تان، على خط POZON مابين البلديات).

تذكر الصحيفة حدثا، وتنظم الإشاعة (هذا هو معنى الباب، "على خيط POZON" أين تسري الإشاعة مثل POZON...) وتحدث التوقع: يحدد الملقي للخطاب نفسه كمصدر للتهدئة في وضعية التوتر خلقها هو، ولكن ينسبها إلى لما بين المجموعات بما أنها هي المرجع للموضوع.

الملقي كما المتلقي يصعب التعرف عليهما: بوجوده في الباب المحلي لفان تان يبدو أن هذا الخطاب يعبر عن وجهة النظر المحلية لفان تان وتساؤلات الرأي العام لأنه لم يذكر الملقي للخطاب. رغم أن هذا الخطاب تم بناؤه في عنوان القارئ، فإن البلديات الأخرى للمقاطعة متلقين غير مباشرين لهذا الخطاب: لا ينتظر الجواب من القارئ.

الترتيب المعقد للخطاب [(الأسلوب المجازي يجب) الشرط/ المبني للمجهول (تعرف)] يضع ضمنيا الصحفي كوسيط للمعارف.

لا يتعلق الأمر ب"نعرف" ولا ب"يجب أن نعرف" (تذكير ضمني بعقد الوساطة الذي بين العضو المنتخب والمحكومين وهو الحق في الخبر) ولكن يجب أن "تعرف": الفاعل غير المحدد يمكن أن يكون الرأي العام الذي أبلغ من طرف الصحيفة اليومية. غير أن وظيفة الوساطة هذه تخول الصحيفة الوسيطة بالسلطة (لأنها تَعرف) وبالسلطة (لأنها تنشر المعرفة). تكون الصحيفة كثمرة لهذه الوساطة المزدوجة التي تربط الصحيفة بقرائها وبمصادرها. يبني هذا النص في الواقع محيطه المكاني-الزماني، باللعب على التداخل في الخطاب.

يتجلى الرسوخ في التنظيم الزمني للنص عن طريق عدة أسئلة (تلك التي طرحتها الجريدة) والتي تضخم القيم المعنوية قيمتها الدلالية. تتكون الزمانية في فعل الانتظار الذي تثيره الأسئلة (القرار/ الماضي/ المستقبل الذي نسأله) وفي انقطاع الصيغة الدلالية (فعل الواقع)/الشرط (المضارع المحتمل) والإعلان عن تابع "قادمة". فالإحالة في سياق

النص أساسا: حتى لو أتت الأجوبة من السياق، مهما كانت، سيكون هناك مادة للخطاب لأن الشيء الذي يصنع الحدث هو المؤسسة هو نفسها في الأماكن التي أنتج فيها الخطاب والمدونة في الأرشيف (د. مينجونو67، 1991)،[90] .

إذن، فتموضع المؤسسة الجديدة في فضاء الاتصال هو الذي يصنع الحدث. وهو بناء كنا تابعناه على المستوى الداخلي لنص الصحيفة من خلال خصائصه الخطابية على مستوى الدلالات الخارجة عن اللغة التي تساهم في بناء نظام الإحالة.

5- شرعية وزمانية

يقتضي الإعلام عن طريق C.D.C (أو التعبير عن وجهة النظر فيها) بناء رمزية مسبقة لشكل C.D.C تندرج في فضاء المعاني. يستحسن أولا أن نبني من الداخل ما سيستعمل كمرجع.

في مرحلة أولى الاعتراف بالمؤسسة الجديدة عن طريق بناء صورة واضحة للقراءة بشكل توافقي؛ المطلوب من الصحيفة إدراج هذا الشيء المستحدث في الاستمرارية.

يحيل هذا الشيء المستحدث المقروء في السياق الفوري إلى السياق المؤسس[91] و المرتبط بزمن التأسيس والذي أسس فيه أصل خيالي للمؤسسة: تجد C.D.C منطقها في S.I.V.O.M وفي الموجود من البلديات الذي يدوم. ولكي يُحتفظ بالنظام الاجتماعي ينبغي لنا أن نذكّر بالذي تأسس كأصل كما توضح الأمثلة الآتية "يمكن أن تبدل SIVOM إلىC.D.C بدون ما تغير الهياكل الحالية كثيرا" (93/12/7؛من SIVOM إلى C.D.C, أرجنتون/ الجماعات المحلية).

"ولتذكير نقطتين هامتين في نظره: من جهة لا يغير هذا الإنشاء شيئا بالنسبة للموظفين الإداريين، ومن جهة أخرى، لا ينجر عن هذا الإنشاء أي أعباء ضريبية إضافية" (94/1/10. طموحاتي سليمة، إيسودوم/تمنيات رئيس البلدية).

"... الحصول على معونات كبيرة جدا عبر C.D.C والتي تقترب قوانينها من قوانين SIVOM.../... فرصة لتأكيد أن كل بلدية تحافظ على هويتها..." 93/12/16، ما بين البلديات رغم كل شيء، أرجنتون)

---

[90] - MAINGUENEAU D., (1991). L'Analyse du discours : introduction aux lectures de l'archive. Paris, Hachette.

[91] - Deixis instituée et déixis fondatrice sont pour D. MAINGL'ENEAU (in L'analyse du discours. Paris, Hachette, 1991) les deux volets de la scénographie « la ou les situations d'énonciation antérieures dont la deixis actuelle se donne pour la répétition et dont elle tire une bonne part de sa légitimité».

"أول جانفي الأخير حلت C.D.C رسميا محل SIVOM. مرّ هذا الانتقال المشهود دون معارضة (خلاف)... المجموعة هي الإمداد المنطقي لSIVOM" 94/6/9 المجموعة تتغرر، أرجنتون/ الجماعات المحلية).

تمكن هذه النصوص المنطقية والمؤكدة من وضع المؤسسة الجديدة في منطق عملي: فالزمنية هي أيضا زمنية الواقع المبنية في المواضيع باستعمال الزمن الحاضر غير أن الذاكرة ترجع إلى زمن التاريخ، زمن القصة. تسمح العبارات الدالة على الزمن بالاستمرارية في الخطاب ووضعه كفضاء منطقي: من خطاب لآخر إذن في زمنية الصحيفة تتأسس زمنية المؤسسة الجديدة.

يندرج الحدث في الزمن الذي يصّرفه فيه في مختلف هيئاته يبقى ذكر تاريخ الحدث (إحالة تاريخية) أساسي في التعرف على زمنية المؤسسة. تصبح هذه الأخيرة بارزة لأنها مميزة بالسبق والجدة فهي"أول اجتماع" ينعقد، "أول ميزانية" يُصادق عليها.

ولكن يجب أن تندرج C.D.C بسرعة في الاستقرار. فالاجتماع الثاني ككل الاجتماعات القادمة يتم الإحالة إليها في الاستمرارية ("خلال اجتماعها الأخير") التي تميز حياة الهيئة والتي تجد نفسها في:

ـــ الدورة المعلنة: "مرة في الشهر، يجتمع مجلس C.D.C لإيسودوم في البلدية"

ـــ في المدة "في 5 أشهر، استطاعت C.D.C أن تخلف SIVOM بامتياز" نقرأ زمنية مزدوجة في الخطاب: زمنية المؤسسة (تاريخية) وتلك الخاصة بالخطاب الصحفي (الحدث اليومي). هذان النوعان ليسا متناقضين لأن الصفة التاريخية هنا ليست مبنية لغرض القصة ولكن لتسجيل حدوثه في الوقت الحاضر للزمن في الخطاب.

بطبيعة الحال نجد في زمنية الإقليم حالتين: زمنية تاريخية وزمنية الحاضر (أو تقديم تمثيلات في الحاضر) التي هي تسجل حدوث التمثيلات. يظهر الخطاب الصحفي كأحد الأماكن لهذا التسجيل للحدث في حينه.

وهكذا يضمن خطاب الصحيفة تسجيل السير التاريخي للحدث في حينه بوضعه لنظام انقطاعات في الزمن وفي كيفية إلقاء الخطاب كما تشهد بذلك الأمثلة الآتية.

"في أول جانفي الأخير C.D.C .../... عوضت رسميا SIVOM. هذا المرور المشهود .../... وقع بدون خلافات تحت إدارة أمين عام جديد.../... في 5 أشهر الخليفة.../... استطاع أن يجعل على السكة قطارا تبدو أسسه من الآن متينة. سلطنا الضوء على ذلك بصحبته".

الانقطاعات الزمنية تحدث على مستويين.

ـــبين الزمنية التاريخية والمؤسسة وزمنية الفعل التي تبنتها الصحيفة (سلطنا)،

ـــ في الزمن التاريخي بين الماضي البعيد والتأسيس والماضي القريب (وقع،استطاع) والذي يسجل في الحقيقة واقع المؤسسة وحاضرها (تبدو) ولكن هذا البناء للحاضر يجب أن يتم البحث عنه أيضا من جهة منطق الخطاب الذي وضعته العبارات الدالة على الزمن: "أول جانفي" (تحديد التاريخ) "الأخير" (بالنسبة إلى الزمن الحاضر للخطاب)/"في 5 أشهر (بين تاريخ التأسيس وتاريخ صدور الصحيفة)/"من الآن" (في هذه الساعة في زمن الخطاب إذن مساحة الصحيفة).

ولكن يوجد هناك أيضا انقطاع في كيفية إلقاء الخطاب بين المرور القريب للقصة أين يكون الملقي غائبا في حين يؤكد على نفسه في "نا" الذي يتبنى الفعل لـ"سلطنا" هذا الضمير "نا" هو للتوسط، للكلمة المرخص لها والتي هي في الواقع تسمح لنفسها بالتكفل بتسجيل الحدث في حينه لتمثيل الهيئة.

إن فضاء الاتصال الذي هو المكان لقراءات[92] الأشكال المنشورة هو الفضاء الذي يُخدم فيه المعنى. ولكن كفضاء توافقي فهو يؤكد على نظام: أي تغيير يؤثر على النظام الموجود، ولا يمكن تحمله إلا عندما يمكّن من تسجيل الاستمرارية. تَحُلّ الصحافة اليومية مشكلة التوتر الذي تحدثه المؤسسة الإقليمية الجديدة بوضع هذه المؤسس الجديدة في إطار المرجعي الموجود. تسجّل C.D.C معطًى جديدا وتُخَلْخل النظام الموضوع من قبل، لكن الصورة التي تكونها الصحيفة عن C.D.C لا تسجل فضاء لما بين البلديات أكثر مما كانت تسجله تقارير المجالس النقابية لـSIVOM: تأخذ C.D.C مكان[93] SIVOM

يقتضي نظام تحديد اتفاقية جديدة تضع نظاما جديدا. مثل هذا الفضاء غير معقول ولا يمكن وصفه حتى من داخل النظام المؤسس: حتى نتمكن من قول ذلك، ينبغي أن نخاطر خارج هذا الإطار للمرجعية. احتلال كهذا ليس جديدا بالنسبة للصحيفة اليومية. ولكن هل هو كذلك بالنسبة للفاعلين الآخرين؟

يؤدي بنا هذا البحث إلى التساؤل عن طريق العلاقة المقامة بين الإعلام عن الإقليم وتكوين الإقليم، أين مكانة خطاب الصحافة اليومية الجهوية P.Q.R "كفاعل لهذا العالم" بمعنى مخرج لتمثيلات العالم ولكن أيضا صانع لهذه التنقلات والتبادلات[94]. هل تدرج الصحافة الأخبار التي تنشرها في نظامها الخاص بها؟

[92] -« La lecture, se serait là où la structure s'affole pour Roland BAR7îtF.S (1984). Le bruissement de la langue ; Essais critiques N. Paris, Seuil. p.48.

[93] - Cette affirmation mériterait, quelques mois après d'être actualisée : l'espace intercommunal semble entrer (sur notre zone d'étude) dans une phase d'affirmation identitaire nettement plus marquée ainsi qu'en témoigne la parution d'une publication par l'une des C.D.C. par exemple.

[94] - VIGNAUX G., (1988). Le Discours acteur du monde : énonciation, argumentation, cognition. Paris, Ophrys (Coll. L'homme dans la langue).

الإقليم الذي يبنيه خطاب الصحيفة هو بالضرورة مختلف عن الإقليم المعاش بما أنه صورة، وبعيد عن الحقيقة، حتى لو كانت إستراتيجية الصحيفة المرتبطة بخصائصها الخطابية تهدف إلى إحداث "أثر الحقيقة". غير أن بالذات في هذا الصدد يجب أن يُسأل خطاب الصحيفة اليومية في وظيفته لتحديد وتوحيد وتبسيط الواقع الذي تفترض سلفا. إن الإقليم لا يعاش في الصحيفة، ولكن الصحيفة تبين معالم إقليمية: فالصحيفة منتجة لرمزية إقليمية منشورة في الفضاء العمومي وهو فضاء مواجهة للنماذج. إن P.Q.R تقترح نموذجا إقليميا عن طريق النظام الذي تبنيه فوق منطقة النشر الخاصة بها. يجب أن يُدْرَس هنا النموذج كشكل (إذ بالضرورة تم إعلامه من قبل)، لا يمكّن من الاعتراف بالنفس (التمثيل).

يفسر النظام الاجتماعي الذي يُقَدَّم في الصحيفة داخل نظام القراءة (التركيب البلاغي القديم) والذي يمكن القارئ من أن يعرف أين هو. ولكن يعني ذلك بالنسبة للقارئ أن "يجد نفسه" بمعنى أن يكون عضوا من مجموعة (وإذن يجد مجموعته) في هذه الاستمرارية التي تضمنها له الصحافة (فإن الهوية ليست إشكالا مادام معنى الاستمرارية مضمونا) أو أن يجد نفسه في الخطاب الصحفي وإقليمه المعنوي تبعا لما وصفه هوجارت [95] بالانخراط في خسوف القراء؟ إذا كان خطاب الصحيفة لا يمكن أن يبنى إلا في فارق مع الإقليم الحالي وإذن مدلوله قد مضى، فإنه يبقى مقروءًا بوضوح في الصحف عن طريق الوجود الدائم لعالم المعاني الذي أسسه.

وهكذا فإن الصحيفة تنشر أخبارا عن الإقليم ولكن هل لهذه الأخبار تأثير على التنظيم الداخلي لخطابها؟ بعبارات أخرى، في الوقت الذي توجد فيه الأقاليم في حراك (تحرك المستعملين الخدمات، الهيئات) هل الصحيفة اليومية التي ندرسها تدرج هذه التغيرات في نظامها؟

يكون الخبر المنشور فعالا في الخطاب الصحفي عندما يصبح مرجعية، بمعنى يحيل إلى حقيقة (واقع) خارجة عن اللغة والتي كان معناها قد حدد من قبل بدقة (مرجعية ذاتية): فالملقي للخطاب لا يخاطر. فالحدث في هذا المعنى هو مجيء "المثيل"، تغيير الأماكن الخاصة بملقي الخطاب تعزز النموذج. في التعبير عن وجهات النظر، الفاعلين الرسميين هم وجوه بارزة لخطاب الصحافة، مع إبراز خاص للوجهاء المحليين.

ألا تؤكد الصحافة اليومية"الريفية" إقليما أسطوريا؟

باعتبار أن النظام القائم المتداول يتم خلخلته يوميا بسبب الشكوك التي على العالم الريفي أن يواجهها اليوم، ألا تبدو هذه الصورة باعتبارها انبعاث قديمة وبدائية كمرجع تراثي أخير؟

ألا يزال التأكيد على هذه الصورة ضرورة للمحافظة على النظام الاجتماعي باعتبار أنها تمثل دائما الفضاء الخيالي لفضاء اجتماعي آخر يعتبر كمعيار: الفضاء الحضري؟

[95] - HOGGART R., (1970 pour la trad.). La Cidture du pauvre. Paris, Éd. de Minuit (Coll. Le Sens Commun).

الفصل الرابع

صنع المدينة

FAIRE LA VILLE

1.
المدينة بين الإعلام والاتصال

LA VILLE ENTRE INFORMATION ET COMMUNICATION

جون اودوان JEAN AUDOIN

(...) صحافي وناشر للرسائل السرية للأشياء عن المدينة منذ 20 عاما ومسئول عن فريق متخصص في الاتصال وعاملا مع الجماعات المحلية، عزمت على أن تحدد طموحاتنا في إطار مسبق، مخيب ربما ولكنه عملي، سوف أسوق إذن مجموعة من التعاريف حول المدينة والإعلام قبل أن ندخل في الإشكالية الفرنسية لاسيما في إطار اللامركزية الحديثة قبل أن نسوق الأسئلة الأيقونية المناوئة لكي نفتح نقاشكم حول المكانة ودور وسائل الإعلام في المدينة.

1 .ما يتعلق بالمدينة:

(...) إن المدينة شخصية ثقافية، وإن ظاهرة الاتصال ظاهرة وجودية. فكل ما يوجد يتصل ولا يوحد إلا لأنه يتواصل. فالمدينة لا تتواصل بخطاب غير الخطاب الذي هو نفسه هي: يكفي أن نجوبها، و أن نزورها، وأن نلتقي بقاطنيها أو أن نعيش فيها.

فالمدينة مبلِّغة، والمدينة عبارة عن عقدة تكونت من الروابط والشبكات الناتجة عن تجربة إنسانية خارجية التكوين والمنشأ بالمقارنة مع البادية التي هي داخلية التكوين و مكتفية ذاتيا. إن المدينة عبارة عن كتاب وإذن هي نص حي وحقل للمعاني صالح لأن يُحرَث وتُزرَع فيه المحاصيل المستقبلية للعيش المشترك، وينبت فيه القمح والشوك، يتنازعان فيه المكان وكل واحد منهما يقتطع قطعته.

بينما كنت أستطلع برنامج هذه الأيام، سجلت طرقا أخرى للتفكير. فقد كتب بخصوص بروز مشاكل جديدة للإعلام والاتصال في الفضاء الحضري أن " المدينة العتيقة كانت تتناول في فناء الحياة السياسية والاقتصادية والدينية الإغريقية، للسوق وتبادل المعلومات على امتداد المكان الذي تصل فيه أصوات الخطباء.

عملت وسائل الإعلام الالكترونية إلى تشرذم إطار التمثيلات المرتبطة بالإقليم الحضري، تترافق إعادة تنظيم الفضاء على شكل شبكات بانفجار وتجزئة الاتصال والتي تمثل أزمة الضواحي فيها الأعراض الأولى.

إذا كان الإعلام ضروريا لهوية السكان، فيوجد هناك على كل حال تناقض ما بين هذا الإعلام الضروري والمقاطعة الحضرية التي لم تعد توفر الأماكن لهذا الإعلام (ساحات عمومية، أماكن عمومية...)

2. ما يتعلق باتصال الجماعات المحلية.

منذ بداية التسعينات وقعت هناك مسافة مع المؤسسات مهما كانت مما أدى إلى نوع من التفكك الاجتماعي. ففي هذا الإطار يليق بنا أن نستعيد اتصال الجماعات المحلية، التي تخلخلت هي نفسها بسبب الانفتاح الأوربي وبسبب ردات الفعل اللامركزية وظهور أقاليم ونواحي جديدة وتضامن جديد، والثورة البطيئة التي مست العمل والشغل والحياة الحضرية وظهور متطلبات جديدة لدى السكان.

يبدو أن غياب تمثيل الهيئات التقليدية، إضافة إلى السخط والغضب تجاه السياسات التي تتهم بأنها بعيدة كل البعد عن الواقع اليومي، قد فتحت الباب لشبكات جديدة،لاسيما الجمعوية، و لأنواع جديدة من الوسطات، خاصة مع موجة التنسيق بين الفلاحين والطلبة والممرضين...

كانت سنوات الثمانينات هي سنوات الانتشار الواسع الاتصالات للجماعات المحلية. فكل البلديات الكبيرة نسبيا، وكل الدوائر والمناطق التي تبحث عن هويتها وشرعيتها طورت مصلحة ،لا بل إدارة للاتصال والتواصل،فقاموا بمهرجانات و أنشئوا جرائد وملصقات جداريه وحتى تلفزيونات محلية وشعارات...

ومع تطبيق اللامركزية تجلى الشغف الكبير بالاتصالات في بعدها الضيق: أي بمعنى كل البعد المتداخل للنشاط حمّل بفكرة أنه يجب القيام بالإعلام، يعني أن نقوم بالإشهار. وهكذا امتطى محترفون صوريين(انتهازيون) ما سُمِّي في بعض الأحيان تسويق الجهوية، هذا التسويق الذي يرى أن المدينة هي كذلك منتوج ككل المنتجات يباع في

السوق. وفي هذه السوق ظهر بعض الموهوبين، ولكن أيضا بعض الأماكن المحلية التي كانت عبارة عن "شبكة من الاتصالات" وسط أوربا الغنية بالمناخات الصغيرة المحلية، والتي كان يفتخر بالعيش الرغيد فيها، وتحت سمائها الزرقاء ونخيلها الغناء... هذه الصور لمدن اصطناعية بالكامل كما قال عنها جاك دوفيلهوJacqes Dufilho بدت بالطبع، على الأقل لدى السكان في غياب وسائل الإعلام، بعيدة كل البعد عن الحقيقة، وعن الحياة الحضرية كما يقول الشباب.

هذا البون الشاسع بين الصورة المعطاة وبين انشغالات السكان تستدعي اليوم، على الأقل عند الفاعلين وأصحاب النظر البعيد، إعادة الاهتمام بإعلام يركز أكثر على السكان وعلى المشاريع، بالاستعانة بالموظفين المحليين في البلدية والذين لا يُعنى بهم في غالب الأحيان.

بعدما شجب تقرير لجنة المحاسبة لسنة 1993 الاتصال في الجماعات المحلية بسبب عدم صرامته، ونقده من طرف العديد من المحترفين المحبطين من سوق كانوا يعتقدون أنه وافر وواعد، ولكنه تبين لهم في الأخير أنه صعب الولوج إليه، والحجب عليه من خلال الاكتفاء بسرد الأحداث والرغبة الدائمة للسرقة السياسية وحصره في "بيع" الخدمات أو في مناطق النشاطات، فإن الاتصال الخاص بالجماعات المحلية والإقليمية (الجهوية) يستحق أحسن من هجوم غبي.

غير أن بعض الغموض يميز هذا النشاط الاتصالي. فهل يجب التكفل بصورة الجماعة المحلية أو بالفريق الذي ينشطها؟ تولد رغبة المنتخبين في الإعلام شيئا من الخلط والغموض في اللجوء إلى العمل الاتصالي:

لماذا نتصل؟ ماذا نوصل؟ إلى من؟ هل لكي يعاد انتخابنا؟ هل لنثير ثقافة معينة؟ هل لمواجهة المنافسة؟هل لترقية خدمات لدى المستعملين ؟

يبقى إذن تسليط الضوء على الدواعي المحركة قائما لأن العناصر المحفزة كثيرة ومعقدة: سياسية، اقتصادية، ثقافية، بنيوية.

يمكننا أن نبحث عن مبرر لوجود إعلام في ظروف اللامركزية نفسها. كل جماعة محلية مزودة بسلطة مع ضرورة التأكيد على هويتها في إطار منافسة للبقاء أو التطور، وهذا على المستوى الجهوي أو الوطني وحتى الأوربي.

إن مسألة إعطاء الأولوية للجماهير الداخلية أو الخارجية تُطرح مرارا في اللقاءات حول هذا الموضوع حتى توضّح وتتبين حقيقة تداخل النشاطات: فالصورة التي تعطيها الجماهير الداخلية تحدد تلك الخاصة بالجماهير الخارجية (هناك أمثلة كثيرة في المصالح العمومية، لاسيما النقل). ربما هنا بالذات تتأكد خصوصية الاتصال الحضري أو الجهوي: فالفاعل أي (العون) هو كذلك مواطن. يجب التحقق من مسألة الصدقية.(...)

تساهم الرهانات السياسية وحتى كيفيات الاتصال إلى الآن، وخاصة الإشهارية أو الإعلامية، في إعطاء الأولوية دائما لمراحل "الاستيلاء" (الوصول) على السلطة عوضا عن ممارستها. ففي الجماعات المحلية الصغيرة التي أسس فيها الإعلام أصلا على الجوارية والتقارب والألفة ما بين المنتخبين والمواطنين، يخلط فيها هذا الإعلام ما بين الإعلام الشخصي والإعلام المؤسساتي. هي"شخصنة" مقبولة من طرف المواطنين حسب بارتران كوملينBertrand Commelin أستاذ محاضر بالعلوم السياسية في باريس، لأنها معاشة كحقيقة. وفي المقابل، فإن استحواذ المنتخبين في المدن الكبرى على النجاحات المؤسساتية لصالح إعلام شخصي، فهو إعلام مريب.

و إلا فلماذا يكتب اسم رئس البلدية وتلصق صورته في حملة تلقيح، يتساءل بيار زمور Pierre Zemor رئيس جمعية الإعلام العمومي؟ فهو يذكر أن: " الإعلام السياسي هو، وخاصة يجب أن يكون مُرَكّزا على السياسات المتبعة لكي يعزز ويبين ملآمتها، وإعلان برنامج عمل ولتقديم التقارير عن سير عملية إنجاز المشاريع المسطرة " ولقد لاحظتم ذلك طبعا وأنتم أهل الاختصاص: فمن السهل أن نقول ماذا فعلنا أو ماذا سنفعل، ولكن لا نقول أبدا ماذا لم نفعل، في حين أن ما ينتظره سكان المدينة هو كذلك في غالب الأحيان أن نشرح لهم لماذا لم نفعل الأشياء(...).

أما بخصوص الخطاب الحديث حول "المشروع الحضري" فمن الأجدر أن نلاحظ بأنه لم يكن مصوبا وهو يتجاهل الاختلافات. وبسبب عدم تمييز المستقبلين، فإن الاتصال حول المدينة يساهم في تعميق الخلافات بتوجهه بصفة عامة إلى السكان كما لو أنهم خارجين عن حدودها. كيف نستطيع أن نقوم بالإخبار عن "Aulnay-sons-bois" في الوقت الذي لا يرى فيه النسيج السكاني البرجوازي وسكان العمارات بعين الرضى الاستثمار في المجمعات الكبرى "لزهرة الرياح"؟ وكيف يمكن القيام بالإعلام داخل "زهرة الرياح" هذه عندما يجب أن نتحاور مع 51% من الأجانب ولكن أيضا مع الأخذ بعين الاعتبار بأنهم ينحدرون من أكثر من عشرين بلدا ومن ثقافات مختلفة... من الحيوي اليوم أن يأخذ المنتخبون وكذلك وسائل الإعلام بعين الاعتبار النموذج المتعدد الثقافات لمجتمعنا وهو الشيء الذي أصبح جليا أكثر فأكثر وأثره المؤكد على الاتصال.(...)

يوجد أيضا إحساس بالإقصاء للمدينة لأنه لا يتم الإعلام عن الأحياء. عندما يركز العنصر المنتخب أو وسائل الإعلام على صورة متوسطة أو سطحية للمدينة، فإن هذا الأمر يقتل لبعض الوقت الاتصال في المدينة، أي الإعلام بين الناس ومع السكان، وخاصة إذا كان الحي من الأحياء الصعبة، "فالحديث عن" يعفي أو يمنع من "الحديث مع".

3. ما يتعلق بالخدمات والإعلام الخدماتي

إن الجماعات المحلية هي قبل كل شيء "عارضة لخدمات" وعليها إذن أن تعرّف بها. وقد بين تحقيق IFOP 91 في هذا الموضوع بأن المسئولين عن الإعلام العمومي يجعلون من "الإعلام كمنتوج" مهمتهم الثانية ذات الأولوية بعد الإعلام المؤسساتي.

على هذا المستوى، نلاحظ أيضا أن هناك تحسن. يأتي المنتخبون من أجل حسن معاملة السكان مثل الزبائن، لأن غاية الخدمات العمومية ليست تنافسية: بل من أجل الحماية وتحضير للمستقبل وكذلك للتصويب. والمسألة هو أن يعامل السكان أحسن من الزبائن لأن الذي يسكن في المدينة،والذي يدفع الضرائب،والذي يصوت، كلهم لهم حق في الاطلاع على صناعة المنتوج، ونوعية الخدمة المقدمة تكون أيضا حسب نوعية علاقات الأعوان مع الجمهور.

فالإعلام حول الخدمات في ما يتعلق بإقامته هذه العلاقة، هو مكون أساسي من مكونات الخدمة نفسها" يؤكد بيار زيمور Pierre Zemor. وبفضله يمكن أن يحقق "الإخراج المشترك" للخدمة الخاصة والتي ينتظرها المواطن...

4. في ما يتعلق بمكانة وسائل الإعلام في المدينة

يجب التذكير قبل كل شيء أنه يوجد ارتباط وثيق بين الأهمية المعطاة من طرف وسائل الإعلام لبعض المعلومات وبين تلك التي يوليها الجمهور لتلك المعلومات(...)

ويجب أن نؤكد لهذا المجلس أن أولويات المنتخبين ومسيري المدن ليست بالضرورة نفس أولويات وسائل الإعلام أمام التذمّر الاجتماعي أو الأزمات التي تحدث من حين لآخر في الضواحي مثلا، ولكن أيضا في بناء هوية المدن. حسب العالم الاجتماعي دومينيك وولتون Dominique Wolton فإن وسائل الإعلام والضواحي لا يلتقيان لأن الضاحية " المنسية" من المدينة معطلة عن التمثيل(...)

أعرف داخل هذه القاعة زملاء عاشوا بعض الأحداث في Minguettes أو غيرها ويمكنهم استكمال هذا التحليل والتعليق على هذا اللوم والعتاب السهل والمهم حول تناول الصحافة لمشاكل المجتمع ما عدا عن الأحداث العامة. صحيح أنه من السهل وأيضا مثير جدا أن نعرض على الشاشة حملة لCRS من أن نتابع العمل الشاق الذي يقوم به عمدة Vaux-en-Velin في الميدان. يوجد هناك ذاكرات وصور رائعة والتي لم يلتفت إليها في المدينة التي تبدو فيها الصحافة كسند للشهرة أكثر منه كاشفا عن مواهب جديدة.

لاحظت في العديد من الكتابات و من بينها كتاباتي، المنحدر الطبيعي الذي يؤدي إلى مقاربة سياسية–إدارية للحياة والمجتمع من طرف الصحافيين.

أضيف إلى ذلك "نقد" آخر بين هلالين، وأرجوا أن يكون بناءً. فالإعلام لا يبدو أنه يغطي اللامركزية، والصحافة لاسيما المسماة بالوطنية، تواجه اليوم نقصا في إبراز المعلومات الميدانية. لا تبدو أنها أجابت بَعدُ على السؤال: ماهي القناة المعتمدة لجمع المعلومات لكي نقدم الحقائق ولا نسقط في مظهر من مظاهر المودة؟

5. ما يتعلق بالشبكات الجديدة

يشهد عدد كبير من المدن اليوم أزمة هوية حقيقية تتجلى في توترات اجتماعية. لم يتم الانتقال إلى نموذج متعدد الثقافات في غالب الأحيان داخل هيكلة القنوات الحالية للاتصال. فالهوية هي الصورة المعاشة من الداخل. والصورة المعاشة هي فقط التي يمكن أن تقبل على أن تكون صورة مؤهلة.

فالتعريف بالهوية هو قبل كل شيء مسار تعرّف، أي إعطاء معنى لصورة هي صورة الذات. فمشكل الاتصال القاصد هو المعنى بين ما يقال وما يعاش، والذي يجعل من الإعلام القاصد (الهادف) كفء. إن نيتنا الإعلام عن المدينة هو إذن التعبير عن القصد والشروع في عمل إعلامي من شأنه لعب دور كفء حسب قوة المعنى.

إن الدلالة تحتفظ هي أيضا بجدلية "الوجود" و"الظاهري" لكي تقيس آثار المعنى هذه. وهكذا يكون المقصود من الإعلام التغطية عن حقيقة الفقر وراء الواجهات العمياء، والإشارات (الرموز) الإشهارية السخيفة والحمقاء والمستعارة عن تجار الياورت ومواد التنظيف.

إن الإعجاب والتقديس المستجد للإشارة التافهة يعني جيدا تفاهة الثقافة. وعلى العكس من ذلك، فإن "العلوم المعاصرة للصورة" تمكن حسب تقاليد الفنون والمعرفة من التعبير عن المدينة وعن رمزيتها، وأن تجدد وشعاراتها الاجتماعية والفنية والثقافية كما أنها تضمن القيمة الاقتصادية لمواهبها، وحسب ميولها وأهليتها.

بدلا من الخلاصة ولكن بمثابة افتتاح، أي خيال، نحلم كما يعرف أن يحلم الأطفال أحسن من بعض المنتخبين في بعض الإدارات، أن يبدأ معظم المسيرين بالاقتناع بأن إعلام جيد يمكن أن يكون في نفس الوقت ضمانة لسلم مدني وشرعية المشاريع، وضمان لنهاية حسنة لهم، وأيضا اقتصادا للوقت والجهد والمال. نحلم بأن لا تتوقف وسائل الإعلام المهتمة بمصالح قرّائها ومستمعيها ومشاهديها عند حثالة المجتمع وزبد الزمن. هناك طرق جديدة يجب أن تبتكر والتي لا علاقة لها بالترقية أو بالإشهار. حتى لو كانت الوسائل متشابهة: جرائد، معارض، فيديو... فإن محتوياتها وغاياتها واستعمالاتها تميز بينها. ليست إلا وسائل لمرافقة مجتمع يفضل الشرح والتفسير المتبادل والاتفاق على الحل.

فإن إعادة الابتكار في السياسة يعني في بعض المرات، الرجوع إلى ممارسات عادية للسياسة، وإلى العلاقة مع المواطن وإلى التحقق الدائم من التفاهم مع المواطن.

يجب على أنواع الاتصالات المختلفة للجماعات المحلية كلها، إلى جانب بالتأكيد على شخصيتها المستقلة، أن تترك المكان تدريجيا للتمييز بين الإشهار والدعاية السياسية والإعلام المؤسساتي، التي ترمي إلى التأكيد على صورة ووجود المؤسسة العمومية والإعلام الحضري، شارحة طرائق وعمل المؤسسات والاتصال الجواري الذي ينظم الحوار مع المواطنين.

2.

موقف مسيري الجماعات والاتصال للجماعات المحلية.

L'ATTITUDE DES GESTIONNAIRES DES COLLECTIVITÉS ET LA COMMUNICATION DES COLLECTIVITÉS LOCALES

موريس شاريير Maurice Charrier

الاتصال: مسألة واسعة تمس عدة جوانب من الحياة المحلية. لا آتي بجديد إن قلت بأن بالنسبة لمدينة Vaux-en-velin: ليست العلاقات: المدينة/الصورة، والإعلام/ النظرة والواقع/ الانحياز، مندرجة في مسار يمكن أن يوصف بالعادي.

فإن Vaux-en-velin لم تكن لفترة سوى مدينة مثل المدن الأخرى من ناحية تمثيلها الرمزي. لكن الأحداث التي شهدتها منذ ثلاث سنوات، جعلتها تنتقل من نسيان نسبي إلى صفة رمز للأزمات الحضرية.

فالبعد الذي أخذته الهزة (الاجتماعية) مضاف إلى الاتجاه المنهجي لدى وسائل الإعلام لإعطاء الأسبقية للأحداث المثيرة والمأساوية، قدمت صورة سلبية وجزئية عن Vaux، محت على طول الخط ماضيها النقي. ورغم المجهودات التي نبذلها، فهي تحتاج إلى مزيد من الوقت الضروري لإعادة إدراج المدينة في حياتها العادية.

فقد انفصل السلك الإعلامي لمدينة Vaux-en-Velin بعض الشيء عن التاريخ وعن الواقع وعن التنوع المحلي. يمكنني أن أقول بأن هذه المسرحية الإعلامية قد انفلتت من الفاعلين المحليين بصفة عامة، والبلدية بصفة خاصة. مع الأسف، فإن هذه الأشكال من عملية الإعلام تتدخل بصفة كبيرة، لا بل بصفة مباشرة، في التسيير اليومي للحياة الاجتماعية، وكذلك في المشاريع الكبرى للتنمية. ولقد تحققنا من أن الوصول إلى وسائل الإعلام أكثر سهولة عندما يكون الحدث يتعلق بالعنف أو بالمآسي وبالمشدات...

أنا مستاء من ذلك طبعا، ولكن في غياب إمكانية تحويل جميع الميكانيزمات الإنسانية والفنية التي تساعد على هذه الظاهرة،فإننا ننطلق من هذه الحقائق لنحاول تصحيح الآثار الناتجة عنه. تخيلوا صعوبة الخروج من دوامة الحط من قيمتها، والتي تولدت جزئيا عن كيفية معالجة المعلومة، ومن ثم إثارتها عند أدنى حدث، والذي لا يلتفت إليه في أي مكان آخر. بعبارة أخرى، إعادة وصف المدينة بالإبلاغ عن ما يبدو لنا أنه هو الواقع.

إنّ الربط بين الإعلام والاتصال هو إذن أقوى في مدينةVaux-en-Velin منه في أي مكان آخر. وبصفة عامة، أظن أن الصحافيين المحليين والجهويين العاملين في الصحافة المكتوبة أو في السمعي البصري، قدموا ويقدمون إعلاما بصفة وفية. ويصبح الأمر أقل دقة كلما كان الذي يقدم المعلومة أبعد. ومن ثمّ يؤدي التوجه إلى الأماكن العامة والاعتماد على العموميات غير الدقيقة إلى الخلط والتحريف. كنت قد ضربت مثالا عن حصة (حذاقة–فرانس 3) (Sagacite-France3) وهو عمل ممتاز حسب رأيي، وإن كنت قد أشرت إلى أهمية العمل الجواري للتحاور والتعبير مع الصحافيين، فهناك مسافة كنا نتمنى أن تكون فيها مراجعة ضرورية لكتابة الأحداث بتجرد و موضوعية، غير أن الأمر ليس كذلك.

إن مسؤولية المقدم للمعلومة حاسمة، فهو مدين لجمهوره بصدقية الأحداث بقدر الإمكان، لكن عليه أيضا معالجة المعلومة والمتابعة التي لا تركن لهذا السباق المحموم في البحث عن الإثارة. وهنا فلا يصبح الإعلام فقيرا فحسب، بل ينشئ جوا يساهم في تسريع وتزايد ميكانيزمات الإقصاء والتفرقه.

أريد أن أشير إلى أننا شاهدنا تزايد الروح المشتركة للانتماء عند سكان VAUD لمدينتهم، في حين أن مدن الضواحي تكتسب هذا الشعور ببطء. حركت هذه المصيبة الكبيرة كثيرا من سكان بلديتي، ومن ثم تأكدت الحاجة إلى الإعلام ألمحلي أكثر بعد ذلك.

تمثلت الصعوبة بالنسبة لنا في أن لا نستسلم للاستعجال، ولكن كان علينا أن نهدئ من الصدمة وأن نسيّر ما بعد الأزمة دون أن نغطي عنها طبعا. كان يوجد هناك العديد من الآليات الاجتماعية التي أبقينا عليها، لا بل عززناها. بدا لنا من الضروري إعداد أو بدء المشاريع العمرانية الكبرى وأن نترك للزمن أن يفعل فعله.

وقد تطور في المدينة إعلام داخلي هام، وازدادت الصلات والروابط، وتضاعفت الاتصالات مع رئيس البلدية. زيادة على الحضور الدائم لمؤسسة البلدية من خلال ممثليها، فقد استعملنا وسائل تقليدية: لست متخصصا في هذا المجال، ولكني أفكر في الملصقات الإشهارية،الأنباء، الجريدة، الملفات الصحفية، المجلة البلدية، وكذلك تكثيف اللقاءات مع السكان في الأحياء.

.3

عولمة الأسواق، الهجرة والنموذج الاتصالي الجديد:

حالة مونتريال الكبير.

LA MONDIALISATION DES MARCHÉS, L'IMMIGRATION ET LE NOUVEAU MODÈLE DE COMMUNICATION : LE CAS DU GRAND MONTRÉAL

بن يمين تيتايلبوم Benjamin Teitebaum

1. السياق

تجزئة الأسواق المستهدفة، تقسيم للمستمعين، تنامي لظاهرة الجهوية، تأكيد للتنوع، استفاقة للثقافات، تشرذم إمبراطوريات واسعة (...)

ليس هذه واحدة من المفارقات الهينة لعصرنا الذي يتميز بفتح الحدود وعولمة الاقتصاد وتكثيف وتزايد الاتصالات، الشيء الذي أدى إلى انفجار التنوع بهذا الشكل(...)،

قام جهاز حكومي بإبداء رأيه حول التسيير للجاليات الثقافية وللهجرة في كيباك كأنه يؤكد لنا هذا modis operandi الجديد فيذكرنا:

«منذ1990، تؤكد سياسة الحكومة المحلية في كيبيك فيما يتعلق بالهجرة والاندماج بأن اندماج المهاجرين سوف يكون محل "لتعاقد معنوي" يوضح المسؤوليات والتطلعات الشرعية، والحقوق والواجبات على مجتمع الاستقبال في كنف احترام "اختيارات المجتمع" الأساسية لكيبيك بصفته مجتمع فرنسي ديمقراطي وتعددي»

وبالضبط، يجد الإعلاميون أكبر الصعوبات في وضع القواعد والاختيارات لتبرير الصورة أو الرمز أو الخطاب الذي يلاءم أكثر هذا الواقع الجديد. ما هي الصورة الصحيحة؟ كيف التوفيق بين المحاور الثلاثة لهذا المجتمع الجديد والتي هي: الفرنكوفونية والديمقراطية والتعددية؟ يقال بأن الديمقراطية هي انعكاس للأغلبية. والحال هذه، فإن 85% من سكان كيبيك هم من أصول مفرنسة وذات جذور قديمة. في حين أنه بالنسبة لمونتريال الكبير ما يقارب 65%، بينما في مونتريال المدينة فأكثر من نصف السكان قليلا الذين هم من "جذور قديمة". إن التجانس المتزايد في كيبيك مع تعددية مدن الضواحي التي تلاقت وكونت تجمعات سكانية كبرى والتي تتأكد أكثر فأكث،ر هي من التناقضات التي يجب أن تتلاءم وتتوافق في قنوات الإعلام والاتصال (...)

حتى لو أن مونتريال الكبير لا يزال يستقبل ما يقرب من 90% من 43000 مهاجر الذين يستقبلون في كيبيك سنويا، فإن المهاجرين ليسوا من أصول أوربية بالأساس. وهكذا نلاحظ من سنة 1980 إلى 1990 توجها نحو ارتفاع نسبي للمهاجرين من أصول آسيوية وأمريكا اللاتينية والكراييب وإفريقية.

يبين مجيء هؤلاء المهاجرين بوضوح بأن الوجه الثقافي للمجتمع الكيبيكي (خاصة مونتريال الكبير) في طريقه إلى التحول والتنوع. إلا أن لهذا التنوع أثره على دينامية العلاقات لما بين الجاليات ولما بين الأعراق. أوضح استطلا ع أن كون الشخص في احتكاك مع أناس من أصول إثنية مختلفة لا يحدد درجة الانفتاح لما بين الثقافات. هناك أقلية كبيرة من المستجوبين "لا يشعرون بالارتياح" عند تواجدهم مع أناس من أصول غير أوربية.

يمثل السؤال الأهم اليوم في معرفة أثر ردة الفعل هذه في العالم، أين يجب أن يجد واقع التداخل الثقافي اليومي صداه في الاتصال؟ وعلى ذكرنا للاتصال، نقصد هذه المجموعة من الوسائل والرسائل التي نحن الوعاء المستقبل لها، سواء عن طريق وسائل الإعلام الوطنية أو الجهوية أو الإعلام المؤسساتي والاتصالات الثقافية (للأحداث الثقافية المهمة). سؤال آخر، كيف نوفق بين واقع التداخل الثقافي وحتى عبر-ثقافي للتجمعات السكنية الكبرى مثل مونتريال الكبير مع باقي الإقليم الذي لا يعيش هذا الواقع اليومي عندما يجب أن نجد القيم الوطنية التي تحدد رسالتنا؟

في نفس الوقت الذي تضيق فيه المسافات بين المجتمعات إلى أقل من ثوان الكترونية، نرى بأن إرادة الشعوب تطالبنا بالحفاظ على هويتها الثقافية والتمسك بالقيم التي تثبت هويتها والمرتكزة على الانتماء العرقي. وداخل هذا النوع من الاختلاف بالذات، يجب أن تجد التجمعات الحضرية الكبرى مثل مونتريال الكبير نوعا من المصالحة والتوفيق لأن في المدن بالذات يكون أثر العولمة أكثر حضورا.

2. الاتصال والأقليات: مسألة مجتمع.

تأخذ مسألة وجود الأقليات الثقافية في هذا الواقع اليومي المتعدد الثقافات لمونتريال في وسائلنا الإعلامية حيزا كبيرا. لأنه بأي وسيلة أخرى يمكننا أن نقنع الساكن بمدينةPlessis في منطقةBois-Frans (160كلم من مونتريال) بأن التجمع الكيبيكي قد تغير فعلا؟ إن قبول الكيبيكيين للتنوع الاجتماعي والثقافي لمدينة كيبيك هو أحسن ضمانة للانسجام بين الواقع المتعدد الثقافات للتجمعات السكانية الكبرى لمونتريال وبين أحادية العرق لباقي المقاطعة.

فاليوم، حتى لو أننا نرى بأنه يبقى هناك نوع من غياب هذه الصورة للتنوع، في اتصالاتنا الإعلامية المؤسساتية، فإن الحضور المتزايد لهذا الواقع في وسائل الإعلام الكبرى من خلال التحقيقات الطويلة وفي المجلات والجرائد لهي دليل على الاعتراف بهذا التغير العميق.

غير أن الحضور المتزايد للأقليات في التلفزة والجرائد والإشهار يعطي الانطباع بأن هذا التحول الديموغرافي حديث العهد في محيطنا. ومع ذلك فإن الأحياء الإيطالية واليهودية والصينية وغيرها لم تبنى في يوم واحد.

هذا، ويجعل السياق الديموغرافي الحالي من الهجرة أمرا أكثر من ضروري، ولكن في نفس الوقت يتطلب إدماجا أكثر إلحاحا.

يحدث تنوع المهاجرين بالضبط في الوقت الذي يدرك فيه المجتمع الكيبيكي أهمية الحفاظ على الانسجام بين الفئات، وما يمثله إسهام المهاجرين في التنمية، وأهمية ما تمثله أيضا العلاقات الحسنة لما بين الجاليات على الساحة العالمية. ومع ذلك فإن كل هذه المجهودات للاستقبال والإدماج حدثت تقريبا في مونتريال الكبير فقط. تطرح هذه الساكنة المهاجرة والمتعددة أكثر فأكثر التحدي لصهر هوية جديدة. لأننا كمنترياليين وكيبيكيين نحن أمام صورة جديدة لنا لا تطابق تماما تلك التي يرسمها إعلامنا وكتبنا المدرسية ومؤسساتنا وخاصة تصوراتنا ونظرتنا للأمور: أبيض وكاثوليكي ومن جذور فرنسية.

إن ضرورة إدماج الساكنة المهاجرة ليس فقط في مونتريال الكبير ولكن في واقع جميع الكيبيكيين هي ثورة ثقافية حقيقية فعلا. وعليه، فإن هذا التحدي الذي نواجهه كمجتمع وجماعة، يجب علينا أيضا أن نواجهه في الاتصالات. لا يمكن للمؤسسات والهيئات والإدارات والبلديات المعنية مباشرة، أن تبقى بمعزل عن الثورة الثقافية التي بدأت.

فمع مجيء زبائن مختلفين وعمال وجاليات متنوعة، يجب أن تتغير المواقف والذهنيات حتى داخل منظماتنا. يتعين على الإعلاميين العمل على أن تؤدي الجماعات المحلية إلى إثبات نيتها في الانفتاح الحقيقي الذي يهدف إلى إدماج الأشخاص والمجموعات التي كانت تبدو لها حتى الآن أجنبية.

وبدون شك فإن هذه الجماعة المحلية كانت قد اكتسبت مع مرور الزمن والتجارب المشتركة نوعا من الانسجام الضروري لبقائها. وبالتالي يجد هذا الانسجام الإثني (العرقي) صداه ليس في هياكله وتشكيل أعضائه فقط، ولكن أيضا في القيم الإيديولوجية المشتركة وفي اللغة، وباختصار: " ثقافة مؤسسة".

يعطي مجيء الأقليات العرقية –الثقافية تعريفا جديدا لثقافة المؤسسة هذه، ويوجد هنا بالطبع خطر حقيقي لردة الفعل. وهذا الخطر يكون أكبر من العولمة والهيكلة الاقتصادية التي نشهدها حاليا والتي تطرد آلاف العمال إلى صفوف المقصيين. يجب إذن أن لا تعيق بنيتنا الاجتماعية عملية الإدماج، ولكن عليها أن تساعد على إقناع سكان المدن بمساهمة الجميع وما يجلبه كل واحد.

3. دور الإعلاميين في مسار الإندماج:

هاهنا تكون براعة ومهارة الإعلام والإعلاميين. بما أن ثقافة المؤسسة هي ميدان الإعلامي ووسيلته في العمل ووسطه الذي يعيش فيه، فيجب عليه (الإعلامي) أن يكون الوسيلة لهذا التغيير، والعنصر الذي يسهّل عملية التحول الثقافي. فمن مسؤوليته إذن تقوية السلوكات الإيجابية والانفتاح والتحسيس بهذا الواقع الجديد وبالقيم الجديدة.

يساهم برنامج إعلامي خاص بالتأكيد في "تسويق هذا الواقع الجديد" لأنه ليس فقط مشكل خارجي نتوجه إليه، ولكن أيضا إلى المشكل الذي يُطرح داخل المؤسسة. في الواقع، كل الاتصالات وأشكالها ومضامينها يجب أن يعاد تقييمها وتصويبها، وإن اقتضت الضرورة تحويلها. يجب أن يمكّننا هذا الواقع المتعدد للثقافات الجديد من مواجهة أحسن لمتطلبات وتحديات عولمة الأسواق. لأنها ليس فقط شكل من المبادلات الجديدة للبضائع ورؤوس الأموال التي تفرضها هذه الهيكلة لأسواقنا، ولكن أيضا تنقلات جديدة للأشخاص. فإن البلدان التي تنتج أحواض جديدة من السكان للهجرة عندنا، هي أيضا حاملة لأسواق اقتصادية جديدة.

.4

الاتصال المحلي: واجبات المنتخبين والإعلاميين

COMMUNICATION MUNICIPALE:
LES IMPÉRAI1FS DES ÉLUS ET DES COMMUNICATEURS

ميشال بوشمب Miche Beauchamp

نريد من خلال مساهمتنا في المؤتمر "المدينة والإعلام" أن نوضح واجبات المنتخبين والإعلاميين في تسيير الاتصال المتعلق بالبلدية، خاصة إزاء التجربة الكيبيكيةl'expérience québécoise . ويحتوي بحثنا على 4 أجزاء.

يقدم الجزء الأول بإيجاز بعض الخصائص للإدارات البلدية الكيبيكية. يرسم الجزء الثاني المراحل الأساسية لتطور الإعلام البلدي. يتناول الجزء الثالث الاعتراف بمهنة الإعلاميين المحليين. أما الجزء الرابع فيتعلق بالفائدة من اللجوء إلى سياسة إعلامية. وكخلاصة، نذكر بعض التحديات للمنتخبين والقائمين بالاتصال فيما يتعلق بتسيير الاتصال المحلي.

أولا: الحكومات المحلية في الكيبيك

1. وضع الحال:

يوجد بالكيبيك 1474 إدارة (حومة) بلدية، ما يقرب من 4/3 منها ريفية وتشمل أقل من 2000 ساكن.

على المستوى الجهوي، فالبلديات مجمّعة حسب الحالات. في 96 بلدية جهوية أو في ثلاث تجمعات حضرية (مونتريال وكيبيك وأوتاواي) (وزارة الشؤون البلدية 1933:17)

2. **الأحزاب السياسية المحلية:**

إن المقاطعات، في إطار القانون الكندي، هي التي لها الحق المطلق في التشريع في ما يخص البلدية. ولهذا تملك حكومة كيبيك هيئات مركزية وصية مثل وزارة الشؤون البلدية واللجنة البلدية.

فالبعد السياسي في الكيبيك يعبّر عنه من خلال الأحزاب السياسية المحلية، والتي ما برزت إلا حديثا.

في واقع الأمر، بالنسبة لجميع البلديات، فإن تكوين هذه الأحزاب يعود إلى بداية السبعينات، في حين أن في مونتريال وكيبيك، فإن الظاهرة أقدم من ذلك. غير أن هذه الأحزاب ليست حاضرة إلا في البلديات التي تضم من 20000 ساكن فما فوق. فالصيغة الحزبية تشبه صيغة "الفريق" وتقترب من تلك الخاصة بالأحزاب السياسية الجهوية والفدرالية تنشط أكثر في فترة الانتخابات. لا تزال هذه الأحزاب تقاد في غالب الأحيان من طرف مرشح للبلدية والذي هو بمثابة الروح المسيرة، تترك له القيادة وحتى الامتياز في اختيار من بين مرشحي الحزب لمنصب المستشار (Quesnel,1986,78)

ثانيا: تطور الاتصال البلدي:

1. ثلاثة مراحل كبرى:

يمكننا أن نستخلص ثلاثة مراحل كبرى ميزت تطور الاتصال البلدي في كيبيك (Huot,1990)

_ فترة تمتد من منتصف 1960 لغاية الإصلاحات التشريعية نهاية 70. هي فترة أولى انضمت خلالها لجان شعبية ومجموعات ضغط أخرى وبدأت توصل صوتها. وفي هذه الفترة الأولى بدأت البلديات تشغّيل العاملين بالاتصال المحترفين.

_ الفترة الثانية التي ميزت تطور الاتصال البلدي هي تلك التي امتدت من 1978 إلى 1985. يتعلق الأمر بمحطة للتطور المتزايد للاتصال البلدي. مرحلة شهدنا فيها وضع مصالح للاتصال بعدة بلديات. مرحلة تم خلالها تشغيل عدة قائمين محترفين بالاتصال، وضعت فيها البلديات قانونا جديدا: هو قانون الوصول إلى المعلومة.

_ منذ منتصف الثمانينات، نلاحظ أن هناك مرحلة ثالثة في تطور الاتصال البلدي. هي المرحلة التي اهتم خلالها القائمون بالاتصال في بعض البلديات بمسألة التخطيط لنشاطاتهم، كما اهتموا بمسألة تقييم نشاطاتهم. هي أيضا مرحلة بدأ التساؤل خلالها حول مكانة وأهمية السياسة البلدية والإدارة (الحكومة) البلدية في كيبيك.

2. الفاعلون والهياكل في الإعلام البلدي:

بمعزل عن السكان والهياكل والميزانيات، فإن الإعلام البلدي الكيبيكي يتمفصل في كل بلدية داخل نوع من المنظومة التي نجد فيها

- الحكومة (الإدارة): (منتخبين وقائمين بالإعلام)
- الوسطاء (وسائل الإعلام).
- الجماهير (المواطنون، الجماعات (الفئات) الجمعيات...).
- فاعلين خارجين(حكومة كيبيك، بلديات جهوية، بلديات أخرى...).

زيادة على ذلك، في المدن الكبرى أين توجد أحزاب سياسية محلية، فإن تنظيم الإعلام يأخذ شكل هيكل ثنائي:

1- مكتب سياسي مكلف بالإعلام الحزبي.

2- مصلحة للاتصال مكلفة بالإعلام الجهوي.

وحدهم القائمون بالاتصال المعنيّون بمصلحة للاتصالات التابعة للمدير العام للمدينة لديهم صفة موظفين. أما الآخرون الذين يعينون في مكتب العمدة (رئيس البلدية) مثل (الملحق الإعلامي) يجب عليهم أن يتركوا وظيفتهم عندما تفقد الحكومة (الإدارة) السلطة. أما بالنسبة للمدن الصغيرة التي لا تجد بها تشكيلات سياسية رسمية، فإن العلاقات العمومية يقوم بها المدير العام يساعده في ذلك بعض الأحيان أحد أو بعض الموظفين.

3- بلديات ونشاطات اتصال:

من المعترف به أن العديد من البلديات تتجاوز ما هو مشترط من طرف القانون بخصوص الاتصال البلدي (Desgagnés,1986:32)

يؤكد استطلاع أنجز سنة 1988 من طرف وزارة الشؤون البلدية لكيبيك هذا التوجه، حيث أن من مجموع 972 بلدية، 570 منهم صرحوا بأنهم يقومون بأنشطة اتصالية بصفة منتظمة. ومن بين هذا العدد،511 يؤكدون بأنهم يعولون على مسئول في الإعلام.

4- قطاعات مختلفة:

ينشط القائمون بالإعلام البلدي في قطاعات مخلفة: علاقات مع الصحافة، إصدار مطبوعات، تنظيم تظاهرات خاصة، علاقات مع العمال...

فالشيء المكتوب مهمّ جدا في الوسط البلدي: هناك العديد من النشرات البلدية، منشورات... وفي هذا الصدد نسجل: « من 100 سنة 1983، ارتفع عدد النشرات إلى 410 بعد أربع سنوات، ليصل في نهاية 1988 حسب المعطيات الحديثة لوزارة شؤون البلدية حول نشاطات البلدية إلى 465 منشورة من هذا النوع والمصرح بها» (Huot,1990:36-37)

وحسب(Lavigne (1991:13، فإن أكبر تحدي للنشرات البلدية الكيبيكية هي أن تفتح صفحاتها أكثر للإعلام الخاص بالجماعات المحلية حتى تعطي مساحة أكبر لتعدد الآراء ووجهات النظر المختلفة لأعضاء الجماعة المحلية.

5- العلاقات مع وسائل الإعلام:

في باب العالقات مع الصحافة، أثبت استطلاع قامت به الفدرالية المهنية للصحافيين واتحاد بلديات كيبيك أنجز سنة 1988 الحقائق التالية:

- أكثر من نصف الصحافيين يعتبرون أنهم يجدون صعوبة في جمع المعلومات لدى المنتخبين والموظفين البلديين.
- أغلبية الصحافيين يعتبرون أن المنتخبين لا يفهمون دور وسائل الإعلام.
- في الممارسة، فإن رئيس البلدية هو الذي يتصرف كشخص مخول لدى الصحافة، والقائمين بالإعلام البلدي ينظر إليهم من طرف الصحافيين كواجهة حامية للإدارة.

ثالثا الاعتراف المهني بالقائمين بالإعلام المحلي:

أسست جمعية القائمين بالإعلام المحلي للكيبيك سنة 1978 وهي المسئول الرئيس للاعتراف بمهنة القائمين بالإعلام البلدي.

تضم (ج.ق.ا.ب.ك) أكثر من 150 موظف بلدي ومستشارين ومنتخبين بلديين وخاصة المسئولين عن الاتصال لدى البلديات الكبرى. (Thiériault,1991:269). ومن الأهداف الرئيسية للجمعية: (ج.م.ب.ك.1987)

- العمل كوسيلة تبادل وتلاقي بين المسئولين المعنيين بوضع عمل الأجهزة الخاصة بالاتصال البلدي ذات العلاقة بالإعلام والعلاقات العامة والاستقبال.
- مساندة مجهودات الحكومات البلدية لكيبيك التي تهتم بوضع وسائل اتصال لصالح تطور الديمقراطية.

_ حسب استطلاع للرأي أنجز سنة 1989 من طرف (ج.م.ب.ك.1990) 92% من القائمين بالاتصال يرون أنه من الضروري أن تكون جميع اتصالات البلدية منسقة من طرف المصلحة أو المسئول عن الاتصالات. 89% من بينهم يرون أنه من المهم أيضا أن يكون دور القائم بالإعلام البلدي مدمج في مسار اتخاذ القرار.

تفيد نتائج هذا الاستطلاع أن الاعتراف بمهنة القائم بالاتصال قد اكتسبت في معظم بلديات كيبيك غير أنه يجب أن نعترف بأن:

_ الدور الاستشاري للقائم بالاتصال وانخراطه في مسار التسيير غير معترف بهما بشكل واضح أو بشكل كاف.

_ تقاس أهمية صفة القائم بالإعلام البلدي ليس بموقعه داخل الهيكل الإداري فحسب، بل كذلك من خلال درجة استقلاليته وقدرته على المبادرة والتأثير داخل الهيئة ودوره كمستشار لدى الإدارة ومختلف مصالح البلدية.

رابعا اللجوء إلى سياسة اتصالية:

1- سياسة نموذجية للاتصال

في سنة 1987، اقترحت جمعية القائمين بالاتصال في كيبيك على أعضائها سياسة نموذجية للاتصال تهدف إلى إعطاء الأولوية لوضع العلاقات المتبعة بين الإدارة البلدية (في عمومها) والجمهور من أجل تحسين التفاهم المتبادل، ومن أجل استعمال فعال للخدمات المقدمة.

أهم ميزة لهذه السياسة الخاصة بالاتصال هي التمييز بين المسؤوليات السياسية والإدارية والتي تنجح نظريا في الفصل بين مهام كل واحد من المتدخلين.

بهذه الصفة مثلا، لرئيس البلدية الامتياز أن يقوم بأي تصريح خاص بالبلدية. من جهته، يفوض المدير العام مسؤوليته لمدير الاتصالات والذي له صفة موظف.

في الظرف الكيبيكي، فإن السياسة الاتصالية للمدينة ليست بمعنى مشروع سياسي كما نفهمه من الحالة الفرنسية. (Paillart,1993:152)

يمكن للسياسة النموذجية للاتصال لدى الجمعة أن تلهم عمل القائمين بالإعلام والمنتخبين. غير أنه في الواقع يقدّر عدد المدن التي تبنت سياسة اتصالية مكتوبة على الصعيد المحلي بحوالي 20 مدينة فقط، إلا أن حوالي

100 مدينة تطبق على كل حال بعض المبادئ المكملة للسياسة النموذجية للاتصال المتبناة من طرف الجمعية البلدية للقائمين بالاتصال سنة 1987.

2- مقاربة منهجية:

مستندا إلى تجربة بعض الدول الأمريكية، يؤكد كوتلير(Kotler(1993 أن الجمعيات المحلية لا يمكنها أن تحسن من وضعيتها من دون أن تتبنى مقاربة منهجية. حسب كوتلير، إذا كنا نريد أن نكون فعالين على المدى الطويل، يجب أن نركز كل الجهود على نوعية الخدمات القاعدية: الشرطة، الإطفاء، النقل العمومي، صيانة الطرقات، مصالح المياه... هكذا، ويبين كوتلير أن المهمة الرئيسية من بين مهام مسئولي أي مدينة تتمثل في تعبئة الموارد المتوفرة بما فيها الاتصالات لتحسين النوعية في مرد ودية خدمات المدينة.

وفي هذا المنظور، يقترح كوتلير إتباع طريقة تحتوي على 9 مراحل:

1. تحديد المستعملين الذين تقدم لهم الخدمات.
2. تحديد حاجيات المستعملين وما يتطلعون إليه و ينتظرونه من كل خدمة في المدينة.
3. تحديد رأي المستعملين في كل خدمة حاليا.
4. وضع نوع من مخطط تنظيمي لنظام تقديم الخدمات لتكون لنا فكرة واضحة عما يحدث.
5. تحديد معايير النوعية.
6. تكوين وتحفيز العمال (الموظفين).
7. توفير الوسط التكنولوجي الضروري.
8. إثبات أهلية القيادة على مستوى مناصب المسؤوليات.
9. التقويم والاستمرار في تحسين نوعية الخدمات.

في السياق الحالي (عولمة الاقتصاد والتوزيع السريع للعولمة والرهانات الاجتماعية الجديدة...) يجب على الجماعات المحلية أن تتبنى مقاربة إستراتيجية وتستلهم من ما تقوم به بعض الشركات على صعيد التسيير. ولكن حسب كوتلير، يشكل تسيير مدينة أو ولاية أو جهة أو أمة تحدي أكبر من تسيير منظمة بسيطة.

خامسا: الخلاصة: بعض التحديات التي تواجه المنتخبين والقائمين بالإعلام

يشكل تسيير مدينة، في الواقع، تحديا أكبر من تنظيم (منظمة) خاص. في مجال الاتصال،فإن التحديات التي تواجه المنتخبين والقائمين بالإعلام كبيرة جدا.

نظن أن هناك على الأقل ثلاثة تحديات تواجه المنتخبين والقائمين بالإعلام لكي يثبتوا جدارتهم كمسيرين عموميين فعالين ومهتمين بنوعية الحياة الديمقراطية المحلية:

_ التحدي الأول هو أن يتفادوا تحويل الاتصالات البلدية لأغراض دعائية حزبية بحتة. بل يجب على المنتخبين أن يخضعوا لقواعد الشفافية بشرحهم كل السياسات الحكومية قبل أن يأخذوا أي قرار.

_ التحدي الثاني هو يتفادوا الموافقة سريعا على نموذج المؤسسة الخاصة بالمراهنة على التسويق والإشهار. بل يجب على القائمين بالإعلام أن يتعاونوا مع وسائل الإعلام من جهة، وتوفير المعلومة الصحيحة فيما يخص الخدمات القاعدية (الأساسية) للمدينة من جهة أخرى.

_ وأخيرا، فان التحدي الثالث هو تفادي كل شكل من أشكال الارتجالية في مجال الاتصال. في هذا الصدد، فان اللجوء إلى سياسة وإلى مخطط اتصالي ليس بطبيعة الحال مزاعم لعلاج كل أمراض الجماعة المحلية، بل يبدو لنا كطريقة تمهيدية لتسيير كامل وشامل لنشاطات الاتصال.

الفهرس